



جامعة القاضي عياض
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - مراكش



سلسلة الندوات والمؤتمرات 52 - 2016

العلاقات المغربية - الإفريقية؛ الرهان والتحديات



أشغال اليوم الدراسي الذي نظمته مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية
حول إدارة الأزمات بكلية الحقوق في مراكش يوم 17 مايو 2014

العلاقات المغربية – الإفريقية:

الرهان والتحديات

أشغال اليوم الدراسي الذي نظمته مجموعة الأبحاث
والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات بكلية الحقوق في

مراكش يوم 17 مايو 2014

عنوان الكتاب: العلاقات المغربية - الإفريقية:

الرهان والتحديات

الطبعة الأولى 2016

الإيداع القانوني: 2016 MO 1708

ردمك: 3-105-00-9981-978

ردمد: 2028-1676

المطبعة والوراقة الوطنية
IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA
زنقة أبو عبيدة الحي الحمدي الداوديات
مراكش - الهاتف : 05 24 30 37 74 - 05 24 30 25 91
الفاكس : 05 24 30 49 23 e-mail: iwatanya@gmail.com

الطبع:



جامعة القاضي عياض

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ مراكش



مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات

العلاقات المغربية – الإفريقية: الرهان والتحديات

أشغال اليوم الدراسي الذي نظمته مجموعة الأبحاث
والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات بكلية الحقوق في
مراكش يوم 17 مايو 2014

سلسلة الندوات والمؤتمرات 52- 2016

تنسيق

ذ. إدريس لكريني

ذة. فاطمة غلمان

ذ. محمد الحاجي الدريسي

الفهرس

- د. توفيق القبائي: محطات في تاريخ العلاقات بين المغرب وإفريقيا الغربية.....7
- د. عادل موساوي: العلاقات المغربية الإفريقية.. من الحضور إلى رهان البناء
الاستراتيجي.....33
- د. غلمان فاطمة ود. إدريس لكريبي: المنطقة المغاربية والتحديات الأمنية..
مقاربة للأزمة في مالي.....49
- آمال الحواسني: الهجرة السرية في السياسة الخارجية المغربية.....69
- د. محمد الحاجي الدرسي: مشاركة الأجانب في الحيلة السياسية ببلجيكا.....81

محطات في تاريخ العلاقات بين المغرب وإفريقيا الغربية

ذ. توفيق محمد لقبايي

شعبة التاريخ، كلية الآداب
مراكش

نأمل من خلال هذه المساهمة المتواضعة أن نقف على تاريخ المغرب في محيطه الإفريقي الواسع، حيث سنعرض لمختلف التطورات التي شهدتها العلاقات المغربية - الغرب - إفريقية إلى نهاية القرن XIX م دون الخوض في المرحلة الاستعمارية المتميزة بتعقيداتها وتشابكاتها الدولية.

وعلى هذا الأساس نتوخى رصد مختلف القنوات والمسالك التي ساهمت في بلورة هذه العلاقات، سواء في جانبها السياسي أو التجاري أو الديني أو الاجتماعي. وقبل الحديث عن هذه العلاقات، نود التوقف عند مصطلحين جغرافيين هامين هما: مصطلح المغرب ومصطلح إفريقيا الغربية.

1. مصطلح المغرب: نشير هنا إلى أن حدود المغرب في الماضي الذي يهمننا ليست كما هي عليه الآن. فبالإضافة لما عليه حدوده الآن، كان المغرب، مثلا، يضم منطقة تلمسان التي ارتبطت به تاريخيا عبر علاقات ثقافية وأخرى سياسية، إضافة إلى الأندلس التي خضعت لسلطته زمن المرابطين والموحدين. بهذه الحدود والأبعاد الجغرافية تبلورت وقتئذ وحدة سياسية مغربية راسخة، ذات بعد ثقافي متفرد، اغتنى وتعرز خلال القرن XIII م وما بعده بما حمله الموريسكيون المهاجرون جراء حروب الاسترداد المسيحية بالأندلس.

2. مصطلح إفريقيا الغربية: وهي المنطقة الواقعة جغرافيا بين بحيرة تشاد شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا قرب الرأس الأخضر، كما يحدها نهران عظيمان هما نهر النيجر من الشرق ونهر السنغال من الغرب.

أطلق العرب القدامى على هذه المنطقة اسم السودان الغربي، أو بلاد التكرور¹، تمييزاً لها عن السودان الشرقي حيث مجرى نهر النيل. وهذا المصطلح . كما عناه العرب . يكاد ينطبق على سكان إفريقيا الغربية؛ لأن للعرب أوصافاً أخرى لأصحاب البشرة السوداء في غير هذا الجزء من القارة مثل الزنج والنوبة والأحباش² كما أن هناك تسمية أخرى أطلقها المؤرخ الروماني بلينيوس PLINIUS (ت115م) على هذه المنطقة وهي NIGRITA نسبة إلى نهر النيجر NIGRIS ومعناه نيل الأجناس السوداء³.

وتشمل بلاد السودان منطقة واسعة في غرب إفريقيا تنحصر بين الصحراء في الشمال والغابات الاستوائية في الجنوب، وتمتد شرقاً إلى حدود مرتفعات الحبشة، وغرباً إلى المحيط الأطلسي⁴.

وعليه نرى أن حدود المنطقة هي حدود طبيعية، وتتميز تضاريسها بالاستواء العام فهي عبارة عن هضبة متوسطة الارتفاع، تتخللها بعض المرتفعات الجبلية (الماندينكا) (400م إلى 780م). كما نجد تداخلاً بين الصحراء والهضبة، خاصة عند تاودني. وقد درج الباحثون على تقسيم المنطقة إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: السودان

¹ - تقع مملكة التكرور وهي من الممالك الصغيرة، في حوض نهر السنغال الشرقي . أطلق الجغرافيون العرب اسم هذه المملكة على كل السودان الغربي، إذ عرف ملوك مالي بأنهم ملوك التكرور، وعرف به كذلك ملوك سنغاي، إذ يذكر السعدي أن أسكيا محمد عند حجه اشترى جنانا في المدينة المنورة وحبسه على أهل التكرور (السعدي، عبد الرحمن: تاريخ السودان، نشر هوداس، باريس 1898، ص 123.

² - المسعودي، أبو الحسن علي : مروج الذهب ومعادن الجوهر ، القاهرة 1964، ج2 ص 322 وما بعدها
- حسن إبراهيم حسن : انتشار الإسلام في القارة الإفريقية ، القاهرة 1963، ص 99. تمتد حدود بلاد السودان من المحيط الأطلسي (في جزئه السنغامي) غرباً إلى حواشي التشاد شرقاً ، فيما تنتصب الحدود العمودية بين الضفة الجنوبية للصحراء الكبرى ومقدمة نطاق الغابات الاستوائية. وحسب الاحداثيات المعاصرة تنحصر بلاد السودان بين خطي عرض 11 و 17 شمال خط الاستواء ، وإلى جانب الاصطلاحين السالفين يروج في الدراسات الأكاديمية عدد آخر من الاصطلاحات الحديثة التي تؤدي نفس المعنى و الدلالة ، وهي إفريقيا الغربية والسودان النيجيري.

³ - طرخان ، إبراهيم علي : الإسلام واللغة في السودان الأوسط الغربي ، مقال منشور بمجلة جامعة أم درمان الإسلامية ، ع 2 سنة القاهرة 1969 م ، ص 8 وما بعدها .

⁴ - زبادية، عبد القادر : مملكة السونغاي في عهد الأسقيين، الجزائر 1971، ص 15.

الغربي ويشمل حوض نهر السنغال، ونهر غامبيا والمجرى الأعلى لنهر الفولتا والحوض الأوسط لنهر النيجر. القسم الثاني: السودان الأوسط ويشمل حوض بحيرة تشاد. القسم الثالث: السودان الشرقي يشمل الحوض الأعلى لنهر النيل جنوب بلاد النوبة، وهذا القسم الأخير غلب عليه عند العرب فيما بين القرن IX و XII م وأطلقوا عليه اسم بلاد الزنج¹.

لقد شهدت هذه المنطقة قيام ممالك مزدهرة حضاريا وقوية اقتصاديا، ومفتحة خارجيا على الأقطار الإفريقية الواقعة شمالي الصحراء الكبرى. وتأتى لها هذا الانفتاح والقوة بفعل وجود شرايين الطرق العابرة للصحراء، ومراكز تجارية يقصدها التجار، ورواج تجاري لمواد صلبة أو معدنية. لقد عاصرت هذه الممالك بعضها بعضا، غير أن الشهرة والعظمة والسيادة العامة، فضلا عن القوة وسعة النفوذ، تبدلت بين هذه الممالك واحدة بعد الأخرى، وأهمها:

➤ مملكة غانا² وهي أقدم الممالك السودانية، نشأت في القرن III م عند انحناي نهر النيجر والسنغال، بلغت أوجها ما بين القرنين IX و XI م، عاصمتها هي "كومبي صالح" ومن أهم مدنها "أوداغست"، أساس غناها المتاجرة بالذهب، كما كانت معاصرة للمرابطين، انهارت بحلول القرن XIII م.

➤ مملكة مالي: أكبر الممالك السودانية، اتخذت من "تمبكتو" عاصمة، هي أقوى وأغنى إمبراطورية إسلامية قامت في السودان الغربي، وترجع أصولها إلى القرن VII م، غير أنها بلغت الذروة، خلال القرن XIII م، أسست هذه الدولة قبائل الماندينجو Mandingue التي سادت لبضعة قرون في المنطقة الفسيحة بين نهر النيجر

¹ - دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة محمد ثابت الفندي، جزء 13، ص. 327.

² - ينبغي ألا نخلط بين هذه المملكة و دولة غانا الحديثة التي تبعد عنها بألاف الكيلومترات بعد فاس عن بنغازي مثلا. وكلمة غانة كما ذكر ياقوت كلمة أعجمية، وغانا القديمة ليست جمهورية غانة الحالية، وإنما تبعد عنها بحوالي ألف ميل شمالا، وقد رأى الزعيم نكروما أن دولته (ساحل الذهب) هي أول مستعمرة إنجليزية ظفرت بالاستقلال عام 1957م، وهي أجدر بأن تحمل أسم أول مملكة مستقلة، أقامها شعب إفريقي وهو شعب السوننك. انظر كتاب طرخان، **غانا في العصور الوسطى** (مستخرج من المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث عشر)، ص 35 وما بعدها، القاهرة، 1967.

والمحيط الأطلسي، وملوك مالي هم أصحاب الدور الكبير في نشر الإسلام، وأشهر أسرة هي المانسا صاحبة الفضل في تكوين هذه الدولة الإسلامية التاريخية، وقد كانت هذه المملكة معاصرة للموحدين والمرينيين¹.

➤ مملكة السونغاي: تواجدت ما بين القرنين XV و XVII م، عاصمتها مدينة غاو، منطقة نفوذها هي ما توجد بها حالا دولتي النيجر وبوركينا فاصو، عاصرت السعديين وعلى أيديهم كانت نهايتها.

➤ مملكة الصوصو: هم فرع من الفلاني، هاجرو من بلاد التكرور واستولوا على عاصمة غانا سنة 1203م، كانت دولة وثنية وانتهت على يد ماري جاطة سنة 1235م أحد ملوك مالي المسلميين².

➤ مملكة بورنو. كانم: تقع إلى الشمال الشرقي لبحيرة تشاد، وكانت مملكة كانم في القرن الخامس الهجري / XI م تمتد من النجير غربا إلى بحيرة تشاد، وتضم جزءاً من بلاد الهاوسا، وقد استعان أهل كانم بالحفصيين في تونس، واستطاعوا أن يفتحوا الصحراء في القرن XIII م³.

➤ أقام الهاوسا أكثر من دولة إسلامية اشتهرت في التاريخ بإسم دول الهاوسا السبع، وذلك فيما يعرف بنيجيريا الحالية⁴، وشهدت أغلب هذه الدول الإسلامية حركة الكشوف الجغرافية وحركة الاستعمار الأوربي التي طوت صفحة من التاريخ القومي لتلك البلاد، ومن هذه الدول ما اصطدم بالاستعمار اصطداما طويلا ومميرا كما وقع لممالك البرنو والتكاررة والفلانيين.

¹ - طرخان: دولة مالي الإسلامية، القاهرة 1973، ص 19 وما بعدها .

² - طرخان ، إبراهيم علي: دولة مالي الإسلامية (دراسات في التاريخ القومي الإفريقي)، القاهرة 1973، ص 27.

³ - القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القاهرة 1913 - 1919، ج 8، ص 116 وما بعدها. طرخان: الإسلام واللغة العربية، ص 20 وما بعدها، ويدعي أهل كانم انتسابهم إلى سيف بن ذوي يزن، كما أن منهم من ادعى أنه من نسل عثمان بن عفان وهو الماي عثمان بن زينب (ت 1300م) واشتهر عن ملوك (مايات) برنو حاسهم للدعوة الإسلامية بين القبائل الوثنية، ومن أشهر دعاة الإسلام في دولة كانم محمد بن هاني في القرن XI م.

⁴ - غلاء نسن، شيوخو أحمد سعيد: حركة اللغة العربية وآدابها في نيجيريا (رسالة دكتوراه)، ص 16، القاهرة.

➤ إمارات قبائل الموسي: هي مجموعة من المؤسسات السياسية، كانت تعيش على شكل كونفيدرالي. وحينما رأى الموسي منذ أجبرها المرابطون على اعتناق الإسلام، أن ذلك سيؤدي إلى تفكيك وحدتها العضوية قاومت هذا الدين بكل ضراوة وبقيت على وثليتها حتى العهود المتأخرة. وقد عمرت هذه الدولة حتى سنة 1776م¹.

➤ سلطنة مسينا: لا نجد بداية مضبوطة لقيام هذه السلطنة، وإن كانت المصادر التاريخية تجعله في أوائل القرن XV م. وعاشت لمدة قرن عبارة عن مشيخة قبلية لا صلة لها بالتنظيم السياسي، تقع هذه السلطنة في منطقة مستنقعية تكثر فيها الأنهار التي ترفد نهر النيجر مما يفسر غناها فلاحيا، لذا كانت محط أطماع العديد من القبائل المجاورة ولعل هذا ما يفسر صلتها بمالي ثم بسونغاي صلة طاعة تقدم وإتاوات تؤدي ورغبة لا تنقطع².

بعد التوقف عند هذين المصطلحين الجغرافيين، كيف تطورت العلاقات المغربية السودانية عبر التاريخ؟ سنحاول مقارنة هذه العلاقات انطلاقا من عدة جوانب؛ سياسية واقتصادية، واجتماعية وثقافية وفكرية.

1. على المستوى السياسي:

مما لا شك فيه أن علاقات المغرب بإفريقيا الغربية تعود إلى مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي، حيث يسلط لنا التاريخ والتنقيبات الأركيولوجية بعض الأضواء عليها. وفي هذا الصدد تشير مجموعة من النقوش الصخرية إلى تلك الاتصالات التجارية المبكرة والتي يظهر من خلالها عربات تجرها الخيول تسلك طريقا يبدأ من وادي درعة³

¹ - الغربي، محمد: بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، بغداد 1982، ص 72.

² - للتعرف أكثر عن تاريخ هذه الإمارة الرجوع إلى، السعدي: مصدر سابق، ص 38.

³ - درعة مدينة خصبة في جنوب المغرب الأقصى وراء جبال الأطلس، وتقع شرقي إقليم السوس، ويحترقها نهر يعرف بوادي درعة، ويوفر جبل درعة و جبل درن للمدينة الحصانة، والمدينة عامرة بها أسواق جامعة. انظر البكري: المغرب في ذكر بلاد إفريقية و المغرب، الجزائر 1857، ص 350، 351؛ عصمت دندش: دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب أفريقيا، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1988، ص 42.

مرورا بأردار لينتبي في الدلتا الداخلية لنهر النيجر¹.

وحاول كثير من المؤرخين أن يرجعوا بداية العلاقات الرسمية بين المنطقتين إلى العهد القرطاجي بالمغرب (146 - 814 ق.م) عندما وصل حانون إلى مصب نهر السنغال، حيث جرت مبادلات بينه وبين الأهالي بالعاج وريش النعام والتبر مقابل المواد المصنوعة².

¹ - Norris, H. T: **Şanhājah Scholars of Timbuctoo**, Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. 30, No. 3, Fiftieth Anniversary Volume, (1967), p. 634.

² - MAUNY(R) : **Essai sur l'histoire des métaux en Afrique occidentale** ;Bull I.F.A.N, Ilv, No2, 1925, p 545 _ 595.

لا يعرف بالضبط متى بدأت معرفة القرطاجيين بإفريقيا، لأن هؤلاء لم يتحدثوا عن أنفسهم ولا عما كانوا يفعلونه في مناطق سيطرتهم وعن علاقاتهم التجارية بمختلف الأطراف التي كانوا يتعاملون معها. فهذا الشعب لا يهتم إلا بالتجارة والربح والاستمتاع بالحياة. لذلك لم يترك أهل قرطاجة سوى وثيقة كتب عليها اسم القائد حانون وهي الوحيدة التي يمكن أن نستقي منها معلومات عن النشاط القرطاجي بغرب إفريقيا. لسوء الحظ فإن هذه الرحلة غير موجودة بنصها الأصلي كما وضعها قائدها بلغته القومية أي اللغة البونية وهي لغة قرطاجة. كما أن الرومان عندما هزموا القرطاجيين خربوا قرطاجة وهدموا معابدها وفرشوها المدينة بالملح حتى لا تقوم لها قائمة. لهذا السبب ضاع كثير من الوثائق التي تتضمن السجل لهذه الرحلة. لكن لحسن الحظ بقيت الترجمة الإغريقية والتي لها نسختان: نسخة موجودة الآن بروما، والنسخة الثانية بلندن.

والرحلة في مجال محدود تدل على سفر بحري تكون غايته الاطلاع على آفاق جديدة من الأقاليم المجهولة. وفي إطار أوسع زيادة على الاستكشاف هناك نية القيام بتقرير للرحلة يكون بمثابة وثيقة تاريخية وجغرافية. يعود تاريخ رحلة حانون إلى سنة 500 أو 480 ق.م. ولأهمية نص الرحلة هذه نورد مقتطفا منها - بتصرف - كما ورد عند ستفان كزال **Stefan GSELL** الذي ترجمه من الإغريقية إلى الفرنسية في كتابه **Histoire ancienne de L'afrique du nord (L'état Carthaginois) Paris 1918**. يقول حانون في رحلته: أنه بعد يومين من الإبحار خلف أعمدة هرقل (مضيق جبل طارق)، أسسوا أول مستعمرة هي ثميثيريون Thymiatérion في الموقع الحالي للبهدية الموجودة على الضفة اليسرى لوادي سبو. ثم أبحر إلى رأس يدعى سولايس Soleis (كانتان Cantin أو بدوزة). واستمر في رحلته جنوبا حيث أسس معبدا للإله وسيدون Poséidon، واستمر في رحلته جنوبا وأسس خمس "مستوطنات" أو مستعمرات على الأنح تدعى الجدار الكريان Marionne Technos أو جدار كريان جينا Gutta، مليتا Mélitte، أكرا Akra و أرام بيس Arabisa. واكتشف بعد =

وإذا كانت الدراسات لم تستكمل لحد الآن بالنسبة للعلاقات المغربية السودانية قبل العهد الروماني، فإن الأوصاف التي تركها المؤرخون تدل على وجود صلات بين شمال إفريقيا وغربها على الأقل في الميدان التجاري¹. وقد طور الرومان علاقاتهم التجارية بإفريقيا الغربية بدليل وجود مسكوكات رومانية بمدينة تغازي². ولم يقتصر الأمر على التجارة فحسب بل كان للحركات الديموغرافية والإثنية أهميتها في خلق

= ذلك اللي كسوس(نهر درعة احتلالا) ومن هناك اصطحب معه مجموعة من الرجال الليكسيين Lixites وهؤلاء مغاربة يقومون برعي قطعان الأغنام، وقد اصطحبهم حانون معه ليقوموا له بعملية الترجمة مع أهالي إفريقيا الغربية. وبعد مسيرة عدة أيام في البحر في موازاة الصحراء الكبرى، وصل حانون إلى نهر عريض مليء بالسايح وأفراس النهر، أطلق عليه الكريتيس Chretes (نهر السنغال) وأسس مستعمرة كبيرة ساهمها سرنة Cerné حيث ترك فيها فريقا من القرطاجيين لتعزيز التجارة القرطاجية، وكانت سرنة آخر مستعمرة على طول شاطئ المحيط الأطلسي. ثم توغل في نهر السنغال حيث يقع مثلث من الأرض يستخرج منه الذهب وهي منطقة بامبوك Bamboek، ثم رجع إلى الساحل وأبحر إلى أن وصل إلى خليج دوالا آخر خليج غينيا و شاهد بركان الكامبيرون ووصفه وصفا دقيقا ثم يمضي إلى أن وصل غامبيا ولكنه اضطر للعودة إلى قرطاج بعد نفاذ المؤن.

ونستشف من هذه الرحلة بأن أساس تجارة القرطاجيين هو التبادل التجاري ودور الوساطة أي حمل البضاعة من دولة إلى أخرى وجلب المواد الخام من دولة إلى أخرى، وتصف الرحلة طريقة التبادل بين القرطاجيين والأفارقة، حيث كان القرطاجيون عندما يصلون إلى منطقة ما يضعون سلعهم على الشاطئ ويعودون إلى سفنهم ويرفعون دخانا كثيفا؛ وحين يرى الأهالي الدخان يأتون إلى الشاطئ ويتكئون مقابل ما ترك الأولون ذهباً يعتقدون أنه يعادل ما ترك من بضائع، ثم ينسحبون بعيدا إلى الداخل. ويعود القرطاجيون وينظرون فإذا رأوا أن ما ترك من الذهب كافي لبضاعتهم أخذوه و انصرفوا، وإذا لم يكن كافيا فإنهم يعودون إلى سفنهم مرة أخرى وينتظرون صابرين. عندئذ يقترب الأهالي ويضيفون إلى ما تركوه من الذهب مقدارا آخر حتى يرضى القرطاجيون، وبهذه الطريقة لا يظلم أحدهما الآخر فالقرطاجيون لا يمسون الذهب حتى يرتفع مقدار ما يعادل بضاعتهم كما الأهالي لا يمسون الذهب حتى يروا الذهب قد أخذ.

¹ - MAUNY(R) :L'ouest Africain chez Ptolémée ,Lisboa 1950 ;TI ,P 239 _ 294 .

² - MAUNY(R) :Monnaies anciennes d'Afrique occidentale ,Notes Africaines ,No 42,1949,P60 - 61.

تواصل دموي وتساكني إمتد فيما بعد مكانيا وزمانيا وكانت الوسيلة الجديدة في ذلك هو الجمل¹.

في القرنين IV و V الميلاديين، وحين كان المغرب تحت الحكمين الروماني والوندالي، حدثت ثورات متلاحقة من قبل الأهالي المغاربة، ذلك أن المحتلين طاردوا سكان الواحات والمناطق الجنوبية المغربية إلى المناطق الجرداء والجبال، لينتظم هؤلاء بعد ذلك في ثلاثة أفواج من الهجرات المنتظمة نحو الجنوب وما وراء الصحراء بوسط النيجر وشمال غانا كان لها دور كبير في إنشاء الممالك السودانية السابقة الذكر². يرجع دخول الإسلام إلى السودان الغربي إلى القرن الأول الهجري، ونفهم من خلال إشارات

¹ - TERASSE(H) : **Histoire du Maroc**, édition Atlantide , Casablanca ,T1, 1949, P211.

الجمل حيوان قديم، ترجع أقدم مستحثاته Fossiles إلى 40 مليون سنة، وجدت بأمريكا الشمالية التي يظهر أنها الموطن الأصلي للجمل، ومنها انتقل إلى أمريكا الوسطى والجنوبية، ومنهما إلى آسيا، ومن آسيا دخل إلى أفريقيا. دخل الجمل إلى المغرب في عهد الأسرة الرومانية سيبتيموس سيفينوس Septimus Severus عند بداية القرن III م بواسطة تجار جلبوه من الشام، فأصبح أهم وسيلة في الترحال و التجارة بين المغرب والأجزاء الجنوبية. وكان لدخول الجمل إلى شمال إفريقيا حدثا خطيرا فاق ما عداه من الخطورة. وأهم نتائجه في شمال إفريقيا و الصحراء الكبرى أنه بعث ثورة اقتصادية أشبه نسبيا تلك التي رافقت اختراع السكك الحديدية والطائرة. ويبدو أن الجمل أقل الحيوانات دفاعا عن نفسه، ولذلك يفسر هروبه إلى الصحراء حتى يبقى في أمان وكذلك لأنه تعود على الحياة في مثل هذه الظروف القاسية .

انظر بنعبد الله، عبد العزيز : **تاريخ الحضارة المغربية، الدار البيضاء 1962، ج1، ص 14.** وكذلك

TERASSE : **op .cit** ; p 211

² - وهذه المجموعات الثلاث هي:

- المجموعة الأولى : صنهاجة مكونة من قبائل لمطة، لمتونة والملمثمين، قطنت الواحات الصحراوية شمال نهر النيجر وأصبح يطلق عليها اسم التوارق.

- المجموعة الثانية : وهي صنهاجية أيضا توجهت نحو الجنوب الغربي، وأوغلت في السودان حيث أسست بها مدينة أوداغوش التي ستكون نواة مملكة غانا أواسط القرن العاشر الميلادي.

- المجموعة الثالثة : أتت في أعقاب اكتساح الوندال للمغرب عند بداية القرن الخامس الميلادي، واستقرت في منطقة كوكيا الواقعة جنوب غاو.

مؤرخي الفتوح كإبن عبد الحكم والمسعودي وغيرهما، بأن منطقة غرب إفريقيا ظلت بمنأى عن أي محاولة عسكرية، وأن الإسلام والعربية وصلا إلى المنطقة عبر قنوات أخرى تمثلت في نشاط التجار والدعاة المسلمين وعلى الخصوص قبائل صنهاجة الصحراء الذين توغلوا لأسباب اقتصادية واجتماعية جنوبا نحو بلاد السودان وهو ما عبر عنه ابن خلدون بقوله " أبعدوا (صنهاجة) عن المجالات هناك منذ دهور... ومنهم من قطع الرمل و جاوز لمطة من قبائل الملمثين¹ فيما يلي كوكو من السودان"².

لقد عمل حكام الدول المتعاقبة على حكم المغرب على نسج علاقهم بممالك السودان، فقد ربط الأدارسة صلات اقتصادية مع غانة الوثنية بإنشاءهم لمدينة تامدولت. كما كان لهم نفوذ، حسب ابن خرداذبة، بمنطقة زاغة بالنيجر³.

أول علاقة رسمية انتظمت بين الجانبين المغربي والسوداني تتحدث عنها المصادر التاريخية هي تلك التي نسجتها الحركة المرابطية المنبثقة من معاقل صنهاجة اللمتونية بالصحراء، حيث ما ميزها هو اتسامها بتعاون سياسي وتجاري عز نظيره مما سمح بتدفق التأثيرات الإسلامية جنوبا، خصوصا منها: انتشار المذهب المالكي. وفي إطار هذه العلاقات السلمية رحب ملوك غانا بالمسلمين المقيمين بين ظهرانهم وقلدوهم مناصب سامية في الدولة⁴. وارتقت العلاقات الرسمية بين الطرفين إلى مستويات رفيعة حيث يذكر صاحب

¹ - كان الصنهاجيون المقيمون بالصحراء أهل لثام في قديم عهودهم؛ ولذلك غلب عليهم اسم الملمثين، ونسبت إليهم الأرض فسميت " صحراء الملمثين ". وقد مدحهم الشاعر أبو محمد بن حاتم الكاتب فقال:

قوم لهم شرف العلى من حمير * وإذا انتموا للمتونة فهم هم

لما حووا أحواز كل فضيلة * غلب الحياء عليهم فتلثموا

أنظر- الخليل النحوي: بلاد شنقيط المنارة والرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1978، ص 18، 19.

² - ابن خلدون: ديوان العبر، ج6، ص 185.

³ - ابن خرداذبة، أبو القاسم عبد الله : المسالك والممالك، تحقيق ديغويه De goege ، ليدن 1889، ص 67.

⁴ - هناك دراسات عديدة تحدثت عن غزو مرابطي لملكة غانة، ولكن الدراسة النقدية الدقيقة للمادة المصدرية المتوفرة، تحفزنا على الشك في هذا الغزو المزعوم، يرجع في هذا الصدد إلى الدراسة القيمة التي قام بها الباحثان كونراد و فيشر تحت عنوان:

CONRAD(D)&FISHER (H) : The conquest that never was : Ghana and the Almoravids ; revue History in Africa .IX;1982.P21 – 59/

الاستبصار أنه وقف على رسالة من ملك غانة موجهة ليوסף بن تاشفين خاطبه فيها بأمر أغمات مما يحمل على الظن أن الرسالة كانت قبل سنة 1070 م تاريخ بناء مراكش¹.

وعلى غرار المرابطين، استمرت العلاقات المغربية السودانية على عهد الموحيين حيث عرفت نوعاً من التوتر في البداية، يشهد على ذلك مذكرة احتجاج شديدة اللهجة التي أرسلها والي سجلماسة أبو الربيع سليمان في مطلع القرن XIII م إلى ملك غانة بعد اعتقاله بعض التجار المغاربة وسجنهم، كما يستنكر فيها العراقل التي توضع في وجه صغار التجار المغاربة و"تعويقهم"، مذكراً إياه بأن اختلاف الاعتقاد الديني بين الجانبين لا يمنع من حسن الجوار ومن حسن التعايش².

لكن العلاقات الطيبة بين المنطقتين لم تنقطع، يشهد على ذلك استقطاب يعقوب المنصور الموحي لأحد أدياء مملكة كانم (الواقعة على الضفة الشمالية لبحيرة تشاد) يدعى أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الكانمي، الذي أنشد بين يديه مادحا:

أزال حجاب عني وعيني * تراه من المهابة في حجاب

وقربي تفضله ولكن * بعدت مهابة عند اقتراي³

أما في القرن XIV م، سنلاحظ مع ابن خلدون بأن العلاقات المغربية السودانية ستتطور بشكل لم يسبق له مثيل حيث كانت علاقات تجارية وثقافية، كما ستعرف المنطقة علاقات دبلوماسية ودية مع ارتقاء المرينيين سدة الحكم في المغرب وتولي مالي حكم بلاد السودان، وعملت الدولتان على مد نفوذهما في إطار منطقتيهما بحيث أصبحت كلاهما تضاهي الأخرى في القوة والتوسع.

¹ - مجهول: كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، الدار البيضاء 1985، ص 219.

² - المقرئ، أحمد: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، بيروت 1968، ج 3، ص 105. وما جاء فيها: "نحن نتجاوز بالإحسان وإن تخالفنا في الأديان، ونتفق على السيرة المرضية وتأنف على الرفق بالرعية، ومعلوم أن العدل من لوازم الملوك في حكم السياسة الفاضلة، والجور لا تعانیه إلا النفوس الشريرة. فقد بلغنا احتباس مساكين التجار ومنعمهم من التصرف فيما هم بصدده. وتردد الجلابة إلى البلد مفيد لسكانها ومعين على التمكّن من استيطانها، ولو شئنا لاحتبسنا من في جهتنا من أهل تلك الناحية، لكن لا نستصوب فعله، ولا ينبغي أن ننهي عن خلق ونأتي مثله"

³ - الناصري: الاستقصار لأخبار دول المغرب الأقصى، الدار البيضاء 1955، ج 5، ص 103.

وعمل حكام مالي على الأخذ بمظاهر الحضارة الإسلامية، وتمثل ذلك حين رجوع سلطان مالي منسا موسى من الحج سنة 1325م واصطحابه عندما مر بالمغرب لأحد المهندسين وهو أبو إسحاق الساحلي الملقب بالطويجن. ويقال بأن السلطان أبا الحسن المريني هو الذي أرسل هذا المهندس إلى السودان على رأس بعثة من الصناع المعماريين . وقد بنى هذا المعماري عدة منشآت في السودان تمثلت في مساجد تومبوكتو وكاغو، كما بنى دارا للسلطان. وكانت هندسة هذه البناءات تختلف عما هو معروف في بلاد السودان من حيث أنها كانت مبنية بالأجر والحجارة وفيها بعض النقوش، كما أن القباب كانت مربعة الشكل، عكس بناء السودان الذي يعتمد أساسا على القش والتبن، وقد وقعت موقع استغراب من السلطان الذي وصل الساحلي باثني عشر ألف مئقال¹.

وقد رغب ملوك مالي في ربط علاقات ودية مع المرينيين، وجاءت مناسبة انتصار أبي الحسن المريني سنة 737هـ عندما " غلب بني عبد الواد على تلمسان وابتزهم ملكهم واستولى على ممالك المغرب الأوسط، وتحدث الناس بشأن أبي تاشفين وحصانه ومقتله وما كان للسلطان في ذلك من صورة التغلب ... فشاعت أخبار ذلك في الأفاق"². عندها أرسل منسا موسى ملك مالي وفدا للتهنئة وأرسل مترجمين من الملتئمين المجاورين لمالي من صنهاجة إلى أبي الحسن، فأكرم الأخير وفادتهم وأحسن مئواهم ومنقلهم.

وأرسل أبو الحسن المريني بدوره وفدا إلى مالي " وانتخب طرفا من متاع المغرب ومعونة من ذخيرة داره وأسناها... وعين رجالا من أهل دولته ... وأنفذهم بها على ملك مالي منسا سليمان بن منسا موسى لمهلك أبيه قبل مرجع وفده"³. وقد تلقاهم منسا بالترحاب وأراد أن يجري مجرى أبيه في مهادة ملوك بني مرين حتى لا يقطع أواصر العلاقات الودية بين الدولتين، فأرسل بدوره وفدا محملا بالهدايا والنفائس حتى تبقى علاقاته حسنة مع جيرانه الأقوياء بالشمال، لكن هذه السفارة توقفت بولادة نظرا لوفاة

¹ - الناصري: مصدر سابق، ج3، ص 152.

² - ابن خلدون: ديوان العبر وتاريخ المتبدل والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم كن ذوي السلطان الأكبر، ج7، ص 554.

³ - نفسه، ج7، ص 310.

منسا سليمان وحدث نزاع على الحكم إلى أن قبض على زمام الأمور منسا جاطة الذي أراد بدوره أن تكون له علاقات مع المرينيين، فأمر بصرف الهدية إلى ملك المغرب و"ضمن إليها حيوان الزرافة الغريب الشكل العظيم المظهر... فوصلوا إلى فاس في صفر سنة اثنتين وستين وكان يوم وفادتهم يوما مشهودا جلس له السلطان بريح الذهب."¹

ولعل خير ما يترجم مستوى ما بلغته العلاقات المرينية السودانية حفل التأيين الذي أقامه منسا سليمان بتمبوكتو في فقدان السلطان أبي الحسن المريني، والذي استدعى له الأمراء والفقهاء والقاضي والخطيب فختموا القرآن ودعوا لأبي الحسن رحمه الله ولمنسا سليمان، وكان من بين الحاضرين الرحالة ابن بطوطة الذي تأثر به تأثرا بليغا سجله ضمن مشاهداته عن مملكة مالي المسلمة². لنا صورة أخرى عن العلاقات المغربية السودانية في بداية القرن XVI م، وتمثلت في رحلة الحسن الوزان (ليون الإفريقي) إلى السودان ضمن بعثة أرسلها محمد الوطاسي البرتغالي. ويبدو أن تاريخ هذه الرحلة كان ما بين 1513 و1515 م. وتزامنت هذه البعثة مع ظهور الشرفاء السعديين بسوس³ لتنظيم عمليات الجهاد ضد البرتغاليين وليدخلوا في صراع مع الوطاسيين.

وبالرغم من أن هدف هذه البعثة غير واضح حتى تتمكن من معرفة علاقة الوطاسيين بالسودان في بداية هذا القرن، إلا أنه يمكن أن نستشف من المعطيات التاريخية الدولية والمحلية بأن هدفها هو النظر في تحسين العلاقات بين البلدين على مختلف أوجهها الاقتصادية والسياسية والثقافية وتنسيق الجهود بين الدولتين لضرب البرتغال وربما لطلب العون المادي⁴. وقد وصف الوزان بلاد السودان في رحلته وصفا

¹ - ابن الأحمر: **روضة النسر في تاريخ بني مرين**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1962، ص 56.

² - ابن بطوطة، محمد بن عبد الله: **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، المعروفة برحلة ابن بطوطة، تحقيق كرم البستاني، بيروت 1992، ص 702 - 704.

³ - بويج محمد القائم بأمر الله سنة 915هـ / 1509م

⁴ - مع بدء حركة الكشوفات الجغرافية التي تزعمها الأمير هنري الملاح، تمكن البرتغاليون عن طريق الغدر والحيلة من احتلال ثغر سبته شمال المغرب سنة 1514 م، ثم اتجهوا نحو المحيط الأطلسي واحتلوا عدة ثغور منها المعمورة (المهدية) وأمزمو وأسفي وحصن فرنتي (أكادري). وأسسوا في نطاق البحث عن مصادر الذهب عدة مراكز على الساحل الغربي من إفريقيا مبتدئين بركين Argun التي أسست سنة 1433 م، وسيرا ليون Sierra Leone سنة 1460، ومركز آميننا Almina سنة 1432، وحاول البرتغاليون الوصول منها =

دقيقا وذكر مكانة الإسلام واللغة العربية في المنطقة وإقبال السودانين على شراء الكتب المستوردة من الشمال وازدهار الحياة الثقافية، كما لم ينس الحديث عن نشاط الحركة الثقافية بالمنطقة.¹

وطبع العلاقات بين سلاطين السعديين وملوك السودان الغربي نوع من التوتر والفتور في كثير من الأحيان، وخصوصا تلك التي ربطتهم بمملكة سونغاي على عهد الأسكيا حيث فرض الوضع الجديد على السعديين البحث عن موارد ثابتة، تمكنهم من توطيد أقدامهم، وتساعدهم على تطوير الاقتصاد المغربي لما فيه رفاهية البلاد وازدهارها خاصة في ظل الضائقة المالية التي عانوا منها نتيجة حروبهم المتواصلة مع أعدائهم. وقد أدت هذه الظروف في نهاية المطاف بأحمد المنصور الذهبي للقيام بحملة عسكرية على المنطقة قادها جؤذر باشا سنة 1592م انتهت بالقضاء على دولة سونغاي وإقامة نظام سعدي هناك عرف بـ "الرما"، اتخذ من تمبوكتو عاصمة له.²

وعلى إثر انهيار الدولة السعدية بعد وفاة أحمد المنصور سنة 1603م، أخذ الرما في الاستقلال عن السلطة المركزية بمراكش. وجراء الأحوال الداخلية والمستجدات الدولية فإنه باستثناء المحاولات الجادة للسلطان المولى إسماعيل، لم يوفق السلاطين العلويون في تجديد و إنعاش العلاقات السياسية مع تمبوكتو باعتبارها القلب النابض للسودان الغربي، لكن الصلات التجارية والثقافية والروحية ظلت على ما كانت عليه وهذا ما يفسر

= إلى مصادر الذهب بالسودان. وبما أن مملكة سونغاي كانت هي الدولة القوية بالسودان، وبما أن البرتغاليون كانوا متمركزين على شواطئ السودان الغربي، فلربما كانت السفارة المغربية تدخل في الإطار المشار إليه في المتن.

¹ - الوزان، الحسن: **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد ججي و محمد الأخضر غزال، بيروت 1983.

² - لن نفصل القول في هذا الحدث التاريخي الذي سال حوله المداد الكثير وألفت حوله المؤلفات بجميع اللغات بين منتصر وبين شاجب له، وبين محبذ وبين رافض له. ومهما تعدد الآراء فإن العلاقات السياسية دخلت في منحنى آخر إذ صارت بين حاكم ومحكوم بعد أن كانت بين دولة ودولة وبين ند وندوما نتج عن ذلك من انعكاسات بعضها سلبي والآخر أي جابي، وغير ملاحظ التواصل بين أقطار ضفتي الصحراء. ومن أجل التوسع في هذا الموضوع، هناك مصادر ومراجع متعددة نذكر من بينها الدراسة المتميزة التي أنجزها الأستاذ محمد الغربي: **بداية الحكم المغربي في السودان الغربي**، بغداد 1982. كذلك هناك مقالة تهم العلاقات المغربية السعدية في مجلة هسبريس للباحث DELAFOSSE تحت عنوان:

DELAFOSSE : **Les relations du Maroc avec le Soudan**, Hespéris 1924, P. 161.

استنجد فقهاء تمبوكتو سنة 1893م بالسلطان الحسن الأول، حيث بعثوا له برسالتين تدعو إلى الجهاد المشترك بين المغاربة والأفارقة ضد المستعمر الفرنسي، منها:

رسالة من الأمير يحيى بن الكاهي أمير تمبوكتو.

رسالة من أمير التكرور أحمد الكبير بن الحاج عمر بن سعيد الفوتي.

ولم تتوقف تلك الروابط والعلاقات التاريخية بين المغرب والسودان خلال التاريخ المعاصر، خاصة بعد وقوع تلك الدول في قبضة الاستعمار الغربي، واستفادت هذه الروابط من عوامل جديدة كان أهمها وحدة المصير ووحدة الهدف والتاريخ المشترك. فبالرغم من الحدود التي اصطنعها الاستعمار، مفرقا بين دول ضفتي الصحراء وعازلاً لسكانها عن بعضهم البعض، إلا أن حركات التحرر في تلك الدول شهدت بقوة العلاقات بينهما وقدمت نماذج رائعة من الدعم المادي والمعنوي والعسكري أيضاً، برغم محاولات المستعمر لثب روح التناوب والفرقة¹.

II. في الميدان الاقتصادي:

نستطيع من خلال بعض الإشارات المصدرية الواردة في كتب الجغرافيا وتقويم البلدان أن نستشف معلومات قيمة تتعلق بتفاصيل التجارة القفلية بين المغرب والسودان الغربي وتنظيم القوافل وظروف السفر ومحاوِر الطرق وجغرافية المبادلات².

1. طرق التجارة: من الطبيعي أن تكون هناك مسالك عبر الصحراء الإفريقية. استعملت كطرق للقوافل التجارية والاتصال بين السودان الغربي ومنطقة شمالي الصحراء. نفهم من خلال كتب الرحالة الذين زاروا المنطقة كابن بطوطة و الوزان بأن حركة القوافل كانت نشيطة بالرغم من الصعوبات التي كانت تعترض التجار والمسافرين

¹ - نذكر في هذا الصدد رد فعل الوطنيين المغاربة مثل الزعيم علال الفاسي الذي كان يؤمن بالمصير المشترك لكل من المغرب وإفريقيا، ويقول في هذا الصدد معلقاً على قرار الإقامة العامة بالمغرب بنفي الملك محمد الخامس إلى إفريقيا الغربية: "ولقد فكر الجنرال نوكيس في كل شيء، ولكنه لم يفكر أبداً في أن منفي الغابون أو الكونغو سيكون مجالا للقيام بحركة تحررية لفائدة البلاد". انظر؛ علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، تطوان 1948، ص 271.

² - انظر عن هذه الجوانب: أحمد الشكري، "مقارنة تقييمية لدور الصحراء في علاقات بلاد المغرب ببلاد السودان خلال العصر الوسيط" مجلة المناهل (المغرب)، عدد 58، مارس 1998، ص ص. 62 - 71.

(الحرارة . ومشاكل التمويل وأخطار النهب والتهب في الطريق) . كما تحدد ذات المصادر الطرق الرئيسية الواصلة بين المغرب والسودان في ثلاثة محاور إلى جانب أخرى ثانوية. فهناك الطريق الرئيسي فاس - السودان الذي يمر عبر سجلماسة - تغازي - تمبوكتو ثم هناك طريق مراكش - السودان عبر سجلماسة - تغازي، وطريق ثالثة عبر وادي درعة . أوداغشت ولاتة - تمبوكتو.

2 . مراكز التجارة: كانت لهذه التجارة مراكز إما بالسودان أو خارجه، وهي أحيانا نفسها المنتجة للسلع كمعدن ملح تغازي الذي كان سوقا يتزود منه التجار الزاهيون إلى السودان بحاجياتهم منه، لهذا نال هذا المركز حظه من الثروة على الرغم من أنه قرية حقيرة فإن أهله يتعاملون بالقناطر المقنطرة من التبر على حد قول ابن بطوطة.¹ كما اغتنى مركز آخر في شمال الصحراء من جراء التجارة السودانية هو مركز سجلماسة.

أما في السودان فكانت أوداغشت من مراكز التجارة المهمة، حيث قال عنها البكري " مدينة كبيرة أهلة... بها جامع ومساجد كثيرة... وبها آبار عذبة... وهم أرباب نعم جزيلة وأموال جليلة وسوقها عامرة الدهر كله "². وكانت عواصم ممالك السودان هي الأخرى مراكز مهمة للتجارة، مثل كومي صالح عاصمة غانة وهي سوق مهمة لتجارة الذهب قصدها " التجار الموسرين من جميع البلاد المحيطة بها ومن سائر بلاد المغرب الأقصى "³. وسيضمحل هذا المركز بعد استيلاء قبائل الصوصو عليه لصالح مركز آخر هو مركز ولاتة الذي سيقصده التجار عوضا عنه.

وتغيرت المراكز التجارية حسب الأحوال السياسية في بلاد السودان، فبعد ضعف غانة وتغلب مالي عليها، ظهرت مراكز تجارية جديدة استفادت من هذا التغير مثل تومبوكتو التي كانت حاضرة ثقافية ومركزا تجاريا رئيسا للتجار القادمين من سجلماسة ودرعة وفاس ومراكش وفزان وغدامس ومصر وظهر مركز آخر هو دجيني Djenné (على الضفة اليسرى لنهر بيني أحد روافد نهر النيجر) بالجنوب الغربي من تومبوكتو، وكانت

¹ - ابن بطوطة : مصدر سابق، ص 700.

² - البكري : مصدر سابق، ص 158 .

³ - الإدريسي : زهرة المشتاق في اختراق الأفاق، ص 177 .

إلى أمد طويل على جانب من الأهمية الاقتصادية إذ هي " سوق عظيم من أسواق المسلمين، وفيها يلتقي أرباب الملح من معدن تغازي وأرباب الذهب من معدن بييط... فوجد الناس بركتها في التجارة"¹.

وأصبحت مدينة كاغو مركزا تجاريا هاما حين تحولها إلى عاصمة لمملكة سونغاي، وبلغت أوجها في عهد حكم أسرة الأسكيا للسودان . فقد عرف سوقها رواجا كبيرا لمختلف السلع الآتية من الشمال كالمح والأقمشة والخيول و الكتب والسلع الآتية من الجنوب كالذهب والرقيق والعاج كما ذكر الوزان².

3 . مواد التجارة: لعبت التجارة دورا مهما في ربط الاتصالات بين السودان و بلاد المغرب طوال القرون. واعتمدت كل الممالك التي حكمت السودان على التجارة وما تجنيه من أرباح لدعم حكمها، لذلك اهتمت بتنظيمها وتخصيص مراكز لها. وكانت بلاد السودان الغربي الموضع الأمثل لهذه التجارة بين البلاد الواقعة جنوبها والبلاد الواقعة شمالها ما وراء الصحراء. كما اعتبر السودان منطقة عبور للسلع بين المنطقتين التي لا غنى لإحدهما عن الأخرى فيما يخص عصبي هذه التجارة وهما الذهب والملح والعبيد وريش النعام والعنبر من جهة وبعض التوابل والثياب والأواني النحاسية والتمور من جهة أخرى.

أ . الذهب: ظل مصدر الذهب سرا مكتوما لدى السودانيين المنتجين له، وحاولت كل دولة الوصول إلى مصادره الأصلية. ويلاحظ المنتبع لكتب الجغرافيا والرحلات المتعلقة بالسودان بأن مصدر هذا الذهب هو "بلاد ونقارة" التي يذكر عنها الإدريسي بأنها " ... بلاد التبر المشهورة بالطيب والكثرة، وهي جزيرة طولها 300 ميل وعرضها 150 ميلا. والنيل يحيط بها من كل جهة في سائر السنة ... فإذا أخذ النيل في الرجوع والجزر، رجع كل من في بلاد السودان المنحشرين إلى تلك الجزيرة يبحثون طول أيام رجوع النيل، فيأخذ كل إنسان منهم في بحثه هناك ما أعطاه الله سبحانه كثيرا أو قليلا من التبر"³.

¹ - السعدي: مصدر سابق، ص 11.

² - الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 134.

³ - الإدريسي : مصدر سابق، ج4، ص 24.

والظاهر أن بلاد " ونقارة " التي أشار إليها الإدريسي هي معدنا بامبوك¹ Bamboouk وبوري² Bourré اللذان كانا يقعان في مجال حكم مملكة غانة والتي تحكمت في هذا المعدن القريب منها وتحكمت في أسعاره والكميات المعروضة منه في السوق. وكان هذا المنجمان هما المزودان الرئيسيان لبلاد الشمال من هذا المعدن. أما منجم أشانتي على ساحل الذهب فيوجد في وسط غابات السافانا إلى الجنوب من بلاد السودان وتحكمت فيه قبائل وثنية، وسيسعى البرتغاليون إلى جلب هذا الذهب على المركز الذي أنشؤوه سنة 1432م على ساحل الذهب والذي يعرف بالمينا.

وتعتبر عواصم السودان أسواقا للذهب، فقد ذكر الإدريسي أن كومي صالح كانت من أكبر أسواق الذهب، وغدت أوداغشت (على مسيرة 15 يوما غربي كومي صالح) مخزنا مهما للذهب الذي تستورده من السودان ليعاد تصديره إلى بلاد المغرب، وقال عنها البكري " سوقها عامرة الدهر كله لا يسمع الرجل فيها كلام جليسه لكثرة جمعه وضوضاء أهله وتبايعهم بالتبر وليس عندهم فضة، وذهب أودغشت أجود ذهب أهل الأرض وأصحه"³.

ب. الملح: ارتبط الذهب بمادة أخرى هي الملح، وهذا الارتباط راجع إلى أن الملح كان السلعة التي يتلطف ويقبل عليها السودانيون المنتجون للذهب ويقايضونه بالملح. لهذا كان الملح بمثابة عملة ولا غنى لأحد عنه في بلاد السودان حتى " أن المسافر بهذه البلاد لا يحمل زادا ولا إداما ولا دينارا ولا درهما إنما يحمل قطعة ملح"⁴. ويجلب الملح من خارج السودان وأشهر أماكنه ملح تغازي وهي على مسيرة 25 يوما من سجلماسة. " وهي قرية لا خير فيها ومن عجائبها أن بناء بيوتها ومسجدها من حجارة الملح وسقفها من جلود الجمال ولا شجر فيها، إنما هي رمل فيه معدن الملح يحفر عليه في الأرض فيوجد منه ألواح ضخام متراكبة"⁵. وقد أشار البكري إلى معدن آخر

¹ - معدن ذهب البامبوك ويقع بين نهر السنغال الأعلى وفرعه فاليمي.

² - معدن بوري عند ملتقى نهر النيجر الأعلى بفرعه تنكيسو.

³ - البكري : مصدر سابق، ص 28.

⁴ - ابن بطوطة : مصدر سابق، ص 192 - 193.

⁵ - نفسه، ص 191.

للملح هو معدن "تانتال" وهو يبعد ب 20 يوما عن سجلماسة، وذكر أن " من غرائب تلك الصحراء ملح تحفر عنه الأرض كما تحفر عن سائر المعادن، ويوجد تحت قناة أو دونها من وجه الأرض، ويقطع كما تقطع الحجارة وعليه حصن مبني من حجارة الملح، وكذلك بيوته و مشارفه وغرفه كل ذلك من ملح. ومن هذا المعدن يتجهز بالملح إلى سجلماسة وغانة وسائر السودان والعمل فيه متصل والتجار إليه سائرون وله غلة عظيمة"¹.

وبما أن البلاد الواقعة شمال السودان (المغرب) كانت تتوفر على الملح الذي يحتاجه السودانيون، وبلاد السودان تتوفر على الذهب الذي يحتاجه أهل الشمال، فقد أدى هذا إلى تقوية العلاقات التجارية بين الطرفين.

ج . الرقيق: أقبل تجار شمال الصحراء على شراء الرقيق الذي تزخر به أسواق السودان بسبب الحملات التي تشنها الممالك القوية على القبائل الصغيرة، والحروب التوسعية للممالك التي حكمت السودان ضد جيرانها الوثنيين التي تعتبر أراضيها منجما خصبا لا ينضب من هذه السلعة البشرية، فقد ذكر الإدريسي أن " أهل التكرور وغانة يغيرون على بلاد الملم ويسبون أهلها ويجلبونهم إلى بلادهم، فيبيعونهم إلى التجار الداخلين إليهم، فيخرجهم التجار إلى سائر الأقطار"². وكان الرقيق معترفا به في بلاد السودان ويقبل الناس على شرائه.

وحين زار ابن بطوطة منطقة تكدا التي يستخرج منها النحاس والذي يصنع منه أهله قضباناً، ذكر أنهم "يشترون بغلالها العبيد والخدم"³. واستعمل الرقيق كذلك وسيلة للأداء وعملة مقابل سلعة أخرى، إذ ذكر الوزان في بداية القرن XVI م أن أهل سونغاي " يدفعون خمسة عشر رقيقا مقابل حصان واحد"⁴.

¹ - البكري : مصدر سابق، ص 171.

² - الإدريسي : مصدر سابق، ج4، ص27.

³ - ابن بطوطة : مصدر سابق، ص 206.

⁴ - الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 160.

د . سلع متنوعة: اهتمت السودانيات بشراء الحلي الزجاجية والعطور والثياب، وشغف المثقفون وأهل العلم باقتناء مختلف الكتب التي تظهر في بلاد البربر كما ذكر الوزان¹، وهي تباع أغلى من أي نوع آخر من السلع التجارية . كما أقبل عليه القوم على شراء الخيول لارتفاع ثمنها بالإضافة إلى الأسلحة من سيوف ودروع وما يحتاج إليه السكان من أثواب ومنسوجات وأواني حديدية ونحاسية و مأكولات مثل التمرور.

ويمكن القول، بأن العلاقات التجارية كانت تنفث الروح في باقي العلاقات الأخرى من كل نوع. فالعنصر الحاسم الذي أثر في التطور الاجتماعي والحضاري بالسودان يتمثل في العامل التجاري، الذي ينسب إليه كثير من المؤرخين ما عرفته أقاليم السودان من ازدهار حضاري وتطور سياسي واقتصادي، وذلك لما أتاحته تجارة القوافل من فرص الاطلاع على العادات والمعطيات الحضارية في حوض البحر المتوسط.

III. في الميدان البشري:

تمثل التحركات البشرية والهجرات القبلية القناة الثالثة التي ساهمت في إخصاب العلاقات المغربية السودانية. فلقد شكل الفضاء الجغرافي الممتد من نهر السنغال والحوض الأوسط لنهر النيجر مسرحا لتحركات القبائل الصنهاجية²، كما شهدت المنطقة ما بين القرنين XIV وXVI م هجرات قبائل بني هلال العربية التي زاحمت قبائل صنهاجة المنتشرة هنالك منذ قرون، ودخل هؤلاء الوافدون الجدد إلى السودان بطرق سلمية (المصاهرة) أو عبر تحالفات عسكرية. ونتيجة لهذا التناقص والاحتكاك ظهرت ثقافة البيضان ذات اللهجة الحسانية .

كما يظهر الحضور العام للمغاربة بالسودان في زواجهم من السودانيات وهو ما كان مناسبة لخلق اختلاط دائم في الدماء، حيث تشير المصادر إلى عدة أسماء لأفراد من

¹ - نفس المصدر و الجزء و الصفحة.

² - تقدم لنا المصادر العربية خلال الفترة الوسيطية لوحة ذات قيمة متميزة بخصوص التوزيع الجغرافي لقبيلة صنهاجة. فضلا عن مواقعها الصحراوية المعهودة وتنقلاتها في المغرب المرابطي بما فيها الأندلس، يمكننا أن نجد آثارهم في أعماق بلاد السودان بدجيتي، أو في الحواضر السودانية الممتدة بين الحوض الأوسط لنهر النيجر إلى المحيط الأطلسي جنوب نهر السنغال خاصة في منطقتي فوت تور و فوت جولو.

عائلات مغربية مثل عائلة المقرئ المستقرة بولادة فقد: " تزوجوا النساء و استولدوا الإمام" ¹، وعائلة المهندس و الشاعر إبراهيم الأنصاري الساحلي الغرناطي الذي زار ابن بطوطة قبره في تمبوكتو ² فقد استقدمه إمبراطور مالي لبلاده، ويرجع بعد ذلك الساحلي إلى المغرب، ثم يعود ويستقر نهائيا بتمبوكتو وبها "اتخذ إمام للتسري من الزنجيات، ورزق من الجوالك أولادا كالفناسة" ³، وكذلك كان حال جل أفراد جالية شمال إفريقيا في مدن مالي ⁴. والواقع أن الأبناء الذين ولدوا من هذا الزواج المختلط ساهموا في تركيز سلالات تجارية وعلمية مغربية. سودانية بالسودان الغربي، أو حتى سلالات شريفة، كالشريف أحمد الصقلي الذي ترك أبناء وأحفاداً في السودان الغربي يعتبرون شرفاء مثله. ⁵

IV. في الميدان الفكري والعقائدي :

يمكن القول، بأن الصلات الثقافية بين السودان والمغرب التي ابتدأت بشكل عام منذ دخول الإسلام إلى إفريقيا، لم تأخذ في التأثير في المجتمع الإفريقي إلا بفضل الحركة الإصلاحية للمرابطين ودعاتهم الذين عملوا على إيصال الحضارة المغربية الأندلسية إلى مجاهل القارة الإفريقية . وقد كان للفقهاء والعلماء والدعاة المغاربة دور في ترسيخ الثقافة المغربية بإفريقيا الغربية من خلال عناصر متعددة:

1. نقل المغاربة إلى السودان الغربي الخط العربي على اعتبار أن الكتابة هي أحد النقط الهامة في جميع المعاملات التجارية، لذلك عمل السودانيون على تعلم اللغة العربية للتعامل مع التجار المسلمين الآتين من الشمال، وهي كذلك لغة القرآن الكريم التي يحتاجها السوداني لأداء فرائضه الدينية، خاصة الصلاة، وهي لغة الشؤون الإدارية في البلاد ولغة

¹ - المقرئ : فنجح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج 5، ص 205.

² - ابن بطوطة : مصدر سابق، ص 694.

³ - ابن الخطيب : الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عنان، القاهرة 1973، ج 1، ص 341.

⁴ - ابن بطوطة : مصدر سابق، ص 697، ابن الخطيب: مصدر سابق، ج 1، ص 349، ج 2، ص 192، المقرئ

: مصدر سابق، ص 205.

⁵ - الغربي، أحمد: مرجع سابق، ص 33.

التجار والسفراء المغاربة¹. فاللغة العربية لم تستطع أن تفرض نفسها لغةً وحيدة، ولكنها أصبحت اللغة الأكثر استعمالاً، لهذا أقبل السودانيون على تعلمها وعلى رأسهم الإمبراطور منسا موسى الذي كان يتقنها والإمبراطور منسا سليمان. فلا غرو أن استعمل السودانيون، بمن فيهم الملوك، " الخط العربي على طريقة المغاربة"²، وقد وصلتنا عدة مخطوطات سودانية بالخط المغربي³، بل كانت الدراسة تتبنى المناهج المغربية نفسها، وكانت الكتب المتداولة هي كتب المالكية⁴

¹ - الغربي، أحمد: مرجع سابق، ص 570 - 571.

² - القلقشندی : مصدر سابق، ص 298 ؛ ويذكر ابن فضل الله العمري أنه "جاء كتاب من هذا السلطان (موسى) إلى الحضرة السلطانية بمصر، وهو بالخط المغربي"، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق مصطفى أبو ضيف، الدار البيضاء 1983 ص. 74.

³ - أصادقي، حسن : مخطوطات في موضوع فاس وإفريقيا، ضمن كتاب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، منشورات معهد الدراسات الإفريقية وكلية الآداب فاس سايس، الدار البيضاء، 1996، ص 15. وما تجدر الإشارة إليه أن العلماء في بلاد السودان الأوسط ألفوا بالعربية عدة كتب في شتى الفنون، وعالجوا بها كثيرا من المشكلات والقضايا الدينية والاجتماعية والسياسية والعلمية. وستقتصر من هذه الكتب والمصنفات العربية النفيسة على ذكر بعض النماذج على سبيل المثال لا الحصر : "أسئلة و أجوبة" للشيخ محمد بن عبد الكريم المغلي التلمساني؛ " بيان وجوب الهجرة على العباد " و كتاب " إحياء السنة و إخماد البدعة " و " مسائل مهمة " و كتاب " نجم الإخوان " للشيخ عثمان بن فودي؛ وكتاب " ضياء الحكم فيما لهم وما عليهم من الأحكام " وكتاب " ضياء أهل الاحتساب " و كتاب " تعليم الرازي في موات الأراضي " وكتاب " ضياء السلطان" للشيخ عبد الله بن فودي ؛ وكتاب " إنفاق المسور في بلاد التكرور " وكتاب " الغيث الويل في سيرة الإمام العدل " و "شفاء الأسقام" و "أصول السياسة" و "الرباط و الحراسة " وكتاب " الإنصاف في = ذكر مسائل الخلافة من الاختلاف" وكتاب " جواب شافي وخطاب منا كافي " و "تنبيه الصاحب على أحكام المكاسب" لمحمد بلو بن الشيخ عثمان بن فودي؛ ومن هذه الكتب أيضا كتاب محمود تکر " قري الأجابة في بيان سر الأسماء " ؛ وكتاب " الكشف والبيان " لعداد بن ليم جيدا دو ؛ وكتاب " الاكتفاء بأهل التأسى و الاقتداء " لعبد القادر بن عداد.

⁴ - دندش عبد الحميد، عصمت: دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، بيروت دار العالم الإسلامي،

2 . تصدير التجار والدعاة والفقهاء المغاربة للمذهب المالكي إلى إفريقيا الغربية منذ القرن XII م، والذي تبنته العديد من القبائل السودانية وعلى الخصوص قبيلة الديولا¹ التي اشتهرت بممارسة التجارة في بلاد السودان طيلة العصر الوسيط.

3 . يشير ابن بطوطة في معرض حديثه عن المغاربة بالسودان الغربي خلال القرن XIV م إلى أن تواجدهم هناك كان مقروناً بالاشتغال بالقضاء والتدريس وكل ما يتصل بالحياة الثقافية، أكثر من اقترانه بالتجارة². وانطلاقاً من القرن XV م إلى غاية القرن XIX م، ستتصاعد أهمية معلوماتنا عن مجموعة من الأعلام من الرجال من الفقهاء والعلماء المغاربة من فجيح وفاس و سوس الذين توجهوا إلى السودان بغرض التعليم، وكان لهم دور بالغ التأثير في الحياة الدينية والثقافية ببلاد السودان، منهم من استقر هناك نهائياً ومنهم من عاد إلى مسقط رأسه؛ نذكر منهم: العالم المغربي القوري (ت872هـ / 1467م) الذي انتقل إلى بلاد السودان بغرض التدريس³، والشيخ ابن غازي خطيب مسجد

¹ - أطلق عليهم كذلك اسم الونجرة Wangara أو الديولا Dyoula كان لهم دور في نشر الديانة الإسلامية داخل الأدغال الجنوبية للسودان الغربي كما تشير الباحثة Barbara Stepniewska إلى ذلك:

Barabara Stepniewska : *Portée sociale de l'islam au Soudan occidental aux XIV-XVI^e siècle*, *Africana Bulletin*, 14-16, Université de Varsovie, Centre d'Etude Africaines, 1971, p. 44

وقد أشار ابن بطوطة إلى الارتباط الوثيق بين التجار المسلمين والوانكرة وانتشار الإسلام عند كلامه عن زاغاري : "وهي قرية كبيرة يسكنها تجار السودان، ويسمون نجراتة، ويسكن معهم جماعة من البيضان، يذهبون مذهب الإباضية من الحوارج، ويسمون صغنغو، والسنيون المالكيون من البيض يسمون عندهم توري" (ابن بطوطة: مصدر سابق، ص680). لقد تخصصت «الديولا» في ممارسة النشاطات التجارية حتى أعماق الغابات الاستوائية، وتدرجياً أصبحت حضارة الغرب الإفريقي مطبوعة بالدور الطلائعي لهؤلاء التجار المسلمين بتكوينهم مختلف الشبكات التجارية عبر إفريقيا الاستوائية (مصطفى ناعمي: الصحراء من خلال بلاد تكنة، منشورات عكاظ، الرباط، 1988، ص 61).

² - حسن حافظي علوي: علاقة المغرب الأقصى بمالي من خلال رحلة ابن بطوطة، مجلة المناهل، عدد 53، 1996، ص. 129.

³ - وهذا العالم من أصل أندلسي، هاجرت عائلته إلى المغرب واستقرت بمكناس، وبها ولد وتابع دراسته الأولى، وبعد ذلك استقر بفاس وكان آخر أئمة الصوفية المحققين الجامعين لعلمي الحقيقة والشريعة (أحمد بابا التنبكتي السوداني : نيل الإبتهاج بتطريز الديباج، القاهرة 1932، ص 318 - 320).

مكناسة ثم مسجد القرويين بفاس، والقاضي عبد الله بن أحمد الزموري (ت بعد سنة 888هـ)¹ وغيرهم .

كما لعبت مراكز الثقافة المغربية وخصوصا القرويين بفاس وابن يوسف بمراكش عامل جذب واستقطاب للطلبة السودانيين الذين كانوا يفدون عليها لينهلوا من علمائها وأعلامها. ولم ترد في المصادر المغربية إلا معلومات قليلة عن الحضور السوداني ببلاد المغرب . ويمكن افتراض أن كثيراً من الأطر الإدارية والتعليمية السودانية الأصل قد أكملت تكوينها العلمي ببلاد المغرب أو أقامت به لفترة، كما هو في حالة كاتب موسى الذي كان "من علماء السودان الذين رحلوا إلى فاس لتعلم العلم" بإيعاز من المانسا موسى²، وبعد عودته، تولى القضاء والإمامة في الجامع الكبير بمبوكتو لمدة أربعين سنة. كما أن الشريف عبد الرحمان التميمي الذي اصطحبه المانسا موسى معه من أرض الحجاز عند عودته من الحج، "رحل إلى فاس وتفقه هنالك" لما أدرك أن تمبوكتو "حافلاً بالفقهاء السودانيين ولما رأى أنهم فاقوا عليه في الفقه"، وذلك قبل أن يختار الاستقرار نهائياً في مدينة تمبوكتو³. كما تصدر العلماء السودانيون للتدريس بالجوامع المغربية نذكر منهم على الخصوص العالم أحمد بابا التنبكتي السوداني الذي جلس للتدريس بجامعة الشرفاء (المواسين) بمراكش⁴.

¹ - وهو مؤرخ وشارح "كتاب الشفا" للقاضي عياض، قام برحلته لولانة، ودرس هنالك، وممن تتلمذ على يديه الشيخ النحوي ابن قاضي تمبوكتو أندغ مجد، وهذا الأخير تتلمذ على يديه بدوره عدد كبير من علماء تمبوكتو. (احمد بابا التنبكتي : مصدر سابق، ص 161).

² - السعدي: مصدر سابق، ص 57 .

³ - السعدي: مصدر سابق، ص 57.

⁴ - كانت فترة إقامة أحمد بابا بالمغرب مهمة في حياته لأنه أخذ مجلسه بمساجد مراكش للتدريس إلى جانب العلماء المغاربة، وكانت فترة خصبة من حيث التأليف والكتابة في مختلف العلوم الأدبية والشرعية، بعد أن وسع من ثقافته بما وجده في المكتبات المغربية من أمهات الكتب والمخطوطات، خاصة مكتبة أحمد المنصور. إذ يقول أحمد بابا " لما قدر الله تعالى لي دخول بلدة مراكش على الوجه الذي أراده في الأزل وقضاه وذلك في أواخر عام اثنين وألف وسهل لي مع ما أنا فيه من التضييق والحبس الوقوف على جملة كتب غرائب لم أكن وقتت عليها. (أحمد بابا التنبكتي السوداني : اللائيء السنديسة في الفضائل السنوسية، مخطوط الخزنة العامة الرباط رقم د 984) وبعد إطلاق سراحه "تصدى لنشر العلم وهرع الناس للأخذ منه ولم يزل إلى وفاة =

4. كان للمغاربة دور حاسم في نشر الطرق الصوفية بالسودان خاصة الطريقتين الشاذلية و التيجانية اللتين اصطبغتتا بروح مغربية خالصة. وما من شك أن شخصيتين سودانيتين كان لهما الفضل في انتشار الطريقة التيجانية بإفريقيا الغربية¹؛ أولهما الشيخ الحاج عمر بن سعيد الفتوي (ت 1864 م) الذي تزعم حركة جهادية وإصلاحية بالمنطقة²، وثانيهما الزعيم السنغالي إبراهيم نياس (ت 1975م) الذي اجتهد في نشر

= المنصور" (الإفراني، محمد الصغير : نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، تحقيق عبد اللطيف الشاذلي، الرباط 1999، ص 97) وجلس بمسجد الشرفاء بمراكش، وكان يعطي دروسه في مختلف العلوم اللغوية والشرعية، وأفاد واستفاد. ومن خلال معرفة طرق تدريسه، والكتب التي درسها، والطلبة والعلماء الذين كانوا يأتون إلى مجلسه، نعرف هذا الأثر الذي تركه أحمد بابا في الثقافة المغربية خلال إقامته الإجبارية بمراكش. وقال بصدد ذلك "لما خرجنا من المحنة طلبوني للإقراء، فجلست بعد الإباية بمجامع الشرفاء بمراكش ... أقرأ مختصر خليل قراءة بحث وتحقيق ونقل وتوجيه، وكذا تسهيل ابن مالك وألفية العراقي فحتمت على نحو عشر مرات، وتحفة الحكام لابن عاصم والسبكي والحكم والجامع الصغير قراءة تفهم مرارا، والصحيحين مرارا ومختصرهما، والشفاء والموطأ والمعجزات الكبرى للسيوطي والشئائل والكلاعي وغير ذلك... وازدم علي الخلق وأعيان طلبتها ولازموني بالإقراء على قضاتها كقاضي الجماعة بفاس العلامة أبي القاسم بن أبي النعيم الغساني وهو كبير ينيف الستين، وكذا قاضي مكناس الرحلة المؤلف صاحبي أبو العباس بن القاضي المكناسي له رحلة للشرق لقي فيها الناس وهو أسن مني، ومفتي مراكش الرجراجي وغيرهم، وأفتيت بها لفظا وكتاب بحث لا تتوجه الفتوى بها غالبا إلا إلي ... واشتهر إسمي في البلاد من سوس الأقصى إلى بجاية والجزائر وغيرهما، وقد قال لي بعض طلبتي لما قدم علينا مراكش لا نسمع في بلادنا إلا باسمك فقط ". (التعارجي، العباس بن إبراهيم: الإعلام بمن حل بمراكش وأغمت من الأعلام، ص 102، نقلا عن كفاية المحتاج لأحمد بابا التنبكتي السوداني). ولم يترك أحمد بابا التدريس إلا بعد وفاة المنصور "فأذن له ولده الزيدان بالرجوع" (الفشتالي : مناهل الصفا على مآثر موالينا الشرف، تحقيق عبد الكريم كريم، الرباط 1972، ص 97). وخلال إقامة أحمد بابا بمراكش ترك للخزانة المغربية عددا من المؤلفات والكتب التي جاءت ثمرة اجتهاده. ومن هذه الكتب نيل الابتهاج بتطريز الديباج، وهو في تراجم فقهاء المالكية ألفه في مراكش سنة 1005. والآئ السندسية في الفضائل السنوسية ألف في سنة 1004 بمراكش، وغيرها من الكتب في مختلف المواضيع، والخزانة المغربية غنية بالمخطوطات التي تركها هذا العالم السوداني.

¹ - للاستزادة في المعلومات الرجوع إلى كتاب ججي، محمد: الحركة الفكرية بالمغرب على عهد السعديين، فضالة 1978، ج 1، ص 70.

² - ألف هذا الشيخ كتابا أسماه " رماح حزب الرحيم على محور حزب الرحيم "

الطريقة ببلده الأصلي وما جاوره في غانا وشمال نيجيريا حيث لا يزال اليوم يكثر مريدوه. كما يعد الشيخ عثمان بن فودي (ت 1817م) الشخصية البارزة التي ساهمت بحظ وافر في انتشار الطريقة القادرية بالسودان¹.

5. كان لرحلات الحج دور في تدعيم الصلات بين المغرب وإفريقيا الغربية حيث كانت وفود الحجيج الإفريقية في طريقها للديار المقدسة تمر بالمغرب، وتحدث نوعا من الحراك الاجتماعي والثقافي و الديني والاقتصادي².

وهكذا، يتضح بأن العلاقات بين المغرب والسودان قد عرفت تطورا ملحوظا على واجهات مختلفة، وبرزت من خلال مجموعة من المظاهر التي شكلت هذه العلاقات، انطلاقا من عدد وفير من العوامل التي وطدتها وشجعت عليها، وهو ما يؤكد الدور الطلائعي الذي لعبه ويلعبه المغرب كمركز للإشعاع الثقافي والفكري يرسل أنواره نحو القارة السمراء، ويساهم بكفاءاته العلمية وطاقاته الفكرية في مسيرة العرفان بهذه المناطق. وما توقعنا عليه ليس إلا غيض من فيض عن هذه العلاقات الموعلة في القدم والتي كان المرحوم الملك الحسن الثاني قد تنبه إليها وأشار إليها في إحدى خطبه بقوله "المغرب شجرة جذورها في إفريقيا وأغصانها في أوروبا".

¹ - ينتمي الشيخ عثمان بن فودي أو فوديو (تعني في لغة الفلانين الفقيه) إلى أصل فولاني، ازداد عام 1754م شمال شرق نيجيريا الحالية، وفي عام 1804م قام بحركة جهادية ضد ملوك وأمراء بلاد الهاوسا، وتمكن في نهاية المطاف من تأسيس الدولة السكتية، ونظرا لأعماله فإن ذكره لا زالت حية في ذاكرة النيجيريين لحد الآن، ولازال أبناء وأحفاد الأمراء الذين نصبهم على رأس الدولة يتمتعون إلى الوقت الراهن بتقدير كبير لدى الأهالي وإن افتقدوا السلطة السياسية. وبالنسبة لمراحل وأطوار جهاد الشيخ عثمان بن فودي، فقد تناولها ابنه محمد بلو في كتابه الموسوم بـ: "إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور". وقد اشتغلت عليه الأستاذة بهيجة الشاذلي وحققت، برسم نيل د.د.ع، جامعة محمد الخامس بالرباط، السنة الجامعية 1989-1990. وبعد التصحيح والمقابلة بنسخ جديدة، صدر هذا العمل ضمن منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، 1996.

² - نشطت قوافل الحج السودانية إلى الأراضي المقدسة مرورا بالأراضي المغربية على الأقل قبل القرن XIV م والمظهر الأكثر شهرة هو حج المانسا موسى سنة 1324 م. فقد "خرج من بلده بمائة وسق حمل من الذهب، أنفقها في حجه على القبائل بطريقه ... حتى احتاج إلى القرض" (العمرى، المصدر السابق، ص. 70.) ولقد بهرت الديار المقدسة الإسلامية حتى أنه عزم على ترك الملك لابنه "ويعود إلى مكة المعظمة ويقم بها مجاوراً بها" (المصدر نفسه، ص. 69.)

العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي

د. عادل مساوي

أستاذ باحث في العلاقات الدولية

جامعة محمد الخامس - الرباط -

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. سلا

كما هو معلوم، يتوفر المغرب على رصيد متين في إفريقيا من حيث العلاقات والروابط الروحية والتاريخية والثقافية، التي تعود إلى قرون مضت. إلى جانب هويته الإفريقية التي تعبر عن نفسها في الانتماء الجغرافي. كما لا ننسى البعد الإفريقي الذي واكب السياسة الخارجية المغربية، والذي ظل ملفا سياسيا يطرح نفسه في إطار تصفية الاستعمار ومناهضة الهيمنة الأجنبية إضافة إلى مخلفات ملف الوحدة الترابية¹. فضلا عن إرتباطه بتفاعلات الحرب الباردة وما أفرزته هذه الحقبة من تداعيات على مكانة المغرب في إفريقيا، منها انسحابه في نوفمبر 1984 من منظمة الوحدة الإفريقية (سابقا والاتحاد الإفريقي حاليا).

وبانتهاء الحرب الباردة وعلى مدار العشرين سنة الماضية واجه المغرب ولازال يواجه عدد من التحديات، وإن كان المغرب في العشرة الأخيرة قد أبدى مزيدا من الاهتمام والعودة إلى الساحة الإفريقية بالمقارنة مع المراحل السابقة. فبالرغم من تنامي مؤشرات هذه العودة سياسيا وإقتصاديا وثقافيا مازال المحدد السياسي هو المتحكم في مسار العلاقات المغربية الإفريقية، مما يطرح إشكالية غياب الانسجام مع المحددات

¹ -Mohammed Bouzidi, Le Maroc et l'Afrique sub-saharienne, in Le Maghreb et l'Afrique subsaharienne, Ed du CNRS 1980, pp.87-112

الأخرى (بوادر المراهنة على العلاقات الاقتصادية). إضافة إلى تحكم الظرفي في سلوك السياسة المغربية الإفريقية وعدم وضوح تصور استراتيجي متكامل يعرف بالمصالح الحيوية للمغرب في إفريقيا. وفق هذا الأساس سنتناول في هذه الورقة والتي ستحمل طابعا عمليا Policy paper في أحد جوانبها الملامح الكبرى للحضور المغربي، ثم رهان تطوير وتفعيل العلاقات المغربية الإفريقية من أجل بناء سياسة مغربية إفريقية متكاملة، يمكن أن تنقلنا من مرحلة الحضور إلى البناء الاستراتيجي. كما ستساءل هذه الورقة أيضا تفاعل المغرب مع هذه المتغيرات عبر توظيف الفرص والإمكانات المتاحة له من أجل مزيد من التموقع والدفاع عن مصالحه الحيوية في هذا الجزء من العالم.

أولا: الملامح الكبرى لحضور المغرب بإفريقيا

يكاد يجمع الدارسون والمتابعون، بأن العنوان البارز للسياسة الخارجية المغربية خلال العقد الأخير هو تنامي توجهها الإفريقي بالمقارنة مع المراحل السابقة. فقد شهدت العلاقات الثنائية نشاطا مطردا. كما عرف المغرب حضورا في الدبلوماسية المتعددة الأطراف سواء على الصعيد القاري أو من خلال تفاعل الدبلوماسية المغربية مع عدد من القضايا الشاملة التي تهم القارة الإفريقية.

إن تحليل وضعية العلاقات المغربية الإفريقية يستوجب رصد حصيلة الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والجماعية لأكثر من عشر سنوات، وهو مالا تحتمله هذه الورقة لذا سنكتفي بسرد عدد من الملاحظات والاستنتاجات والتي ستسعفنا في إبراز أهم الملامح الكبرى للسياسة المغربية الإفريقية¹.

¹ استنادا إلى أدبيات التحليل العلمي في السياسة الخارجية ضمن المنظور الانجلوسكسوني، فإن فهم أبعاد السياسة الخارجية لأي بلد، يمر بشكل أساسي عبر فهم سلوكها Behavior ورصدها ومتابعتها من خلال خلا تفاعلها السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري والثقافي.... فالدارس والباحث للظاهرة مطالب بتجميع وتكيم البيانات والمؤشرات الملائمة لتفسير السياسة الخارجية. وذلك وفق منظور ومنهج Data Driven Research وهو ما يعني بأن المعطيات هي التي تقود البحث عكس المنهج المقابل والذي يعتمد على قاعدة Theory Driven Research ومعناها الاعتماد على الأطروحات النظرية والنماذج التفسيرية المتعارف عليها في الحقل المعرفي. بينما يذهب اتجاه ثالث إلى الموازنة بين المنهجين السابقين. إن تبني مختلف هذه المقاربات المنهجية تكفل في حقيقة الأمر تفسير السلوك الخارجي للدولة وتعطي إمكانية للباحث قدرة أكثر للتمييز بين الخطاب والممارسة في مجال السياسة الخارجية.

إن رهان عودة المغرب إلى إفريقيا والحرص على تقوية علاقاته بإفريقيا جنوب الصحراء، يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب موضوعية وبنوية منها: تراجع فرص المغرب داخل الفضاء المغاربي بسبب تصلب الموقف الجزائري من ملف الوحدة الترابية وتزايد أجواء عدم الاستقرار السياسي في ليبيا مؤخرا، العامل الجيوسياسي والخبرة التاريخية اللذان شكلا دائما محددان لتفسير سلوك السياسة الخارجية المغربية لاسيما في توجهها نحو عمقها الإفريقي، فكلما أدرك المغرب ضيق حدوده الشرقية والشمالية يحاول أن يفك هذا الخناق عن نفسه بالتوجه جنوبا، إضافة إلى العامل الجيو-اقتصادي بالنظر للثقل الذي تمثله إفريقيا عالميا على صعيد البحث عن الفرص الاقتصادية (الحصول على الثروات الطبيعية والبحث عن الأسواق الواعدة). وانخراط المغرب في هذا المسار يبدو بديهيا.

فعلى صعيد العلاقات السياسية، فإنها شهدت ديناميكية ولكن مازال يتحكم فيها ملف الوحدة الترابية للمغرب ويمكن تفسير هذا الانفتاح النسبي من خلال عدة عوامل نذكر منها:

● مناخ انتهاء الحرب الباردة، وتخلص إفريقيا من هاجس الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب. فباندحار الاتحاد السوفيتي أدى إلى تراجع مواقف عدد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الاشتراكية والمعارضة للأطروحة الرسمية للمغرب بخصوص قضية الصحراء.

● الوضع الداخلي غير المستقر الذي عاشته الجزائر والذي عرف بال عشرية السوداء وما ترتب عن ذلك من ضعف الدعم الدبلوماسي لانفصالي البوليساريو. وهذا الوضع سرعان ما سيتراجع مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للسلطة في عام 1999 ومشروعه لإرجاع الجزائر إلى مسرح الدبلوماسية الإفريقية.¹

● تطورات قضية الصحراء داخل أروقة الأمم المتحدة بعد تقديم المقترح المغربي بخصوص إيجاد حل توافقي عبر طرحه لمبادرة الحكم الذاتي 2007.

¹ - Alain Antill, Le Royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique subsaharienne, Etude, Institut français des relations internationales -IFRI- 2003

فأمام رفض المغرب لسياسة الكرسي الشاغر سجلت الدبلوماسية المغربية في الآونة الأخيرة حضورا واختراقا (الزيارات الملكية المكثفة - توسيع مجال التمثيل الدبلوماسي (أكثر من 20 سفارة)، سحب الاعتراف وتجميده بالكيان الصحراوي المزعوم. تمركز هذه العلاقات في إفريقيا الغربية والوسطى مع إيلاء أهمية خاصة لمنطقة الساحل والصحراء). وبناء على ما تقدم يمكن تصنيف هذه العلاقات السياسية إلى ثلاثة مستويات:

1. علاقات خاصة وتحالفية (غابون، سينغال، كوت ديفوار..)

2. علاقات طبيعية (نيجيريا، كامرون، جنوب إفريقيا...).

3. علاقات هامشية (روندا، اوغاندا، زيمبابوي...)

ويظل المكون الاقتصادي عنصرا مهما في العلاقات البينية خلال العشرية الأخيرة حيث سجل ارتفاعا ملحوظا في المبادلات التجارية. كما حرص المغرب على تفعيل ما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية، عبر إيلاء الأهمية في الاستثمار في عدد من القطاعات :

■ قطاع النقل البحري والجوي عبر تمديد شبكة الخطوط الملكية المغربية إلى أكثر من 20 بلد إفريقي (الكونغو الديمقراطية، الغابون، الكامرون، مالي...).

■ قطاع البناء والأشغال العمومية (الكوت ديفوار، بوركينا فاسو، غامبيا...).

■ القطاع البنكي (المشاريع التجارية؛ وفاء بنك وغيرها...).

■ قطاع الاتصالات (مشاريع اتصالات المغرب في كل من موريتانيا، مالي، الغابون، بوركينا فاسو..)

أما البعد الثقافي، فأضحى مكونا مهما في منظومة التضامن المغربي الإفريقي، فحصوله التعاون لم تخرج عن الإطار الكلاسيكي (التكوين، التعاون العلمي، المساعدة التقنية)، فقد بلغ عدد الطلبة الأفارقة الممنوحين من طرف الوكالة المغربية للتعاون الدولي في 2014 حوالي 9000 ممنوح¹. كما تعد آلية التعاون الاجتماعي والإنساني أو الدبلوماسية الإنسانية المتبنية من قبل مؤسسة محمد الخامس للتضامن من السمات

¹ - أنظر الوكالة المغربية للتعاون الدولي، www.amci.ma

الجديدة في مجال المساعدة (إرسال مساعدات إنسانية بشكل دوري إلى دول إفريقية جراء الكوارث الطبيعية وانتشار المجاعات. وفي نفس الإطار فقد تم الإعلان عن تأسيس المؤسسة العلوية للتنمية المستدامة والتي يوجد مقرها في العاصمة السنغالية دكار وقد عهد إليها بأمر المساعدة الإنسانية. ناهيك عن تنامي دور ما يعرف " بالدبلوماسية الدينية" التي بدأ المغرب بتفعيلها عبر استثمار رصيده الديني والروحي بمنطقة غرب إفريقيا، وتقديم المغرب نموذجا للإسلام السني المعتدل والصوفي¹، والقادر على التصدي ومواجهة كل أشكال العنف والتطرف التي تعج بها المنطقة. من هنا أهمية طرح المغرب لعدد من المبادرات وعلى رأسها تكوين أئمة ينتمون إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (مالي، غينيا، نيجيريا، الكوت ديفوار..)

من خلال عملية الرصد السريعة هذه، نستشف غلبة المحدد السياسي على باقي المحددات الأخرى، فبالرغم من بوادر المراهنة على تفعيل العلاقات الاقتصادية وتمتين الروابط الثقافية، نلاحظ غياب الانسجام بين المحددات الأخرى في السياسة المغربية الإفريقية، إلى جانب تحكم الظرفي في السلوك الخارجي للمغرب تجاه إفريقيا، الأمر الذي يطرح قضية كسب الرهانات الجديدة مما سيساعد للمرور للمرحلة المقبلة وهي البناء الاستراتيجي وهي التي ستكون موضوع المحور الثاني.

ثانيا : البناء الاستراتيجي للعلاقات المغربية الإفريقية

باستحضار أدبيات التحليل العلمي في السياسة الخارجية لا سيما في مفهوم التغيير أو التحول فإن الباحث شارل هيرمان وضع مفهوما وسطيا بين التحول في الأهداف والتوجهات العامة للسياسة الخارجية والذي يطال كل من الأهداف والاستراتيجيات والآليات وسماه بالتغيير التوجيهي: Adjustment change - changement ajusté- ويقصد به تغيير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية أو دائرة مناطقية مع استمرار بقاء السياسة الخارجية في تبنى أهدافها الكبرى مع تغيير واضح في الأدوات².

¹ - Jean- Louis Triaud, « La Tidjaniya, une confrérie musulmane transnationale », Politique étrangère, Hiver, 4/2010, pp. 831-842

² -Charles F. Hermann, « Changing courses : when governments choose to redirect foreign policy » International Studies Quarterly , vol, 34, N°1 1990, pp.3-21

لعل استحضار هذا المفهوم سيكون مفيدا في موضوع العلاقات المغربية الإفريقية ولاسيما في تكييف أهدافها مع الرهانات الجديدة التي تعرفها القارة الإفريقية (دولية وجهوية وعبر وطنية). فعلى الصعيد الدولي تبقى مسألة تفاعل وتكييف المغرب لإستراتيجيته مع الاستراتيجيات الجديدة للقوى الكبرى بين القوى التقليدية والقوى الصاعدة ولاسيما مجموعة BRICS والتي تضم كل من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا أمرا حتميا إذ أصبح محركها الأساسي للبحث عن تقوية المكانة الإستراتيجية للقوى الكبرى في سياق عملية توزيع القوة التي يعرفها النظام الدولي على صعيد ديناميكياته وأطرافها، إضافة إلى ما توفره القارة الإفريقية من إمكانات مهمة (أمنية وسياسية واقتصادية) لهذه القوى من أجل تقوية ودعم قدراتها التنافسية في ظل معطيات التوازن الاستراتيجي ومتطلبات العولمة الاقتصادية المهيمنة على العلاقات الدولية الراهنة.

ففي سياق هذا المناخ الدولي الجديد، يمكن القول أن إفريقيا بصدد احتضان لعبة تضارب وتكامل مصالح كل من القوى التقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا.....) والقوى الصاعدة (اليابان والصين الشعبية والهند وماليزيا والبرازيل.....) وذلك بدافع تعزيز حضورها ونفوذها السياسي والاستراتيجي على المسرح الدولي¹.

فمن هذا المنطلق، تنبع أهمية تكييف السياسة الخارجية المغربية الإفريقية مع إستراتيجيات القوى الكبرى التي بدأت تربطها بإفريقيا جنوب الصحراء مصالح وأهداف سياسية وأمنية وإستراتيجية خصوصا أمام تواضع الإمكانيات المغربية في التصدي ومواجهة نفوذ هذه القوى . ومن ثمة فإن المغرب أمامه عدة إمكانيات وفرص إذا ما أحسن استغلالها والتفاعل معها في مجال إعادة ترتيب أولوياته، علاوة على توظيف رهانه ذلك من خلال لعبه على تناقض المصالح والتوازنات الإستراتيجية سواء مع القوى التقليدية أو الصاعدة من خلال علاقاتها بالقارة الإفريقية. ويمكن حصر هذه الإمكانيات فيما يلي :

¹ - عادل مساوي، علاقات المغرب بإفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، أكادال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية -

أولاً: الموقع الجيوستراتيجي المتمثل في كونه أول بلد إفريقي قريب من أوروبا إضافة إلى امتداده على المحيط الأطلسي، وهذا الموقع يعد نقطة ارتكاز مهمة في بناء إطار مستقبلي لعلاقات المغرب مع دول إفريقيا جنوب الصحراء على أساس احتفاظ المغرب بميزة -الممر الحتمي Passage incontournable سواء في اتجاه الشمال أو في اتجاه الجنوب (إفريقيا جنوب الصحراء). هذا الموقع يجعل من المغرب حاضرا في انشغالات وأجندات القوى الكبرى مما يمنح له في بعض الأحيان هامش من الحركة والمناورة في لعبة المنافسة الدولية.

ثانياً: بالرغم من محدودية الموارد الاقتصادية التي يتوفر عليها المغرب. فإنه يقدم تجربة ناجحة على الصعيد الإفريقي والمغاربي من حيث الانفتاح والمناخ الاستثماري(ثاني بلد من حيث الاستثمارات الأجنبية بعد جنوب إفريقيا) والخبرة المالية والبنكية مما يؤهله لتفعيل دوره إقليمياً عن طريق خلق قاعدة اقتصادية Plate forme Hub - توظف براغماتياً مناخ المنافسة الاقتصادية ومبدأ الاعتماد الاقتصادي المتبادل¹. فالمؤشرات الاقتصادية تشير إلى أن معدلات النمو الاقتصادي تتراوح ما بين : 5.6% في 2013 و 6.1% في 2014، بينما لا تمثل إفريقيا إلا 2 بالمائة من التجارة العالمية (ارتفاع في وتيرة المبادلات التجارية). أما نصيب الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا فقد انتقل من 1.2 بالمائة في 2007 إلى 3.1 بالمائة 2012. أما بخصوص توقعات عدد السكان فسيتضاعف في 2050 ليصل إلى 2 مليار نسمة (أكبر سوق دولي)².

ثالثاً، التحديات والمخاطر الأمنية العابرة الحدود التي بدأت تشهدها إفريقيا في الآونة الأخيرة وتستأثر انتباه القوى الدولية، لا سيما في منطقة الساحل والصحراء³. هذه التطورات بدأت تدفع المغرب لمزيد من التوقيع والتفاعل مع المنطقة. طبعاً هذه الإمكانيات قد تواكبها أيضاً إكراهات وصعوبات في كسب رهان المنافسة.

¹ - Voir Paul Goldshmidt, le Maroc : Hub de l'intégration financière africaine ?, Tribune 40, Institut Thomas More, Mars 2014

² - Hubert Védrine, Lionel Zinsou, Tidjane Thiam, Jean -Michel Severino, Hakim el Karoui, Un partenariat pour l'avenir : 15 propositions pour une nouvelle dynamique économique entre l'Afrique et la France. Rapport au Ministre de l'Economie et des Finances, Décembre 2013

³ - Antoin Tisseron, «Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara », Hérodote, N°142, 2011, p. 105

بعد انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1984، اختط لنفسه نهجا وهو الرهان على تطوير علاقاته الثنائية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء. وبالرغم من غيابه ظل صامدا على موقفه ونجح نسبيا في امتلاك هامش مريح للتحرك والمبادرة على الساحة الإفريقية بعيدا عن قيود هذه المنظمة. بعد 2002 وتحول المنظمة للاتحاد الإفريقي بدأ المغرب يستشعر غيابه عن الاتحاد عندما بدأت عدد من الدول الكبرى تعود لإفريقيا عبر مبادرات تشرك فيها جل دول الاتحاد الإفريقي (قمة إفريقيا- أوروبا والمنتدى الصيني الإفريقي ومبادرة التيكاد بين إفريقيا واليابان وإفريقيا وأمريكا اللاتينية..). طبعا كل هذه الإمكانيات تعطي للمغرب هامشا للتموقع وتعزيز حضوره الاستراتيجي في إفريقيا على المدى المتوسط والبعيد. بينما على الصعيد الجهوي، فإن الساحة الإفريقية أصبحت تعيش على إيقاع متغيرات إقليمية جديدة لم تكن واضحة للعيان زمن التقاطب الإيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا.

وتتمثل هذه المتغيرات في بزوغ قوى إقليمية لم تعد تخفي نواياها في لعب أدوار تنافسية حول الزعامة على مناطق مختلفة في القارة الإفريقية. وعملها على كسب المزيد من النفوذ على الصعيد القاري. ونذكر منها: جنوب إفريقيا ونيجيريا وكينيا وأثيوبيا...¹. بالإضافة إلى ظهور نخب وقيادات إفريقية حاكمة أصبحت تعيد النظر في خريطة تحالفاتها الخارجية، والإقليمية. ويمكن تصور الإستراتيجية المغربية الإقليمية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء وفق ثلاثة مستويات:

- الالتفاف على المحور الثلاثي (جنوب إفريقيا، نيجيريا، الجزائر) الذي مازال ضاغطا على المغرب عبر البحث عن تحالفات مضادة قوية.

ربما من المآخذ التي توجه للدبلوماسية المغربية في إفريقيا هو تمركزها الشديد في إفريقيا الفرنكوفونية وتحديدًا في إفريقيا الغربية والوسطى، مع تسجيل ضعف تواجدها في الفضاء الانجلوفوني، وكما نعلم فإن جزء مهم من هذه الدول تتبنى مواقف عدائية تجاه الأطروحة الرسمية للمغرب في مسألة الوحدة الترابية، خصوصا داخل منظمة الاتحاد الإفريقي. من هنا أهمية التفكير مستقبلا في تبني خطة لإعادة التوازن والانتشار والعمل على تقوية علاقات المغرب مع هذه الدول. فيمكن في المرحلة الأولى

¹- عادل مساوي، مرجع سابق،

الرهان على دول محورية في مناطقها. فمثلا في إفريقيا الغربية يمكن الرهان على تطوير العلاقات مع نيجيريا على الأقل من أجل تخفيف تأثيرها على المغرب داخل المحور الثلاثي المكون من الجزائر ونيجيريا و جنوب إفريقيا. ويمكن أن نضيف دولة غانا، فبالرغم من أنها دولة صغيرة فقد استطاعت أن تكسب احترام العالم بفعل نموذجها المتقدم على مستوى الانتقال الديمقراطي والنمو الاقتصادي وهي مرشحة أن تكون من الدول المنتجة والمصدرة للنفط مستقبلا. أما على صعيد إفريقيا الشرقية فيمكن التركيز على إثيوبيا، فإلى جانب احتضانها لمنظمة الاتحاد الإفريقي تنامي دورها بشكل كبير في منطقة القرن الإفريقي بعد تغير موازين القوى وأصبحت الوكيل الأول في مسألة محاربة الإرهاب، إلى جانب كينيا التي أصبحت تشكل مركزا ماليا مهما في المنطقة. في إفريقيا الجنوبية هنالك انغولا وإن كانت محسوبة على الدول الناطقة بالبرتغالية فهي دولة قوية وثاني دولة منتجة ومصدرة للنفط في إفريقيا انضمت لمنظمة الأوبك وتعد منافسا قويا لجنوب إفريقيا في منطقة نفوذها.

إن الاستثمار في تنمية هذه العلاقات يمكن أن يكون مدخلا عقلانيا لمحاولة تكسير الجمود في مسألة انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي مستقبلا، وتجدر الإشارة إلى أن المغرب يقيم علاقات دبلوماسية مع هذه الدول على مستوى سفارات مقيمة. مع التأكيد أن هذه الدول أيضا لها علاقات قوية مع الجزائر.

- ترميم محور الرباط - نواكشوط - السينغال وحمايته من بعض التصدعات والتقلبات لاسيما مع الجارة موريتانيا. فأمام هذه المتغيرات وفي إطار رفض سياسة الكرسي الشاغر التي اختطتها المغرب بدأ المغرب يحرص على المشاركة في هذه المنتديات لتعويض غيابها عن منظمة الاتحاد الإفريقي بالرغم من المناورات الدبلوماسية الجزائرية لتقويض حضوره في هذه الاجتماعات تحت طائلة أن المغرب غير عضو في هذه المنظمة الإقليمية. على الصعيد الإقليمي سعت الدبلوماسية المغربية لتكريس حضورها بالانضمام لبعض التجمعات الإقليمية الفرعية كتجمع سين صاد (الساحل والصحراء) وامتلاك صفة عضو ملاحظ في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والإعلان عن مبادرة مجموعة الدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي في سنة 2009 وذلك ضمن توجه الإقليمية نحو الأسفل¹. Régionalisme vers le bas.

¹ -Alain antil, opcit,

ولكسب هذا التحدي، المغرب مطالب منه اليوم بالاستمرار بتعزيز حضوره (مؤشرات إيجابية - تكثيف الزيارات الملكية والدبلوماسية الإنسانية وتفعيل العلاقات الثنائية والمساعدة العسكرية...) في منطقة الساحل والصحراء بفعل أهميتها المتنامية جيوسياسيا (منطقة متخامة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء) وتوافر فرص جديدة منها الفراغ الذي خلفه انهيار نظام القذافي وتنامي التهديدات الأمنية في المنطقة. كل هذه العوامل مجتمعة تستوجب من المغرب بناء دبلوماسية فاعلة "Diplomatie d'influence" وأعتقد أن هذا الرهان هو إحدى داعمات عودة المغرب بقوة لإفريقيا جنوب الصحراء.

- الانخراط في التدبير العقلاني للمشاكل العابرة للحدود، وعلى رأس هذه المشاكل مشكل الهجرة الذي يجب أن يبقى ويستمر عنصرا مهما في الرؤية المؤطرة للسياسة الإفريقية للمغرب وذلك للعوامل التالية:

1) تنامي معدلات الأزمات السياسية والحروب الأهلية في القارة الإفريقية خلال العقدين الماضيين (البحيرات العظمى والغرب الإفريقي والقرن الإفريقي والساحل والصحراء) وما يستتبع ذلك من أزمات صحية واجتماعية وتراجع لمعدلات التنمية الاقتصادية في هذه البلدان وما يخلفه ذلك من هجرات ونزوح للعديد من أبناء دول إفريقيا جنوب الصحراء.

2) الديناميكيات الجديدة التي بدأت تأخذها حركية الهجرة خارج وداخل إفريقيا، فبالإضافة للديناميكية الأوروبية والمتوسطية (ديناميكية عمودية)، هنالك ديناميكية ما بين إفريقية: Interafricaine أو الهجرة جنوب - جنوب (جنوب إفريقيا ودول الجوار وبوركينا فاسو والكويت ديفوار وموريتانيا والسينغال و ظهور دول بترولية شجعت على الهجرة كأثغولا وغينيا الاستوائية والمغرب مع دول إفريقيا جنوب الصحراء¹ (المغرب أصبح جزءا من هذه الديناميكية).

3) تزايد عدد المهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء (أعلى نسبة من المهاجرين المتواجدة بالمغرب وفي ظل غياب إحصائيات مضبوطة) المغرب بدأ

¹ -Catherine Withol de Wenden , « Dynamiques migratoires sub-saharienne vers l'Afrique du Nord », N°74, été , 2010, p . 135

يستشعر المخاطر والتهديد الأمنية لهذه الظاهرة العابرة للحدود (ارتباط عناصر من هؤلاء المهاجرين السريين مع شبكات الجريمة المنظمة، خطورة تنامي موجات الكراهية ضد الأجانب (Xénophobie).

4) التزامات المغرب مع الشريك الأوروبي في موضوع محاربة الهجرة، وإغلاق الحدود الأوروبية في وجه هؤلاء، حول المغرب من دولة عبور إلى دولة استقبال¹.

وجعل المغرب في نفس الوقت عرضة لمجموعة من الانتقادات من طرف المنظمات الدولية والجمعيات الحقوقية، جراء تفاقم الأوضاع الإنسانية واستمرار المقاربة الأمنية في التعاطي مع هذا المشكل.

كل هذه العوامل والأسباب مجتمعة تدفعنا إلى القول، إلى ضرورة استحضار البعد الإفريقي في بناء سياسة جديدة للهجرة في المغرب، وفي نفس الوقت فإن استكمال عناصر بلورة سياسة عمومية في موضوع الهجرة في بلادنا يمر كذلك عبر تبني المغرب لمقاربة جديدة ومتوازنة تروم تطوير أجوبة وحلول ملائمة على المدى المتوسط والطويل لإشكالية هجرة العبور والاستقبال وذلك في علاقاته مع الدول الإفريقية وفي أفق تعزيز حضوره القاري، مع استحضار الإكراهات الكبرى للمغرب في هذا المجال ونخص بالذكر:

- محدودية الخبرة المغربية في مجال سياسة الهجرة (فرنسا، إيطاليا تعانيان من صعوبات)؛

- المغرب يتوفر على إمكانيات محدودة؛

- المغرب بلد مصدر للهجرة؛

- المغرب يعتمد على نسبة مهمة من عائدات العملة الصعبة من المهاجرين المغاربة بالخارج.

إن المراهنة على ترجمة هذه الاختيارات وموائمتها مع الظرفية الدولية والجهوية في موضوع العلاقات المغربية الإفريقية هي عنصر أساسي في البناء الاستراتيجي كما أن تفعيل الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف لتطوير العلاقات جانب آخر لكسب هذا الرهان.

¹- Myriam chertiet Peter Grant, Le mythe du transit, la migration subsaharienne au Maroc. Rapport, Institute for Public Policy Research – IPPR, Juin 2013 , p. 16-17

ثالثا- آليات تفعيل العلاقات المغربية الإفريقية

من الملاحظ أن العلاقات المغربية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء كان وما يزال يحددها عنصر المصلحة السياسية الذي تحكم في مسارها منذ ستينيات القرن الماضي واستمر ملف الوحدة الترابية يخيم على تلك العلاقات إلى حدود اليوم، وقد ترتب عن ذلك بناء المغرب لشبكة من التحالفات السياسية مع عدد من الدول في كل من إفريقيا الغربية وإفريقيا الوسطى.

ومع التطورات التي عرفها ملف الصحراء مع بداية التسعينيات، استطاع المغرب أن يحصل من مجموعة من الدول الإفريقية على قرار سحب الاعتراف من ما يسمى- بالجمهورية الصحراوية-، وبالرغم من ذلك فمازال ملف الصحراء هو المتحكم في مسار العلاقات السياسية المغربية بدول إفريقيا جنوب الصحراء. بحيث لم تعتمد آليات جديدة لتطوير تلك العلاقات السياسية كتعبئة مساندة سياسية تكون قادرة على دعم المصلحة السياسية للمغرب، إضافة إلى تفعيل آليات جديدة قد تمكن من تقوية التعاون الاقتصادي والثقافي والتي نجملها فيما يلي:

- توظيف آلية الوساطة في حل بعض النزاعات من اجل تعزيز العلاقات السياسية؛

- البحث عن تحالفات مرنة جديدة وإعادة انتشار التمثيليات الدبلوماسية في مناطق أخرى من القارة (الانجلوفونية والليزوفونية أو الناطقة بالبرتغالية)؛

- تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية عن طريق إشراك وتشجيع القطاع الخاص؛

- التعاون الثنائي مع الدول المعنية وذلك بخلق السبل الكفيلة لعودة آمنة لهؤلاء المهاجرين ضمن برامج ممولة بشكل ثنائي وتحظى بدعم من قبل المنظمة الدولية للهجرة Programme de retour assistés ؛

- التوقيع على اتفاقيات وبروتوكولات تعاون بين المغرب وعدد من الدول الأصلية في مجال العودة الآمنة وإعادة الإدماج (استحضار رصيد وتجربة المغرب في مجال العمل الإنساني والتضامن أكثر من 8000 طالب إفريقي ممنوح)؛

- تقوية المصالح القنصلية للدول المصدرة للهجرة في المغرب؛

- تفعيل الدبلوماسية الموازية وتشجيع البحث العلمي وكذا تعزيز الحضور المغربي في النقاش الفكري إفريقيا ودوليا؛

- تشجيع ما يعرف بالدبلوماسية الدينية للمغرب كنمط جديد من أنماط الدبلوماسية الناعمة خصوصا أن الغرب الإفريقي يشكل مرتعا خصبا لتوظيف هذا الرصيد؛

- تفعيل الدبلوماسية العامة في موضوع النخب الإفريقية التي تكونت في المؤسسات والمعاهد الجامعية المغربية وذلك في أفق تعبئة الموارد وهذه الشبكات لبناء دبلوماسية فاعلة ومؤثرة Diplomatic Leverage (عمل السفارات، والتنظيمات المدنية)؛

- بالنظر إلى أهمية الاعتماد على آليات الدبلوماسية الثنائية بغرض تفعيل العلاقات المغربية بدول إفريقيا جنوب الصحراء، فإن المراهنة على الدبلوماسية المتعددة الأطراف أو الدبلوماسية الجماعية وآلياتها لا تخلو بدورها من أهمية كذلك.

ففيما سبق، فقط كانت عواصم الدول هي وحدها التي تستقبل البعثات الدبلوماسية. وقد تغير الوضع كثيرا في عالم اليوم، بحيث أضحت العديد من قضايا ومشاكل السياسة الدولية والإقليمية تجرى تسويتها في المنظمات الدولية والجهوية عبر اتخاذ القرارات، المصادقة على التوصيات وإبرام الاتفاقيات. ويخول عمل الدبلوماسية المتعددة الأطراف للدول عدد من الامتيازات منها: أن الدول الأعضاء في المنظمات الدولية الكبيرة في نيويورك واليونسكو في باريس تحتفظ بمقرات دائمة. إضافة إلى استفادة هذه الأخيرة من أساليب الدبلوماسية الجماعية المتمثلة في عملية التصويت من خلال الاجتماعات الدورية وعادة ما تستخدم هذه الآلية لتحقيق غايات سياسية أو كإجراء للتسويات الداخلية.¹

¹- Hatem M'Rad: **place de la procédure dans la diplomatie multilatérale. L'exemple du règlement interne des conférences diplomatiques.** Ed: Centre de publication universitaire, 2001. p : 15

لقد برزت الدبلوماسية المتعددة الأطراف في البداية عن طريق المؤتمرات، ثم بعد ذلك عن طريق المنظمات الدولية والإقليمية. ومعنى ذلك فإن الدبلوماسية المتعددة الأطراف يمكن أن تمارس بين ثلاث دول أو أكثر، أو فيما بين المنظمات الدولية أو بينها وبين الدول، ومن أبرز أشكال الدبلوماسية المتعددة الأطراف دبلوماسية مؤتمرات القمة ودبلوماسية المنظمات الدولية.

يقصد بدبلوماسية القمة الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد بين رؤساء الدول والحكومات من أجل التوصل إلى قرارات هامة أو عقد اتفاقات، ورغم أن هذا النمط من التعامل الدبلوماسي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية، فإن دبلوماسية القمة التي سميت أيضا بالدبلوماسية الشخصية: *Diplomatie personnel*، ليست شيئا جديدا في مجال العلاقات الدولية بحيث جرت العادة على عقدها منذ القرن التاسع عشر، وبعد ذلك أصبحت مؤتمرات القمة التي تجمع بين الملوك ورؤساء الدول والحكومات إحدى الممارسات المستقرة في نطاق المنظمات الدولية العالمية مثل منظمة الأمم المتحدة أو الإقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي¹. فعلى صعيد المنظمات الدولية بإمكان المغرب أن يعتمد إلى بلورة خطة لتنسيق جهوده وفق أجندة جديدة للتضامن المغربي-الإفريقي، وذلك عن طريق تركيز اهتمامه على الدعوة لرفع التهميش عن إفريقيا في ظل النظام الدولي الجديد بواسطة تكثيف الجهود الدبلوماسية لإدراج المشاكل والمعضلات التي تعاني منها القارة السمراء كال فقر والسيدا والتصحر والزراعات المسلحة والتنمية المستدامة على جدول أعمال الأجهزة التابعة للمنظمة الأمم المتحدة²، ولن يتأتى ذلك للمغرب إلا من خلال خلق تكتلات وشبكات مغربية إفريقية داخل تلك المنظمات.

أما على الصعيد الجهوي فللمغرب بعض الفرص المواتية لدعم تواجده في إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال تفعيله لعدد من آليات المنظمات الإقليمية، الذي هو عضو فيها من أجل تشجيع التعاون ما بين الجهوي، إضافة لدعمه أيضا لعدد من القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك:

¹- Chrestia, Philippe : « **Les sommets internationaux** ». Etudes internationales, XXXI/3 2000/9.pp : 443-474

²-Smouts, Marie-claude : « **L'Afrique dans la diplomatie multilatérale** ». In Etudes internationales, vol : 22, N°2 ,1991.pp :267-278

- الرهان على تعزيز مكانة المغرب في المنتديات واللقاءات الدبلوماسية الدولية ذات العلاقات بإفريقيا (المنتدى الصبني الإفريقي، تيكاد، كوريا، أمريكا اللاتينية...) وأن لا يقتصر الحضور المغربي فقط على تدبير غيابه عن منظمة الاتحاد الإفريقي.

- تعبئة الجهود الدبلوماسية لبناء شبكات إقليمية مع منظمات فرعية في إطار ما يسمى بالإقليمية نحو الأسفل Régionalisme par le bas (مع الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا- الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا - الجماعة الاقتصادية لوسط إفريقيا - سين صاد، المجموعة الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي).

- المراهنة على تنوع مشاركة المغرب في قوات حفظ السلام في إفريقيا وأن تنتقل هذه المشاركة المغربية إلى مستوى الفعالية والتأثير على غرار التجربة النيجيرية والغانية.

في الختام، يمكن القول أن العشرية الأخيرة بينت اهتماما ملفتا على صعيد تفعيل العلاقات المغربية الإفريقية، إلا أن هذا الخيار مازال يتحكم فيه الظرفي والانخراط في منطق الفعل ورد الفعل، بل يجب الارتقاء إلى تطوير الخريطة الإدراكية لعمل المغرب في إفريقيا بتبني تصور استراتيجي شمولي يأخذ بعين الاعتبار هذه التحديات والرهانات الجيوسياسية الجديدة في إفريقيا على الأقل في أفق 2025، إذا أراد المغرب فعلا أن يلعب دورا ويصنع نفوذا في إفريقيا.

وفق هذا الأساس يمكن القول، أن المغرب نجح في تعزيز وبناء مسألة الحضور ولكن مازال أمامه وقت لكسب رهان تفعيل الحضور والارتقاء به إلى مستوى التأثير وما يتطلبه هذا الأمر من تعبئة واستحضار لباقي المكونات الأخرى. من هنا ننهي للقول أننا ما زال أمامنا وقت للوصول إلى مرحلة البناء الاستراتيجي مع الأخذ بالحسبان بقاعدة أن المغرب يعلو ويرتفع بتدعيم وترسيخ علاقاته بإفريقيا ويهبط وينحدر دوره بضمور تلك الروابط وتراجعها.

المنطقة المغاربية والتحديات الأمنية

مقاربة للأزمة في مالي

د. غلمان فاطمة ود. إدريس لكريني

أستاذان باحثان بكلية الحقوق،
جامعة القاضي عياض، مراكش

تقديم

شهدت دول المغرب العربي حراكا سياسيا واجتماعيا حظي باهتمام واسع؛ بل وحتى تخوف المجتمع الدولي، خاصة فيما يتعلق بالمجال الأمني، سواء منه الداخلي أو العابر للحدود. فالاضطرابات الداخلية التي اجتاحت مجمل الدول المغاربية لم تكن كلها ذات طابع سلمي بل هناك من الدول التي اعتمدت العنف المسلح لمواجهة خلافاتها الداخلية؛ مما أدى إلى نشوب نزاعات وصراعات داخلية كما هو الشأن في حالة ليبيا، التي خلفت مخاطر تهدد الأمن الإقليمي تتمثل في عبور الأسلحة بكل أنواعها وأحجامها لحدود باقي دول المنطقة.

بالإضافة إلى هذا، تواجه الدول المغاربية تهديدات أخرى متنوعة تشمل تجارة الأسلحة غير المشروعة، المخدرات والجريمة المنظمة، ناهيك عن خطر الإرهاب الذي يشهد بدوره تحولات من ناحية المجال الجغرافي الذي ينشط فيه، وبالنظر إلى تعدد مكوناته ذات الطابع المحلي، الإقليمي والدولي. وكل هذه المعطيات تشكل بحسب العديد من المراقبين تهديدا للسلم والأمن الاجتماعي ومقوضا لمشاريع التنمية في الدول المغاربية المدعوة أكثر من أي وقت مضى بالتزام الحذر، والترقب، والتعاون لمواجهة هذه التحديات، عبر تنسيق الجهود بصفة جماعية لبناء الاستقرار في المنطقة.

لكن في مقابل هذه التحديات: لا زال مشروع المغرب العربي لم يتقدم بصفة ملموسة منذ نشأته سنة 1989، فدول المنطقة لا زالت مستمرة في السعي الانفرادي إلى تحقيق شراكات إستراتيجية ثنائية مع أطراف أجنبية للبحث عن دعم لسياستها الداخلية والخارجية. كما أن الوضع الأمني في المنطقة، يشهد تدهورا جديا منذ إندلاع الثورات الداخلية في ليبيا وتونس. وبدل أن يكون هذا التهديد عنصرا توحيد وبتداية لشراكة بين - مغربية، تشمل تدريجيا كل التحديات الأخرى المشتركة، نشهد على خلاف ذلك، استمرار أجواء الريبة والخوف من الجار، مما يؤدي بالسياسات المغربية إلى خوض صراع شبه دائم يجرها إلى سباق نحو التسليح مكلف وخطر، وبعدها عن المبادرة في إنشاء اندماج اقتصادي تنموي يتماشى مع طموحات شعوب المنطقة.¹

أولا- المنطقة المغربية بين تنامي المخاطر وتباين المقاربات

تشير الكثير من الوقائع والتقارير والدراسات إلى تزايد التحديات التي تواجه المنطقة المغربية برمتها بالنظر لموقعها الإستراتيجي؛ في علاقة ذلك بتزايد مد الهجرة السرية؛ وانتشار الجماعات المسلحة، غير أن المخاطر مرشحة للتطور بسبب المقاربات الانفرادية التي تغيب عنها الرؤية الاستراتيجية لدى دول المنطقة.

1- من الإرهاب المحلي إلى الإرهاب الإقليمي

ينطوي المجال الجغرافي السياسي على ثوابت تاريخية بالنسبة للدول، ذلك أن المناطق الحدودية في شمال إفريقيا ظلت دائما مقسمة بين منطقتي الصحراء والمنطق المتوسطي والإفريقي؛ وذلك بحسب تصور القادة السياسيين لمجال سياسة الدولة الخارجية. أنتج عدم الاستقرار المرتبط بالحرب الداخلية في ليبيا تداعيات إقليمية لم يتوقعها دعاة التدخل العسكري الأجنبي لحسم الصراع لصالح القوى المعارضة لنظام القذافي المنهار.

فقد أحييت الأزمة الليبية العديد من مناطق الصراع نتيجة تمزق التوازنات الجيوستراتيجية التي كان من أهم نتائجها الإقليمية توسع مجال انعدام الأمن الذي

¹ - Baghzouz (Aomar) : Le Maghreb, le Sahara occidental et les nouveaux défis de sécurité, In. L'Année du Maghreb III, 2007. En ligne

يشمل مجمل منطقة شمال إفريقيا والساحل حتى غرب إفريقيا حيث تزدهر الأنشطة الإجرامية والإرهابية.¹

وبالعودة إلى التاريخ وفي الفترة التي كانت فيها الجزائر تواجه عنف الإسلاميين المتشددين أو ما ينعى بـ "العشرية السوداء" ما بين سنتي 1990-2000، اعتقدت الدول المغاربية الأخرى بأنها في مأمن من آفة الإرهاب بعد قيامها باحتواء المجال الديني (المغرب مثلا حيث أن الملك هو أمير المؤمنين)، أو بتدبير وطني حازم ضد المعارضة الإسلامية (تونس). إعتقدت هذه الدول أنها تمكنت من التصدي للظاهرة، والقضاء في المهد على أي احتجاج عنيف ضد السلطة بإسم الإسلام. لكن الأحداث التي تعرضت لها كل من جربة في عام 2002 والدار البيضاء في عام 2003 ولمغيثي (موريتانيا) في عام 2005، وضعت حدا لأسطورة "لكل إسلاميوه"؛ و خلقت شبه اقتناع لدى هذه الدول بأن منطقة شمال إفريقيا ككل باتت مهددة بظاهرة الإرهاب.

أما الجديد اليوم فهو أن هذه الدول لم تعد تواجه خصما داخليا محدد الهوية والمعالم، فالتهديد أصبح خارجيا؛ ومن الصعب رصده؛ لأنه ينتشر بشكل واسع في المنطقة ويعرض كل دولها للعنف². كما يصعب تحديد أهداف أعماله الإرهابية لكونها متنوعة وأحيانا مهمة. فمنذ سنة 2006 شهدت المنطقة تعزيز التحالف بين المنظمات الإرهابية في المغرب العربي من جهة، وبينها وبين تنظيم القاعدة من جهة الأخرى.

ولا يخفى على أحد أن الجماعة السلفية للدعوة والقتال (الجزائر) انتشرت في جميع أنحاء منطقة المغرب العربي عبر الاتصال بالجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة، والجمعة الإسلامية التونسية، والجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، والجماعة الموريتانية للدعوة والجهاد، والتنسيق مع هذه الجماعات لضرب مصالح وطنية وأجنبية. مما أدى بالتالي إلى إحداث خريطة إرهابية جديدة في منطقة شمال إفريقيا (المغرب العربي)، أصبح معها "مغرب الإرهاب" حقيقة واقعية تتطلب وسائل مواجهة تتوافق مع حجم التهديد³.

¹ - Ammour (Laurance Aïda) : Nouveaux défis sécuritaires en Afrique du Nord après le « printemps arabe ». Centre de politique de sécurité, Genève Mars 2012
² - أنظر: Mohsen-Finan (Khadija) : Les défis sécuritaires au Maghreb, Institut français des relations internationales (IFRI), 2007

³ - Baghzouz (Aomar) : Le Maghreb..., op-cit.

2- انعكاس المد القاري لشبكات تنظيم القاعدة على الأمن الإفريقي والمغاربي.

كان من الانعكاسات المباشرة لتحولات "الربيع العربي" توسع دائرة العوامل المهددة لاستقرار المنطقة الإفريقية التي تمخضت عن الفراغ الأمني الناتج عن انهيار النظام الليبي. فمن جهة، نجد تنوع الخلايا الإرهابية في المنطقة، ومن جهة ثانية، قامت منظمة القاعدة بإعادة صياغة خطتها الجيوستراتيجية في القارة الإفريقية (المغرب العربي، الساحل). بالعودة إلى الجماعات الإرهابية المحلية فإن فضاء الإرهاب أصبح يمتد باتجاه شرق وغرب إفريقيا بسبب خلق علاقات بين تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي¹ والحركة الوطنية لتحرير أزواد (شمال مالي)، الحركة من أجل الوحدة والجهاد (شرق مالي)، وطانفة بوكو حرام في نيجيريا، وربما مع جماعة الشباب في الصومال. وحسب مصادر الاتحاد الإفريقي فإن عدوى التطرف والإرهاب قد تتوسع باتجاه شمال الكامرون وتشاد.² إضافة إلى هذا، قد يساهم هروب المتطرفين الإسلاميين من السجون المصرية، والإفراج عن الإسلاميين في ليبيا، في إعادة تشكيل الحركات الراديكالية الساعية إلى التأثير على مكونات المستقل السياسي في المنطقة. وفيما يتعلق بمنظمة القاعدة، فإن الانتكاسة التي تعرفها في آسيا، وفي مناطق أخرى من العالم والخسائر البشرية واللوجستية التي تلتها منذ ربيع 2011³، قد أضعفتها وتسببت في ضياع

¹ منذ 11 سبتمبر 2006 تاريخ الانضمام الرسمي للجماعة السلفية لتنظيم القاعدة، أصبحت الجماعة تحمل إسم "منظمة القاعدة في المغرب الإسلامي"، حيث أصبحت هذه الأخيرة تنفذ جميع عمليات تنظيم القاعدة في هذه المنطقة، بل امتدت حتى إلى المناطق عدة من الصحراء والساحل.

² لقد استفاد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من عدة عوامل لتعزيز موقعه، فهناك اتساع المنطقة الصحراوية المساهم بالمنطقة الرمادية" الممتدة على آلاف الكيلومترات بين جنوب المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الغير الخاضعة لأي نوع من المراقبة؛ وهناك مشكل الحدود التي يسهل اختراقها بسبب ضعف الأجهزة الأمنية والعسكرية لدول منطقة الساحل. Saint-Prot (Charles) : La question de la sécurité au Sahel. Observatoire d'études Géopolitiques, avril 2010, et, Ammour (Laurance Aïda) : Nouveaux défis sécuritaires en Afrique du Nord, op-cit

³ بن لادن ماي 2011 في هابوتباد، أبو حفص الشهري سبتمبر 2011 في وزيرتان، بدر منصور في باكستان فبراير 2012، و طارق الذهاب في اليمن فبراير 2012.

تدريجي لجهتها الآسيوية. إضافة إلى هذا، أفرز "الربيع العربي" خيبة أمل بالنسبة لمخططيها الخاص بالمناطق العربية؛ لأنه أثبت إمكانية إجراء التغيير من دونها.

وبذلك؛ ولكي تستمر في البقاء والحفاظ على وجودها؛ توجهت المنظمة إلى رؤية جديدة أكثر اتساعا (بالمناطق الجغرافي) وهذا هو السبب الذي جعلها تخطط لكي تصبح جزءا لا يتجزأ من هذه المتغيرات العميقة التي تعرفها الدول المغاربية العربية بشكل عام. فتواجد أحد أبرز أفرادها في ليبيا¹ يعني تحول جبهة الجهاد باتجاه المغرب العربي والساحل، وبعدها ربما إلى غرب أفريقيا بعد انضمام الجماعات العربية إلى الجماعات الإفريقية المحلية مستقبلا.

لكن تجدر الإشارة هنا، إلى أن العلاقة بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) وبين منظمة القاعدة تشهد توترا ناجما عن الصراع على القيادة بين الأمراء في الساحل، وقد أعلن الجزائري المختار بن المختار (وهو أمير منطقة الصحراء في الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال وأمير كتيبة الملتهمين في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومؤسس كتيبة الموقعون بالدماء) في بيان للصحافة في 11 نونبر 2011 بأن التنظيم توصل بالأسلحة من ليبيا، وكأنه يعلن ليس فقط عن دخول التنظيم في منافسة حول الزعامة مع أمراء قاعدة بن لادن في الساحل والصحراء، بل كذلك عن تفوقه الميداني على خصمه.

ففي السنوات الأخيرة، قامت قوات التنظيم بالعديد من العمليات في شمال موريتانيا ومالي والنيجر وجنوب الجزائر من قبيل خطف الأجانب، وتهريب السجائر، والاتجار بالمخدرات والأسلحة.² زد على ذلك تعزيز صفوف التنظيم بأفراد من الطوارق

¹ - يتعلق الأمر بناشط معتقل سابقا في بريطانيا، أرسله الظواهري إلى ليبيا في ماي 2011، و الذي قام بتجنيد 200 رجل في شرق البلاد. هناك ناشط آخر تم القبض عليه في منطقة توجد بين باكستان و أفغانستان أثناء

محاولته الذهاب إلى ليبيا. أنظر: Burke (J): « Al Qaeda Leadership Almost Wiped Out in Pakistan, British Officials Believe », *The Guardian*, 25 décembre 2011

² - Bulletin de la sécurité en Afrique. Centre d'études stratégiques de l'Afrique, N° 18, février 2012

العلاقة بين أعضاء التنظيم وتجار المخدرات تكمن في حصوله على الضرائب عن مرور قوافل هؤلاء. بالنسبة للأسلحة، فالحرب الليبية سهلت خروج كمية هائلة من الأسلحة باتجاه شمال إفريقيا ومنطقة الساحل. =

كمحاربين محنكين. أمام هذا الوضع و بالنظر إلى التحولات السياسية و أيضا التوترات الداخلية التي تعرفها بلدان المغرب العربي فإن إشكالية المركز(دول المغرب العربي) والمحيط (الساحل والصحراء) ستشكل محور التطورات المستقبلية في دول المغرب العربي. إذ هناك علاقة سببية بين ما يجري داخل الدول المغاربية وبين التحديات التي يطرحها المحيط، و تراكم التهديدات التي تضاف إلى الاقتصاديات الهشة، وعدم الاستقرار هي كلها عوامل تضعف الوضع الأمني في المحيط الذي يعتبر اليوم رهانا إستراتيجيا لدول المغرب العربي.

أ- إدارة الإرهاب الإقليمي، مصدر خلاف آخرين الدول المغاربية

كان من المفترض من الناحية الأمنية أن يؤدي سقوط نظام القذافي والفرار الأمني الناجم عنه في منطقة الساحل والصحراء، إلى تعزيز التعاون الأمني بين دول المغرب العربي ودول الساحل، وبخاصة وأن خطر الإرهاب الآتي من هناك؛ يهدد أمن كل هذه الدول إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة. فإلى جانب ليبيا، والجزائر، وموريتانيا، والمغرب، ومالي، والنيجر، المعنية مباشرة، نجد تشاد، وبوركينا فاسو، والسنگال، ونيجيريا، وحتى الكاميرون...، ولذلك كان من الضروري أن تنخرط هذه الدول في خطط مشتركة لمحاربة هذه الظاهرة، لكن وعلى الرغم من خطورة هذه التهديدات العابرة للحدود، نجد أن التعاون الإقليمي لا يزال مجزءاً¹، ذلك أن كل طرف يتفاعل مع الأحداث المترتبة عن العمليات العسكرية التي يقوم بها تنظيم القاعدة (AQMI) والجماعات الإرهابية الأخرى، وعمليات الخطف، حسب منظوره الخاص للتهديد وانطلاقاً من مصالحه السياسية الداخلية، مما يعني غياب الإجماع بين الأطراف حول تحديد هوية الخصم.

= فالترسانة العسكرية الليبية تتوفر على أعداد متنوعة من الأسلحة الثقيلة، فهناك بنادق هجومية من نوع كلاشنيكوف وصواريخ وألغام وقذائف، وسلاح كيماوي، وصواريخ أرض جو من نوع سام 7، التي تتوفر ليبيا على 20.000 وحدة منها، إضافة إلى صواريخ SA 24 الروسية الصنع من الجيل الجديد للصواريخ الجوية القادرة على إسقاط الطائرات المقاتلة.

Ammour (Laurance Aïda) : Nouveaux défis sécuritaires en Afrique du Nord, op-cit.

¹ - رفض توقيع المغرب وموريتانيا لاتفاقية مكافحة الإرهاب التي تقدمت بها الجزائر والتي دخلت حيز التنفيذ في

سبتمبر 2002 بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي.. Baghzouz (Aomar) : Le Maghreb, op-cit.

فمثلا الجزائر تنفي وجود علاقة بين الجماعات الإرهابية المحلية وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي تعتبره نوعا جديدا من التنظيمات الإرهابية المتطرفة.

أما دول منطقة الساحل فتتنظر إلى هذه التنظيمات باعتبارها منظمات إجرامية ليس إلا؛ تشارك في الاتجار غير المشروع في مخدرات والأسلحة، وهذا الأمر هو الأكثر خطورة على أمن المنطقة في تصورها¹.

السبب الآخر يعود إلى كون بعض الأطراف كما هو الشأن بالنسبة للجزائر على وجه الخصوص، تنهج أسلوب مركزيا في مكافحة هذه الظواهر وتضع نفسها لاعبا محوريا؛ فالجزائر ترى بأن ما اكتسبته من تجربة الحرب الأهلية العنيفة خلال "العشرية السوداء" يجعلها أكثر دراية في التعامل مع هذه القضايا، هذا بالإضافة إلى أن منطقة الساحل تمثل عمقا استراتيجيا بالنسبة إليها، مما يجعلها تبعد أي طرف آخر عن هذا الملف؛ سواء كان من داخل منطقة الساحل أو خارجها.

هذا الطرح بالرغم من شرعيته إلا أنه غير عقلائي لكونه يساهم في تشرذم جهود المواجهة وإبعاد أطراف أخرى في المنطقة، فمثلا الجزائر لا ترغب في إشراك المغرب وترفض حضوره في جل اللقاءات والمؤتمرات المتعلقة بالأمن في منطقة الساحل²؛ بالرغم من إعلان المغرب عن رغبة الانضمام إلى المساعي الأمنية التي تقوم بها الجزائر على جبهة الساحل.

كما تمتنع الجزائر عن حضور اللقاءات التي يكون المغرب عضوا فيها، فمثلا في أكتوبر 2010 عند انعقاد اجتماع لخبراء الأمن للمجموعة 8، بمشاركة المغرب، رفضت الجزائر الدعوة للحضور بدعوى معارضتها لأي قرار مشترك مع الدول الغربية. موريتانيا بدورها لا تريد التعامل مع بوركينا فاسو، والتبرير الذي يطرحه أحد المسؤولين الموريتانيين؛ هو أنه كلما قلت نسبة المنخرطين في عملية المواجهة؛ كلما كان التنفيذ أكثر فعالية³.

¹ - Bulletin de la sécurité en Afrique. Centre d'études stratégiques de l'Afrique, op-cit

² - التفسير الذي يعطيه بعض المراقبين لهذا الموقف الجزائري هو رغبة هذه الأخيرة في تعزيز موقعها كقوة إقليمية مهيمنة في منطقة الساحل وإبعاد كل الأطراف الأخرى في شمال إفريقيا، خاصة المغرب

Keenan (Jeremy): Le défi de la sécurité au Sahel : perspectives en Algérie, au Maroc et en Libye, in. Med.2011 (Bilan)

³ - Le Quotidien électronique, Alger, 26 avril 2012

يضاف إلى هذه الأسباب عامل اختلاف آخر؛ يكمن في عدم توازن القوة بين الأطراف، فالجزائر تعد في المرتبة الأولى عسكريا منذ تخلي نظام القذافي عن سباق التسليح النووي، وبذلك فهي متفوقة عسكريا مقارنة مع باقي دول المغرب العربي الآن. ومع دول منطقة الساحل؛ مما يجعل منها قوة وازنة إقليمياً¹. لكن دول الساحل لا تتفق مع نهج الجزائر لحكامة أمنية تركز أساساً على البعد العسكري في التعامل مع قضايا التوتر، وتغيب الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى التي تعتبرها دول الساحل رهانا لاستقرار المنطقة.

ومن الناحية العملية، فإن المبادرات الإقليمية المتعلقة بأمن المنطقة؛ غالباً ما يتم الاشتباه فيها من طرف الجزائر التي تخشى من تحرك شركائها بشكل مستقل على حساب مصالحها الخاصة. ومن الأمثلة على ذلك، نذكر التدخلات العسكرية الموريتانية في يوليو 2010 و فبراير 2011 لإحباط هجوم مسلح ضد الرئيس محمد ولد عبد العزيز، والعملية المشتركة بين فرنسا والنيجر في فبراير 2011 ضد خاطفي الرعايا الفرنسيين. فمثل هذه العمليات لا ترحب بها الجزائر ولا تشجعها، لكونها تخشى قيام أي تحالف إقليمي قد يستبعداها. وللسيطرة على التخطيط والتعاون الإقليمي تقوم الجزائر بإنشاء آليات التعاون "كاللجنة المركزية للاستخبارات لدول الساحل والصحراء"، أو "لجنة القيادة العامة للعمليات المشتركة" أبريل 2010²، أو استدعاء اجتماع طارئ لهيئة الأركان المشتركة لدول الساحل للتباحث (اجتماع تمارست، واجتماع باماكو 2011)³، وخلال

¹ تملك الجزائر إمكانيات للقيام بدور قيادي في مجال محاربة مهددات الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل، فهي أكبر دولة في المغرب العربي، وموقعها الجغرافي يجعلها في مفترق الطرق في البحر الأبيض المتوسط، بين العالم العربي وإفريقيا، كما أنها تتوفر على احتياطي من النقد الأجنبي بقيمة 200 مليار دولار، وموارد النفط والغاز التي تمثل 97 في المائة من صادراتها، وهي بذلك أكثر الدول غنى في شمال إفريقيا، والأفضل تجهيزاً من الناحية العسكرية، لكن على الرغم من كل هذه المزايا؛ فقد فشلت الجزائر في ملء فراغ القيادة الإقليمية. في:

Centre d'études stratégiques de l'Afrique, op-cit.

² تضم كل من مالي، موريتانيا، النيجر و الجزائر.

³ لكن ما يمكن ملاحظته أن هذه المبادرات ظلت جامدة منذ التأسيس؛ بحيث لم يسجل لها أي إجراء ملموس؛ فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ولا عملية عسكرية واحدة مشتركة ضد التنظيمات الإرهابية، أو محاصرة جماعية لعمليات تهريب الأسلحة.

أحداث ليبيا، قامت قوات الجزائر الخاصة بإشراك مالي والنيجر في مناورات عسكرية لأول مرة في المنطقة الحدودية بين الدول الثلاث (أقصى جنوب تمناست، يونيو 2011)، للتصدي للخطر الآتي من ليبيا، وكأن هذه الدول فقط هي المهددة بانتشار الإرهاب القادم من ليبيا.

ب- خيار التعاون الثنائي كبديل للتعاون الجماعي

أدى التباين الواضح في مواقف الدول المعنية بالتهديدات لأمنية في المنطقة موضوع الدراسة إلى غياب التدبير الجماعي الإقليمي لمختلف الظواهر الأمنية العابرة للحدود الوطنية، فالتعاون الإقليمي الجماعي الوحيد في هذا المجال تم الإعلان عنه سنة 2004 بتأسيس "مجموعة 5+5" التي تضم خمسة دول من الضفة الجنوبية للمتوسط، وهي ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، و خمسة دول أوروبية، وهي فرنسا، وإيطاليا، ومالطا، وإسبانيا والبرتغال¹، لكن عمل هذه المجموعة ظل جامدا. مقابل هذا يتزايد تعاون كل دولة على حدة مع دول أجنبية أكثر منه بين دول شمال إفريقيا.

والغريب أن الدول الأجنبية هي مصدر كل المبادرات الرامية إلى مكافحة الإرهاب في المنطقة (المغرب العربي والساحل)، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية مثلا وراء "مبادرة خطة الساحل" التي انطلقت عام 2002، والتي تسمى منذ سنة 2004 "مبادرة مكافحة الإرهاب العابر للصحراء"، كما قامت بالإعلان عن خطط لإنشاء قيادة عسكرية موحدة في إفريقيا قبل نهاية عام 2008، إضافة إلى إنشاء "مجموعة العمل المعنية بمنطقة الساحل" في شتنبر 2011 عقب المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي انعقد في واشنطن؛ وأول اجتماع لهذه المجموعة تم في الجزائر بتاريخ 17 نونبر 2011، تحت رئاسة جزائرية وكندية. لكن وبالرغم من تلقي الجزائر لدعم سياسي ومادي قوي على إثر الانخراط في إستراتيجية مكافحة الإرهاب مع الولايات المتحدة وبريطانيا، إلا أن تحركها في هذا المجال لا يتعدى نطاق الخطابات واللقاءات والمؤتمرات حول الأمن قصد طمأنة حلفائها (الولايات المتحدة وبريطانيا)، وردع أي تدخل أجنبي في المنطقة، خاصة من قبل

¹ - <http://www.rfi.fr>, le 22/11/2011

فرنسا، حسب بعض المراقبين¹. والنتيجة إذن هي إما أن تكون المبادرات الجديدة صادرة عن أطراف خارج المنطقة (التدخل المتعدد الجنسيات في مالي يناير 2013)، وإما أن تتم مواجهة مخاطر الإرهاب بطريقة انفرادية.

ففي 21 سبتمبر 2011 مثلا تصدى سلاح الجو التونسي لقافلة محملة ببطاريات مضادة للطائرات مسروقة من مخازن السلاح الليبية، وخلال سنة 2012 تمكنت تونس أيضا من تفكيك مجموعة إرهابية مرتبطة بتنظيم القاعدة كانت تخطط لإقامة إمارة إسلامية في الدولة. يقوم المغرب هو الآخر من فينة إلى أخرى بتفكيك شبكات إرهابية تقوم بتجنيد المقاتلين لمناطق التوتر أو بجلب الأسلحة من الخارج؛ أما ليبيا فهي مجبرة على الاعتماد على النفس لتطوير نظامها الأمني لكي تتمكن من التصدي لسرقة السلاح الثقيل من مخازن الدولة، الذي يتم تهريبه عبر صحرائها باتجاه الساحل الإفريقي، من قبيل صواريخ جو أرض وقاذفات الصواريخ².

ثانيا- الأزمة في مالي وموقف الدول المغربية

وَلَدَ الفراغ الأمني وضعف الدولة المركزية في منطقة الساحل؛ مشاكل وتداعيات عديدة تتجاوز في خطورتها حدود الدول منها التهريب وتجارة السلاح والجريمة المنظمة وتموقع وانتعاش الجماعات المسلحة وإجرائها للتدريبات وتجنيد المقاتلين.

لم تستوعب دول المنطقة بعد أن التعاطي الفعال مع قضايا الأمن والبيئة والجريمة المنظمة والتهريب والهجرة.. لا يتأتى بفعالية دون الدخول في تنسيق إقليمي ودولي؛ من خلال تبادل المعلومات وتوحيد الرؤى والجهود.

ويبدو في هذا السياق؛ أن فشل دول الساحل الإفريقي والدول المغربية في بلورة تصور موحد كفيل بالتعاطي مع المشكلة في مالي بكفاءة ونجاعة في إطار من التنسيق والتعاون؛ هو الذي فتح الباب أمام فرنسا وأطراف خارجية أخرى لتلعب دورا محوريا في الأزمة حاليا، إلى الحد الذي دفع الكثير من المهتمين والباحثين إلى الإقرار بأن تطور الأحداث

¹ - Keenan (Jeremy): Le défi de la sécurité au Sahel, op-cit.

² -Ould Idoumou (Raby) : L'Afrique face à de nouvelles menaces contre sa sécurité, <http://www.rfi.fr>, le 30 / 03/2012

في مالي يتحملة طرفان أساسيان: فرنسا الساعية إلى حماية مصالحها الحيوية في إفريقيا؛ وتنظيم القاعدة الراغبة في إثبات الذات بعد سنوات من التواري؛ من جهة ثانية¹.

1- السياق العام للأزمة في مالي

راكمت مالي في السنوات الأخيرة تجربة ديمقراطية فتية وواعدة؛ غير أن انقلاب الجيش على نظام الرئيس "أمدو توماني" في مارس 2012 أحدث فراغا أمنيا بالبلاد وأربك مسارها السياسي.

استثمرت بعض الحركات المتمردة من الطوارق ضمن الحركة الوطنية لتحرير إقليم "أزواد" الذي يمثل ثلثي مساحة البلاد ويضم الطوارق والعرب؛ ويحتضن مدنا كبرى كتومبوكتو وغاوو وكيدال.. هذا الفراغ لتسيطر على جزء كبير في شمال البلاد وتعلن استقلاله؛ مما أدخل البلاد في متاهات سياسية وعسكرية خطيرة. ويأتي تجدد الصراع بين الطوارق والنظام المالي في سياق تداعيات سقوط نظام القذافي وما نتج عنه من عودة لآلاف المسلحين الطوارق الذين وظفهم الزعيم الليبي الراحل داخليا في قوات الشعب المسلح، أو خارجيا².

وقد زاد من تعقد الأمر ضعف الجيش المالي الذي تمرّقه الإثنية وانخراطه في إنقلاب عصف بإستقرار البلاد؛ ووجود تنسيق بين الحركة الوطنية لتحرير "أزواد" التي تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المنطقة وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعات مسلحة أخرى؛ بعدما ظلت منكفئة على نفسها خلال السنوات الأخيرة؛ نتيجة الضغوطات العسكرية والاستخباراتية التي قادتها بعض دول المنطقة في مواجهتها؛ حيث وجدت في أحداث مالي فرصة جيدة للعودة إلى الواجهة من جديد³.

¹ - إدريس لكريني: أحداث مالي.. بين خطورة الوضع وتعدد المواقف؛ دراسات العربية؛ بتاريخ 03 أبريل 2013؛ الموقع الإلكتروني للعربية. www.alarabiya.net

² - الحاج ولد إبراهيم: أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم؛ مركز الجزيرة للدراسات؛ بتاريخ 19 فبراير 2012؛ على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/20122129582152916.htm>

³ - لمزيد ن التفاصيل بصد تعقد الأوضاع في مالي بعد الأزمة، راجع الحافظ النويني: أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية؛ بيروت؛ لبنان، العدد عدد 422 نيسان/ أبريل 2014؛ ص 58 وما بعدها

أسهمت الكثير من العوامل الداخلية الإقليمية والدولية في تعقد الأوضاع السياسية والأمنية في مالي؛ ويمكن إجمال هذه التعقيدات فيما يلي:

- أضحى مالي المعروفة بتنوعها العرقي (عرب؛ زنوج؛ طوارق..) محجًا لمقاتلين و"مجاهدين" من جنسيات مختلفة (النيجر والجزائر وموريتانيا والصومال وغامبيا..) وبتوجهات وخلفيات متباينة بين من يسعى إلى استقلال الإقليم بدوافع اجتماعية وعرقية، وبين من وجد في الوضع مناسبة لإثبات الذات في مواجهة القوى الغربية و"الدفاع عن الإسلام والمسلمين"؛ ومن وجد فيها فرصة للتّموّج في منطقة استراتيجية..؛

- تضارب المواقف الإقليمية والدولية بصدد التعاطي مع الأزمة؛ وضعف المبادرات والتدابير الإقليمية باتجاه بلورة حل صارم وناجح للأزمة؛

- تهافت القوى الدولية على المنطقة (فرنسا؛ والصين؛ والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا..)؛

- رغم الالتباس الحاصل في تقارب القاعدة مع جماعات محلية أخرى بالمنطقة؛ إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي تدعم أهدافهما المشتركة؛ من قبيل مواجهة القوى الغربية ومصالحها واستثمارها للفراغ الأمني الحاصل في مالي؛

- وجود عوامل جغرافية (صحاري؛ جبال..) تعقد أمر حسم المعركة بشكل نهائي في مواجهة الجماعات المسلحة الداعية للانفصال؛ وبخاصة وأن الكثير منها اعتادت التدرّب على القتال في مثل هذه المناطق..؛

- وجود ارتباطات عرقية وإثنية بين دول المنطقة (الطوارق في مالي والنيجر وليبيا..)؛ تجعل من انتقال العدوى إلى مناطق أخرى؛ أمرا واردا في كل حين؛

- وجود فراغ أمني في منطقة الساحل بفعل ضعف الدولة المركزية في المنطقة؛ وضعف الاتحاد الإفريقي وعدم قدرته على بلورة تدخل زجري صارم في مواجهة المشكل؛

- وجود تناقض في مواقف الفرقاء داخل مالي؛ بين رفض القوى المحسوبة على الجيش المالي تنظيم انتخابات رئاسية جديدة في غضون سنة؛ ورفض الكثير من القوى الإقليمية إعلان استقلال منطقة الشمال وإعلانها عن استعدادها لصدّ هذا التوجه بكل الوسائل الزجرية حماية لسيادة مالي ووحدتها الإقليمية؛ وإصرار الحركة الوطنية لتحرير "أزواد" والجماعات الداعمة لها على خيار الانفصال..

- استفادة الجماعات المسلحة في المنطقة من أسلحة هامة (من بينها صواريخ مضادة للطائرات) في أعقاب انهيار النظام الليبي السابق.

2- تداعيات الأزمة على المنطقة المغربية

رغم أن الحركة الوطنية لتحرير "أزواد" تحاول طمأنة دول الجوار بالتأكيد على احترام سيادتها وحدودها؛ إلا أن حدوث الانفصال أو استمرار الوضع عمّا هو عليه حالياً؛ سيفتح الباب أمام مجموعة من المخاطر يمكن أن تطال دول المنطقة المغربية.. ذلك أن التدخل الأجنبي في المنطقة شكل في العقدين الأخيرين ذريعة لشن عمليات عنيفة من قبل الجماعات المسلحة؛ كما أن نجاح الانفصال سيفتح باب من الاضطرابات في المنطقة بما يهدّد وحدة الدول واستقرارها.

إن استمرار عدم الاستقرار في مالي سيعزز من قوة الجماعات المسلحة في المنطقة ويوفر لها ملاذاً آمناً للانعاش والتطور والانتشار. ومن جهة أخرى؛ يمكن أن يشكل العمل العسكري الفرنسي في مالي مبرراً لاستهداف المصالح الغربية والفرنسية في المنطقة المغربية. علاوة على الانعكاسات الإنسانية في علاقتها بتدفق اللاجئين وتنامي الهجرة إلى دول المنطقة (الجزائر وموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو وليبيا). منذ البدايات الأولى لظهور أزمة مالي؛ تبين أن هناك ارتباكاً واضحاً في التعاطي معها من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية؛ بين من كان يفضل المقاربة الدبلوماسية والسياسية؛ وبين من أكد على ضرورة وأهمية المقاربة الزجرية العسكرية.

اعتبرت فرنسا أن تدخلها العسكري في مالي؛ لا ينطوي على تحقيق مصالح خاصة؛ بل جاء تلبية لدعوة رئيس مالي المؤقت وانسجاماً مع قرار مجلس الأمن 2085/2012 لأجل محاصرة النزاع وقطع الطريق على المقاتلين المسلحين ومنعهم من فرض

سيطرتهم على كامل التراب المالي.. علاوة على السعي لإضعاف الجماعات المسلحة في المنطقة بعد تصاعد قوتها نتيجة للاستقرار في منطقة آمنة والاستفادة من السلاح الليبي المسرّب.

ومعلوم أن التدخل الفرنسي في مالي بدأ قبل الموعد المقرر لتدخل القوات العسكرية المشتركة لدول غرب أفريقيا بناء على دعوة من السلطات المالية. حيث ينتشر حوالي أربعة آلاف جندي فرنسي في منطقة الشمال المالي مدعومة بقوات عسكرية مالية وأخرى تشادية إضافة إلى قوات محسوبة على الاتحاد الإفريقي.

وفي مقابل المبررات الفرنسية؛ أكد الكثير من المهتمين والمراقبين أن التدخل العسكري الفرنسي في المنطقة ينطوي على الرغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف المضمرّة؛ وعلى رأسها الانتقام للأسرى والمختطفين الفرنسيين الذين كلفوا فرنسا إمكانيات مالية كبيرة دفعت للجماعات المسلحة في المنطقة؛ قدرها البعض في حدود 17 مليون دولار؛ علاوة على محاولة إبراز صرامة وكفاءة الرئيس الحالي الفرنسي لحماية المصالح الفرنسية؛ والرغبة في الحدّ من مخاطر انتقال النزاع إلى مناطق نفوذ فرنسي أخرى مثل تشاد والنيجر؛ والسعي لإحداث قواعد عسكرية بالمنطقة. ثم ضمان مصالحها (نفط وغاز ويورانيوم..) وتأمين شركاتها الاستثمارية في منطقة تعتبرها حيوية بالنسبة لها؛ بعد تزايد الاعتداء عليها وعلى العاملين بها. بل إن هناك من ذهب إلى حدّ اعتبار التدخل محاولة من الرئيس الفرنسي لتصريف الأزمات الاقتصادية (ضعف التنافسية الاقتصادية تراجع الصناعات وارتفاع الإنفاق العام) والاجتماعية (ارتفاع نسبة البطالة) الحقيقية التي يعيشها المجتمع الفرنسي نحو الخارج.

أما الجماعات المسلحة فترى في تواجد القوات الفرنسية بالمنطقة عودة جديدة للاحتلال لمناطق نفوذ قديمة؛ على اعتبار أن فرنسا الحريضة على مصالحها وبعض دول المنطقة الراضية لأي إصلاح سياسي؛ تسعيان للحدّ من "تحولات الربيع العربي" وصدّ تصاعد الإسلاميين في المنطقة؛ بل ذهبت هذه الجماعات إلى حدّ اعتبار أن الحرب في مالي هي "حرب صليبية" ضد المسلمين؛ واعتبرت ذلك مبررا لتصعيد أعمالها وتبرير انتشارها.

فقد قامت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بإصدار بيان بتاريخ 17 مارس 2013 دعت فيه "شباب شمال إفريقيا لمحاربة العلمانيين في بلدهم وشنّ الجهاد في مالي.. وصدّ هجمة فرنسا الصليبية ودحر عملائها في المنطقة، ويأتي هذا البيان ليؤكد رغبة التنظيم في تجنيد عناصر جديدة من المنطقة لدعم حضورها وقدراتها؛ كما يعكس رغبتها في توسيع نطاق ضرب المصالح الفرنسية بالمنطقة. كما حمل البيان رسالة لمختلف الحركات الإسلامية المعتدلة في المنطقة من أجل دعم الحركات الجهادية وعدم ترك الساحة للتيارات "العلمانية" بعدما عبرت الكثير من هذه الحركات عن التدخل في العسكري في شمال مالي.

أ- الانعكاسات المحتملة لتباين المواقف المغاربية من الأزمة

تباينت مواقف دول المنطقة إزاء القضية بين من أكد على رفض التطرف و"الإرهاب" ودعا إلى مواجهته بكل الوسائل الزجرية المتاحة؛ مع الحرص على وحدة مالي؛ وبين من أكد على المقاربة السياسية ورفض التدخل الدولي باعتباره سيسهم في تدهور الأوضاع؛ ومنح الجماعات المسلحة ذرائع للانتشار واستهداف المصالح الغربية في المنطقة.

فيما برز رأي آخر؛ فضّل طرح القضية أمام مجلس الأمن؛ باعتباره المسؤول الرئيسي عن حفظ السلم والأمن الدوليين؛ كسبيل لتجاوز التضارب في المواقف بشأن التعاطي مع المشكلة؛ ولاعتماد تدابير صارمة في مواجهة الجماعات المسلحة. منذ اندلاع الأزمة؛ عبّر المغرب رسمياً عن رفضه إعلان الحركة الوطنية لتحرير "أزواد" استقلال الشمال المالي؛ وأصدر بلاغا يدين الانقلاب الذي شهدته البلاد؛ كما دعا الأطراف المتصارعة للعودة إلى الشرعية الدستورية؛ ونتيجة لتصاعد لتعقد النزاع؛ اتجه إلى تأييد التدخل العسكري الفرنسي لاحترامه للوحدة الترابية المالية ولدوره في تلافي انهيار الدولة. حيث اعتبر أن الحركات الانفصالية والجماعات المسلحة تهدّد للسلم والأمن الإقليمي والدولي؛ كما قام بمبادرات إنسانية قدّم خلالها مساعدات لضحايا الصراع الدائر في البلاد؛ وقاد تحركات دبلوماسية دولية داخل مجلس الأمن المسؤول الرئيسي عن حفظ السلم والأمن الدوليين بحكم عضويته غير الدائمة به حالياً لبلورة مبادرات تدعم الاستقرار في هذا البلد الإفريقي.

أما الجزائر فقد ظلت تؤكد على أهمية اعتماد مقاربات دبلوماسية لحل النزاع ومنح الوقت الكافي لمختلف الفاعلين لبلورة حل يضمن الاستقرار في المنطقة؛ غير أن تعقد النزاع وتصاعد مخاطره؛ وتزايد الضغوطات الدولية بشأن اعتماد الحل الزجري.. دفع الجزائر إلى تغيير موقفها. ويبدو أن الموقف الجزائري الذي كان يقضي في البداية بعدم التدخل العسكري في النزاع يعكس قدرا من التخوف من التورط في مغامرة عسكرية غير محسوبة النتائج.. إضافة إلى التعامل الحذر مع المبادرات الفرنسية بالمنطقة خوفا من استهداف مصالحها الإقليمية.

فيما ظلت تونس تردّد رفضها لأي تدخل عسكري في مالي؛ والدعوة إلى اعتماد "حل إفريقي" لهذا النزاع؛ قبل أن تتراجع عن ذلك وتبدي احترامها "للشرعية الدولية" التي يجسدها قرارا مجلس الأمن رقم 2071 و2085؛ وتفهمها للقرار السيادي الذي اتخذته الحكومة المالية؛ بشأن التدخل العسكري الفرنسي بعد تنامي الضغوطات الإقليمية والدولية في هذا الشأن.. حيث عبّرت عن دعمها للوحدة الترابية لشعب مالي وإدانتها لكل أشكال التهديد الذي يتعرض له من طرف "المجموعات الإرهابية" مع الدعوة لبلورة حوار وطني للخروج من المأزق الحالي.

وفي هذه الأجواء؛ قام "أبو عياض" زعيم السلفية الجهادية في تونس بإطلاق تصريح قويّ وجهه إلى الجيش والحكومة التونسيين يحذر فيه من تبعات دعم القوات الفرنسية المتدخلة في مالي بتسهيلات العبور فوق التراب التونسي أو باستخدام المطارات التونسية أو تقديم أي دعم تقني أو لوجستي آخر.. يستهدف "قتل المسلمين في مالي". ومن جهتها؛ أكدت موريتانيا على وحدة مالي وعلى ضرورة مواجهة "الإرهاب" والجريمة المنظمة بكل السبل؛ مع الدعوة إلى فتح حوار بين جميع الفرقاء في مالي لاحتواء النزاع.

أما ليبيا فأعلنت من خلال رئيس حكومتها المؤقتة في منتصف شهريناير من عام 2013 أنها ظلت تؤكد على خيار الحوار وتلافي الخيار العسكري في التعاطي مع المشكل؛ وأن اللجوء إلى القوة العسكرية في التعامل مع المشكل فرض على ليبيا اتخاذ كافة الترتيبات والتدابير اللازمة لحفظ أمن وسلامة حدودها؛ مع التأكيد على التنسيق مع الدول المغاربية والنيجر لدعم الاستقرار بالمنطقة.

إن تداعيات الوضع في مالي ستصل حتما إلى دول الجوار في حال استمرار الاضطراب على مستوى التعامل مع المشكلة؛ واستحضار المقاربات الانفرادية بدل التنسيق والتعاون والشمولية في التعاطي معها؛ باعتبارها تطرح تحديات على السلم والأمن الدوليين.

ومن هذا المنطلق؛ يمكن القول إن استمرار هذا الارتباك الإقليمي؛ سيعقد الأمر أكثر مع تنامي دور القاعدة وعدد من الجماعات المسلحة الأخرى التي تنتعش من مثل هذه المناسبات. وقد أكدت التجارب الدولية أن التعاطي مع قضايا من هذا النوع؛ لا يمكن أن تتأتى إلا بصورة شمولية تستحضر مختلف العوامل التي تغذي الرغبة في الانفصال أو التوجه نحو التطرف والعنف؛ بعيدا عن المقاربات التي تستحضر المصالح الضيقة في أبعادها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية؛ فالسعي إلى تديير التنوع المجتمعي بشكل ديمقراطي في المنطقة وتجاوز الفراغ الأمني ودعم جهود التنمية؛ يمكن أن يسهم في تراجع حالة الاحتقان الراهنة. أما المراهنة على المدخل العسكري كحلّ وحيد؛ فلن يسهم إلا في تعقد الأمور والدخول في متاهات الفعل وردّ الفعل. ويمكن للتواجد العسكري الفرنسي أن يطول في المنطقة دون تحقيق أي تقدم في مواجهة جماعات تتقن حرب العصابات والتحرك في منطقة صحراوية شاسعة.. وبخاصة وأن فرنسا نفسها ربطت سحب قواتها وإيقاف العمليات بمآل المعارك وتحقيقها للأهداف المتوخاة.

إن بلورة حلّ حقيقي للوضع في مالي؛ يتطلب في البداية استيعاب خلفيات الصراع وأسبابه؛ واستحضار تداعياته الخطيرة على الدولة والمجتمع في مالي وعلى السلم والأمن الإقليميين والدوليين؛ قبل بلورة تصور شامل لهذا الحل الذي يفترض أن ينبع من إرادة القوى السياسية والمجتمعية داخل مالي وتساهم في ترسيخه مختلف القوى الإقليمية والدولية بحسن نية.

ب- مستقبل النزاع في مالي

دفعت خصوصية النزاع في مالي وغياب توافق بصدد حلّ نهائي إلى بروز نقاشات داخل مجلس الأمن حول إمكانية نشر قوات حفظ للسلام في حدود عشرة آلاف في إطار الفصل السادس لميثاق الأممي بصلاحيات ومهام جديدة تتجاوز المهام التقليدية والمعتمدة لهذه القوات في مناطق مختلفة من العالم، حيث ستنصب هذه العمليات على

المساعدة في استعادة الدولة لوحدها وبسط سلطتها على أقاليمها بتنسيق وتعاون مع الجيش المالي مع السعي لتطوير قدرات وخبرات هذا الأخير؛ والسعي أيضا إلى توفير الأجواء اللازمة لتنظيم الانتخابات الرئاسية. وهو النقاش الذي وجد صداه الإيجابي في أوساط عدد من الأقطار الإفريقية المجاورة؛ التي رأت في هذه الخطوة عاملا مساعدا في بسط الاستقرار في المنطقة ومدخلا لحماية حقوق الإنسان في الشمال المالي من ممارسات الأطراف المتصارعة.

لقد أكدت الكثير من التحليلات التي طرحها الخبراء على تعقد النزاع في مالي مما يفتح الباب أمام استمراره لسنوات أخرى مع إمكانية دخول الجماعات المسلحة في حرب العصابات بالمنطقة. كما تزايدت التقارير والأبحاث المحدّرة من إمكانية تحول المنطقة إلى "أفغانستان" جديدة؛ مع ورود لجوء هذه الجماعات إلى لغة الاختطافات والتفجيرات بالمنطقة؛ بما سيعقد الأوضاع من جديد، واحتمال انتقال النزاع إلى النيجر وموريتانيا نظرا لشساعة مساحة الدولتين ولعدم قدرتهما على إقرار الأمن بشكل فعال؛ بل إن هناك من يعتقد بوجود احتمالات واردة لتصدير الأزمة إلى ليبيا؛ "في ظل الارتباطات الدينية والإثنية للفاعلين في الصراعات الداخلية في ليبيا ومالي".

إن تجاوز المشكلات الأمنية القائمة في منطقة الساحل الإفريقي وما تطرحه من أخطار وتحديات على السلم والأمن الدوليين، تتطلب مقاربة شمولية على قدر من التعاون والتنسيق الدوليين والإقليميين، تسمح بالوقوف على طبيعة المشكلات والصراعات عبر إدارة الأزمات وتدبير الخلافات بين مختلف الفصائل السياسية المتصارعة والتضييق على الجماعات المسلحة، ودعم جهود التنمية في هذه المناطق . وبخاصة أن المراهنة على المدخل العسكري كحل وحيد خارج تأطير الأمم المتحدة، لن يسهم إلا في تعقد الأمور والدخول في متاهات الفعل ورد الفعل بما يهدد أمن واستقرار المنطقة برمتها.

خلاصة

إن تنامي المخاطر في المنطقة يفرض بلورة مواقف على قدر من التنسيق بين الدول المغربية والإسراع إلى تفعيل وتطوير آليات الاتحاد المغربي؛ لقطع الطريق على أية تدخلات أجنبية قد تدخل المنطقة في متاهات خطيرة وغير محسوبة. فلا يمكن إغفال تلك الأهمية التي يتمتع بها شمال إفريقيا كمجال حيوي لمصالح أوروبا والعالم الغربي والتي لا تقل أهمية عن منطقة الشرق الأوسط لا من حيث الشكل ولا المضمون¹.

وعلى العموم فإن المبادرات الفردية لن تساهم بشكل فعال في تحقيق الاستقرار الداخلي ولا في تأمين المحيط الجغرافي المتاخم لدول الاتحاد المغربي في زمن أصبح فيه تحصين المنطقة من الإرهاب وتبعاته ضرورة ملحة تتجاوز الحسابات السياسية الضيقة، وحتى مفهوم السيادة الوطنية المطلقة، لأن التهديد جاد وفعلي ولا يتحمل الانتظار، مما يدعو الدول المغربية، إلى تحمل مسؤوليتها الإقليمية والتفكير بمنطق الربح والخسارة. فخلال العشر سنوات الأخيرة حذرت بعض الأوساط الدولية والداخلية من احتمال اندلاع حرب إرهابية في منطقة المغرب العربي، واليوم أصبح الأمر واقعا في ليبيا. فالعنف الناتج عن التجارة غير المشروعة لكل أنواع الممنوعات، وانتشار التمرد في منطقة الساحل، سهولة اختراق الأسلحة للحدود المغربية، سهولة تنقل الإرهابيين من دولة إلى أخرى بين الشمال الإفريقي والساحل والصحراء، والاشتباكات المسلحة العنيفة ضد الوحدات العسكرية التابعة للدول المغربية (تونس، والجزائر)، والدول الإفريقية (مالي، والنيجر)، وانتشار خطف الأشخاص.

توحي هذه الوقائع بخطر انفجار الوضع الأمني في المنطقة الرابطة بين جنوب المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتكشف عن غياب صراخ للتعاون بين أجهزة الاستخبارات والشرطة التابعة لدول المغرب العربي، وعن ضعف الوسائل المستعملة لمواجهة عدو ينتشر على جل حدود الدول المغربية بسلوك يؤشر عن مطالب سياسية وحتى ترابية. فهل تستمر دول المغرب العربي في نهج سياسية الهروب إلى الأمام؛ أم أنها ستشرع في تعزيز وتنسيق التعاون فيما بينها لمواجهة هذه التحديات الأمنية الجديدة؟ أم أنها ستستمر في إتاحة هذه المهمة لجهات أجنبية همها الأساسي هو حماية مصالحها الذاتية؟

¹ - صابر رمضان: أبعد من أزمة مالي.. أزمة الشمال الإفريقي؛ جريدة القدس العربي؛ لندن، العدد 7345

الهجرة السرية في السياسة الخارجية المغربية

أمال الحواسني

باحثة في العلاقات الدولية- بكلية الحقوق،

جامعة القاضي عياض، مراكش

يحتل ملف الهجرة مكانة هامة في السياسة الخارجية المغربية، من خلال التأثير في علاقاته الخارجية سواء تعلق الأمر بعلاقاته مع الإتحاد الأوروبي أو مع الدول الافريقية التي يسعى المغرب إلى تعزيز وتوطيد آليات التعاون معها.

فموضوع الهجرة يحتل حيزا مهما في اهتمامات الدبلوماسية المغربية خاصة في السنوات الأخيرة مع تزايد الأزمات السياسية في بعض الدول سواء الافريقية أو العربية (الحرب في سوريا، اليمن، ليبيا...). فالموقع الجغرافي الذي يحتله المغرب بالقرب من الإتحاد الأوروبي جعله وجهة للعديد من المهاجرين الراغبين في العبور إلى أوروبا، وأمام اتخاذ الإتحاد الأوروبي مجموعة من الإجراءات لمحاربة الهجرة غير الشرعية، عرف المغرب تحولا في مجال الهجرة حيث انتقل من بلد عبور إلى بلد استقرار للمهاجرين. الأمر الذي فرض على المغرب مجموعة من الاشكالات التي يطرحها موضوع الهجرة، سواء على المستوى الحقوقي أو السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي...

وفي هذا السياق كانت هناك العديد من التوجيهات الملكية التي أقرت بضرورة اعتماد سياسة وطنية للهجرة في المغرب لا تراعي فقط البعد الأمني، بل تتعداه إلى ما هو إنساني، وتضع البعد الحقوقي في قلب السياسة الوطنية، طبقا لمقتضيات الدستور والقانون الدولي والإلتزامات الدولية للمغرب.

فما هو الإطار القانوني المعتمد لسياسة الهجرة في المغرب، وما هي المرجعيات الكبرى للسياسة الوطنية لمحاربة الهجرة؟ وما هو تأثير ملف الهجرة على علاقات المغرب الخارجية؟

أولاً: المغرب في مواجهة الهجرة السرية

يتصدر موضوع الهجرة قائمة النقاشات في العديد من الدول، على اعتبار هذه الظاهرة لم تعد مسألة ظرفية بل باتت مكوناً هيكلية، مازالت الآليات المستخدمة غير قادرة على تدييره بشكل يحد من آثاره وإنعكاساته سواء على مستوى دول المنبع أو الدول المستقبلة. ويعد المغرب من بين الدول التي تعاني من ظاهرة الهجرة، فموقعه الجغرافي المطل على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، وقربه من أوروبا، جعله مستهدفاً من طرف شبكات الهجرة السرية، سواء من خلال هجرة مواطني دول جنوب الصحراء أو تهجير مواطنيه إلى دول أخرى، وأمام الإجراءات التي اتخذها الإتحاد الأوروبي للحد من الهجرة فإن المغرب تحول من بلد عبور إلى بلد استقرار¹. مما دفع بالدولة المغربية إلى اعتماد إستراتيجية وطنية في مجال الهجرة واللجوء، تقوم على إدارة تدفق المهاجرين غير القانونيين وتسهيل اندماج المهاجرين الشرعيين، إضافة إلى محاربة الاتجار في البشر، وإحداث إطار مؤسسي خاص بالهجرة؛ خاصة أن الدفاع عن حقوق المهاجرين لم يعد حقاً للبلدان المصدرة، بل حق دولي، وفي هذا الصدد هناك اتفاقيات دولية صادرة عن الأمم المتحدة كالاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. إضافة إلى الاتفاقيات الجهوية كالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والميثاق الاجتماعي الأوروبي والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التي تهدف إلى فرض احترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين².

فأمام قصور بعض التشريعات الداخلية الوطنية على توفير حماية قانونية للمهاجرين، وذلك بسبب ارتكاز هذه التشريعات على مبدأ السيادة الوطنية الذي يخول لكل دولة حقاً إنفرادياً في تحديد الوضعية القانونية للأجانب والحقوق التي يمكنهم المطالبة باحترامها قضائياً، أضف إلى ذلك بروز مرجعيات جديدة تركز للمهاجرين حقوقاً جديدة مدنية وسياسية. فما هي إذن الإجراءات القانونية التي اعتمدها المغرب لتنظيم دخول وإقامة الأجانب؟

¹- حماد صابر: "الهجرة والتنمية: التحدي العالمي في الألفية الثالثة"، مجلة القانون والاقتصاد؛ عدد 24؛ دجنبر 2009.. ص 64.

²- محمد ولد الفاضل: "السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء" أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام؛ جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس - السنة الجامعية 2012-2013 ص 150

أ- المقاربة القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في ظل القانون المغربي

أمام تزايد الضغوط الدولية والإقليمية المرتبطة بالهجرة السرية، وما تطرحه من إشكالات ذات بعد إنساني وقانوني، عمل المغرب على إدخال تعديلات على الترسنة القانونية المنظمة لإقامة الأجانب فوق ترابه، عبر القيام بتعديلات مهمة على القوانين ذات الصلة التي وضعت في عهد الحماية، وخاصة الظهير الشريف الصادر بتاريخ 15 نونبر 1934، والمتعلق "بضبط شؤون الهجرة إلى المنطقة الغربية بالمغرب"، والذي بقي العمل به ساريا إلى حدود 13 نونبر 2003 تاريخ دخول صدور القانون رقم 02-03 المنظم لدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية¹.

وهكذا تضمن القانون الجديد مجموعة من القواعد والإجراءات القانونية التي أخذت في الاعتبار خصوصية المادة التي تنظمها والمتعلقة بمحاولة التوفيق ما بين حرية التجول التي تعتبر من الحريات الأساسية المرتبطة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا وبين ما هو قانوني، حيث لا يجوز تقييد هذه الحقوق بأية قيود²، غير تلك التي ينص عليها القانون.

وهكذا أصبح دخول الأجانب إلى المملكة المغربية والإقامة بها، يتطلب الإلتزام بمجموعة من الإجراءات القانونية المنصوص عليها، سواء في القانون رقم 02-03، أو في الإتفاقيات الدولية الثنائية، أو المتعددة الأطراف، بإعتبارها قانونا واجب التطبيق شأنها شأن القانون الداخلي. وقد تضمن القانون 02-03 (مادة 58) تنظم دخول الأجانب وإقامتهم، تم الإقتياد إلى الحدود والطرده. كما تعالج هذه المواد أيضا العقوبات المطبقة في حالة خرق مقتضيات المتعلقة بالدخول والإقامة، والأحكام الجزية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.

¹ - الظهير الشريف رقم 103-196 في 16 رمضان 1424 الموافق ل 13 نوفمبر 2003 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 02-03 الذي

يعنى بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية

² - هذه الحقوق المنصوص عليها في العهود الدولية وخاصة في مقتضيات المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لديسمبر 1966 والتي صادق عليها المغرب بالظهير عدد 1/78-4 بتاريخ 27 مارس 1979 هذه المقتضيات التي رسخت قواعد قانونية دولية لحرية التنقل حيث أن لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.

✦ تنظيم دخول الأجانب وإقامتهم

عرفت المادة الأولى من القانون 02-03 المنظم لدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية، الأجنبي بأنه كل شخص لا يتوفر على الجنسية المغربية، سواء كان حاملا لجنسية دولة أجنبية ما، أو ليست له جنسية معروفة، أو تعذر تحديد جنسيته¹.

وهكذا فإن القانون يلزم على كل أجنبي أراد الدخول إلى المغرب بأي صفة كانت، سواء للسياحة، أو العمل، أو الدراسة، الإدلاء بالوثائق المثبتة لوضعيته القانونية للدخول إلى المغرب، وقد أعطى القانون للإدارة، أي السلطة المختصة المكلفة بمراقبة المراكز الحدودية، الصلاحية القانونية لمراقبة مدى توفر الأجنبي الذي يريد الدخول إلى المغرب، على الوثائق القانونية المطلوبة². كما منح القانون السلطة التقديرية لشرطة الحدود لرفض دخول أي أجنبي إلى التراب المغربي، إذا كان وجوده به يشكل تهديدا للنظام العام، أو كان ممنوعا من الدخول إليه، أو كان مطرودا منه.

✦ الأحكام الجزرية المتعلقة بجرائم الهجرة غير الشرعية

تضمن القسم الثاني من القانون رقم 02.03. مجموعة من الأحكام الجزرية لجرائم الهجرة غير الشرعية، حيث نصت المواد (50 و 51 و 52 منه) على عقوبة حبسية وغرامة مالية؛ لكل شخص غادر التراب المغربي بصفة سرية أو قدم مساعدة أو عوناً لشخص آخر من أجل نفس الغاية، سواء كان هذا الشخص يضطلع بمهمة قيادة قوة عمومية، أو كان ينتمي إليها، أو كان مكلفا بمهمة المراقبة، أو كان من المسؤولين أو الأعوان أو المستخدمين العاملين في النقل البري أو البحري أو الجوي، أو في أية وسيلة أخرى من وسائل النقل أيا كان الغرض من استعمال هذه الوسائل. كما عاقبت (المادة 52)³ من نفس القانون بالحبس والغرامة كل شخص نظم أو سهل دخول أشخاص مغاربة أو أجانب بصفة سرية إلى التراب المغربي، سواء كان ذلك مجانا أو بمقابل؛ بل شدد في العقوبة من الحبس إلى السجن والغرامة إذا ارتكبت تلك الأفعال بصفة

¹ - المادة الأولى من الباب الأول المنظم لدخول وإقامة الأجانب بالمملكة، من القانون 02-03

² - المادة الثالثة من الباب الأول: أحكام عامة من القانون رقم 02-03 المنظم لدخول وإقامة الأجانب.

³ - القسم الثاني من القانون 02-03 المعنون ب: أحكام جزرية تتعلق بالهجرة غير المشروعة. المادة 50.

اعتيادية أو من طرف عصابة أو بناء على إتفاق مسبق، وتصل العقوبة إلى السجن المؤبد إذا أدت تلك الأفعال إلى الموت، كما خولت (المادة 53) من نفس القانون للمحكمة حق مصادرة وسائل النقل المستعملة في ارتكاب جرائم الهجرة السرية أيا كان نوعها (عمامة أو خاصة) وكذا الأمر بنشر قرارات الإدانة بالجرائد التي تحددها بكيفية صريحة.

وفي مجال الاختصاص فقد أعطى المشرع المغربي لمحاكم المملكة حق النظر في أية جريمة منصوص عليها في هذا القانون أيا كان مكان ارتكابها في الوطن أو خارجه وبغض النظر عن جنسية مقترفها¹، غير أن هذه المقتضيات يتوقف تطبيقها على عدم مخالفتها للاتفاقيات الدولية ذات الصلة حسب الفصل الأول من القانون رقم 02.03.

■ الضمانات القانونية التي خولها القانون المغربي للأجانب

لقد حرص القانون 02.03 على أن يمنح عدة ضمانات للمهاجر غير الشرعي سواء بطرق الطعن أمام القضاء الإداري أو العادي للمقررات الصادرة في حقه، أو أن يشعر من يريد من ذويه أو ممثلي البعثة الدبلوماسية ببلده، أو اختيار محام لمؤازرته، أو الاحتفاظ به في مراكز غير تابعة لإدارة السجون، أو الاحتفاظ به في المطارات أو الموانئ التي دخل منها². لكن رغم المستجدات التي جاء بها القانون 02-03 في مجال الهجرة، إلا أن هذه المقتضيات لم تعد تواكب التحولات التي عرفها ملف الهجرة في المغرب خاصة هيمنة الهاجس الأمني على مقتضياته، وإغفال الجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية للمهاجرين أو للمقيمين الأجانب. مما دفع بالسلطات المغربية إلى التفكير في اعتماد إستراتيجية وطنية للهجرة من خلال تصور شمولي لا يقتصر فقط على ما هو أممي، بل يمتد إلى تنظيم الجوانب الإنسانية للمهاجرين، مع ما يتماشى مع المبادئ الواردة في تصدير الدستور المغربي لسنة 2011³، ويتلاءم مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان.

¹- حيث تنص المادة 56 من القانون 02-03 على: "تختص محاكم المملكة بالبحث في أية جريمة منصوص عليها في هذا القسم حتى ولو ارتكبت الجريمة أو بعض العناصر المكونة لها في الخارج.. ويمتد اختصاص محاكم المملكة إلى جميع أفعال المشاركة أو الإخفاء حتى ولو تم ارتكابها خارج التراب المغربي من لدن أجنبي.

²- المادة 20 من القسم الأول من القانون 02-03.

³- ينص دستور 2011 في ديباجته على أن « يتمتع الأجانب بالحرية الأساسية المعترف بها للمواطنين والمواطنات المغاربة، وفق القانون»، وحظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان.

-ب- السياسة الوطنية للهجرة

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب تقريرا إلى الملك "محمد السادس"، حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، دعا من خلاله السلطات العمومية ومجموع الفاعلين الاجتماعيين والبلدان الشريكة للمغرب، إلى العمل من أجل بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني¹. وفي هذا السياق وتجاوبا مع مقتضيات التقرير المقدم إلى المؤسسة الملكية في (9 شتنبر 2013)، دعا الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء لسنة 2013²؛ المنتظم الدولي لمعالجه هذه الظاهرة، عبر بلورة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة واللجوء، وفق مقاربة إنسانية تحترم الالتزامات الدولية للمغرب وتراعي حقوق المهاجرين. وضرورة الانخراط القوي في معالجة الظاهرة لتفادي ما تسببه من كوارث إنسانية، كما أشار العاهل المغربي في خطابه كذلك على هجرة المواطنين الأفارقة إلى المغرب بطريقة شرعية أو غير شرعية، وكيف تحولت المملكة حسب نص الخطاب من محطة للعبور إلى وجهة للإقامة.

أما داخليا فقد دعا العاهل المغربي الحكومة لبلورة سياسة شاملة جديدة، لقضايا الهجرة واللجوء، وفق مقاربة إنسانية، تحترم الالتزامات الدولية للبلاد وتراعي حقوق المهاجرين، سواء القادمين من دول جنوب الصحراء، أو بعض الدول الأوروبية كاسبانيا وفرنسا، وأيضا تحديد طبيعة المهن التي يزاولونها، شأنهم في ذلك شأن المهاجرين الشرعيين من جنسيات أخرى.

وبناء على التوجهات الملكية بخصوص السياسة الجديدة للهجرة، ومقتضيات الدستور الجديد، وكذا توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان، اعتمد مجلس الحكومة في 18 دجنبر 2014، مشروع

¹ - تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول: الأجنبي وحقوق الإنسان في المغرب: من أجل سياسة جديدة في اللجوء والهجرة، الخلاصات والتوصيات. انظر:

http://www.cndh.org.ma/sites/default/files/documents/Migration_resume_version_arabe_8_sept_2013_nadir-2.pdf

² - الخطاب الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة الذكرى 38 للمسيرة الخضراء في 6 نونبر 2013. انظر: <http://www.maroc.ma/ar>

الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء التي تقوم على أربعة أهداف كبرى، تتجلى في تديبر تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان، وإقامة إطار مؤسستي ملائم؛ وتسهيل اندماج المهاجرين الشرعيين؛ وتأهيل الإطار القانوني. كما تتضمن هذه الاستراتيجية 11 برنامجا حكوميا، يشمل عدة مجالات من ضمنها تسهيل إدماج المهاجرين بالمغرب في النظام التعليمي والتكوين المهني والثقافة المغربية. كما تضمن هذه البرامج الحصول على العلاج في المستشفيات المغربية، وتقديم مساعدات قانونية وإنسانية للمهاجرين، وتسهيل الحصول على العمل¹.

كما تجدر الإشارة إلى أن الحكومة المغربية تمكنت في هذا السياق من إقرار مشاريع قوانين تتعلق بالهجرة واللجوء ومحاربة الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه، و اعتماد إستراتيجية شمولية في تديبر الهجرة واللجوء. لقد تصدر المغرب قائمة الدول الرائدة في هذا المجال خاصة على المستوى العربي والأفريقي، كما أن العلاقات المتميزة التي أضحت تربط المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء، إلى جانب الاتفاقيات الإقليمية التي تربطه بالإتحاد الأوروبي، كانت من العوامل الأساسية التي دفعت بالمغرب إلى تبني إستراتيجية وطنية حول الهجرة. فما مدى تأثير ملف الهجرة على علاقات المغرب الخارجية ؟

ثانيا: الهجرة غير القانونية وتأثيراتها على العلاقات الخارجية للمغرب

يشكل موضوع الهجرة مكون أساسي في السياسة الخارجية المغربية منذ أكثر من عقدين، نظرا لتنامي الأزمات السياسية في بعض الدول الإفريقية، ونزوح وهجرة مواطني هذه الدول باتجاه المغرب. مما يطرح تحديات كثيرة على الدولة نظرا لالتزاماتها تجاه الإتحاد الأوروبي في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية و ذلك في إطار اتفاقيات اقليمية وثنائية من جهة، و التزاماتها أمام أصدقاءها الأفارقة من جهة ثانية، خاصة و أن أعلى نسبة للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين يوجدون في المغرب.

فما مدى تأثير ملف الهجرة على العلاقات المغربية الإقليمية، سواء تعلق الأمر بالعلاقات المغربية الإفريقية أو علاقات المغرب مع الإتحاد الأوروبي ؟

¹ - <http://www.maroc.ma/ar/>

أ- ملف الهجرة غير الشرعية في العلاقات المغربية الأوروبية.

يحتل ملف الهجرة غير الشرعية¹ حيزا هاما في العلاقات المغربية الأوروبية، بالنظر لما تطرحه من تحديات أمنية خاصة مع انتشار الجريمة المنظمة والإرهاب، مما دفع بدول الإتحاد الأوروبي إلى تركيز اهتمامها بمشكلة الهجرة غير الشرعية ومحاولة إيجاد آليات واستراتيجيات وحلول أمنية لها، وذلك من خلال التعاون مع دول أخرى تعتبر بدورها موضوعا لهذه الظاهرة.

وفي هذا الإطار، تمت الإشارة في " إعلان برشلونة " إلى الدور الذي تلعبه الهجرة في العلاقات الأورو-متوسطية، وقد نص الاتفاق المبرم بين المغرب والإتحاد الأوروبي لسنة 1995 على إطلاق حوار يتناول كل القضايا المتعلقة بالهجرة والإجراءات الواجب إتخاذها للحد من الظاهرة². تلت ذلك مجموعة من اللقاءات والاجتماعات الثنائية والجماعية في محاولة لاحتواء الظاهرة ونذكر منها:

• تنظيم مؤتمر في المغرب في أكتوبر 2005 شارك فيه وزراء داخلية (دول 5+5) لمناقشة تزايد الهجرة السرية إلى أوروبا ووضع خطة مشتركة لمواجهة الظاهرة.

• عقد المؤتمر الأوروبي الإفريقي الأول لمكافحة الهجرة السرية بالرباط في 2006 بمشاركة العديد من الدول الإفريقية والأوروبية والعربية لإقامة شراكة وثيقة بين الدول التي يأتي منها المهاجرون والدول التي يتوجهون إليها، والربط بين المساعدات والتنمية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية بتعزيز الرقابة على الحدود، واتفاقيات إعادة قبول المهاجرين.

• عقد مؤتمر باريس في نونبر 2008، ويعتبر هذا المؤتمر مرحلة ثانية بعد عقد مؤتمر الرباط، وقد شاركت فيه دول الإتحاد الأوروبي و27 دولة إفريقية و5 دول عربية.

¹ الهجرة الغير الشرعية هي انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا فتيحة يتم، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مجلة السياسة الدولية، العدد 183 يناير 2011، ص 24.

² إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأورو-متوسطي في 27 و 28 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1995

كما أنه أتى بعد شهر من اعتماد الإتحاد الأوروبي " اتفاقية للهجرة واللجوء " باقتراح من فرنسا. وقد إعتد مؤتمر باريس برنامجا للتعاون في الفترة ما بين عامي 2009 و 2011 في تنظيم الهجرة الشرعية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتعزيز التنسيق والربط بين الهجرة والتنمية¹.

وبالتالي نستنتج أن ظاهرة الهجرة شكلت الموضوع المحوري في العلاقات المغربية الأوروبية، نظرا للدور الهام الذي أضحي يلعبه المغرب في هذا الإطار؛ خاصة مع تشديد الإجراءات الأمنية من الجانب الأوروبي، الأمر الذي فرض على المغرب التعامل مع واقع جديد، من خلال تبني إستراتيجية جديدة للهجرة واللجوء بغية تدبير علاقاته بالإتحاد الأوروبي وفرض خياراته الخاصة الداعية إلى الربط بين الهجرة والتنمية والمسؤولية المشتركة ورفض أي مقترح من شأنه أن يجعل من المغرب منفذا للسياسة الأمنية الوقائية الأوروبية.

وفي هذا السياق قال العاهل المغربي الملك " محمد السادس " في خطاب الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء أن: " الهجرة غير الشرعية تقتضي معالجة شمولية لا تنحصر في الجانب الأمني فحسب لأنه غير كاف وحده، إذا لم يتم العمل على معالجة دوافعها الاقتصادية والاجتماعية بالدول المصدرة لها، ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير الدعم الضروري للتنمية المحلية للشعوب الإفريقية الشقيقة، بما يمكنها من الإستقرار والعيش الكريم في أوطانها في ظل الرخاء المشترك والأمن الشامل².

ب- ملف الهجرة غير الشرعية في العلاقات المغربية-الإفريقية

ظل البعد الإفريقي حاضرا في السياسة الخارجية المغربية، فالتوجه الجديد للمغرب نحو القارة الإفريقية والعلاقات المتميزة التي أضحت تربطه بعدد من الدول جنوب الصحراء، حتمت عليه التعامل مع المهاجرين المنحدرين من هذه المنطقة، وفق مقاربة شمولية تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والسياسة والثقافية، ويبرز هذا بشكل جلي في الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء،

¹ - محمد ولد الفاضل: "السياسة الخارجية المغربية...". مرجع سابق. ص 151.

² - من خطاب العاهل المغربي الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء بتاريخ 6 نونبر 2005.

حيث اعتبر العاهل المغربي، أن العلاقات المتميزة التي تجمع المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء، ليست سياسية واقتصادية فقط، وإنما هي في العمق روابط إنسانية وروحية عريقة. وأشار إلى أن الأوضاع التي تعرفها بعض هذه الدول، دفعت عددا من مواطنيها إلى الهجرة نحو المغرب، بصفة قانونية، أو بطريقة غير شرعية، حيث كان يشكل محطة عبور إلى أوروبا، قبل أن يتحول إلى وجهة للإقامة.

وفي هذا الإطار دعا العاهل المغربي الحكومة لبلورة سياسة شاملة جديدة، لقضايا الهجرة واللجوء، وفق مقاربة إنسانية، تحترم الإلتزامات الدولية للبلاد وتراعي حقوق المهاجرين. وتعريزا لهذا التوجه، فقد قدم المغرب، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 2013، مبادرة " التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية ". وهي مبادرة تقوم على منظور إفريقي مشترك، ومبادئ إنسانية لقضايا الهجرة، ومسؤولية مشتركة بين دول المصدر والعبور والاستقبال، وكذا على الترابط الوثيق بين الهجرة والتنمية¹.

وعليه، فهذه الرؤية تعزز السياسة الجديدة تجاه القارة الإفريقية التي أطلقها الملك محمد السادس، والتي تركز توجه المغرب كأرض للاستقبال، وتعزز علاقاته العريقة مع أفريقيا، والتزامه الدائم من أجل التنمية البشرية، لا سيما ما يتعلق بتكوين الموارد البشرية، وتعزيز السلام والأمن، والتمهوض بالعمل الإنساني في أفريقيا. فالرؤية الملكية تشكل مرجعا بالنسبة للعمل الدبلوماسي فيما يتعلق بقضايا الهجرة، مكرسة بذلك دور المغرب كقوة عملية واقتراحية فعلية على المستويين الإقليمي ومتعدد الأطراف.

هكذا إذن، يمكننا القول، أنه وعلى الرغم من كل الإجراءات والتدابير التي تبناها المغرب لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إلا أنها تبقى غير كافية أمام غياب إستراتيجية أوروبية-إفريقية توافق بين البعد الأمني والتنموي، وبتبني تدابير جماعية من أجل تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي للبلدان المصدرة للمهاجرين عن طريق معالجة الأسباب العميقة للهجرة غير القانونية.

¹- الخطاب الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة الذكرى 38 للمسيرة الخضراء في 6 نونبر 2013. انظر:

<http://www.maroc.ma/ar>

خاتمة:

إن التحديات التي أضحت تطرحها مشكلة الهجرة الغير القانونية، تفرض على الدول المعنية بالظاهرة سواء كانت دول مصدر أو مستقبلة أو حتى دول عبور من بلورة مقارنة إنسانية وإستباقية للعودة الطوعية للمهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم، وفي هذا الإطار يجب الإقرار بأن التعامل مع إشكالية الهجرة، يستلزم بالضرورة الانطلاق من المنظور الحقوقي، وذلك باستحضار البعد الإنساني في نسقه الكوني والشمولي لأن جميع المهتمين بموضوع الهجرة مقتنعون بأن المقاربة الأمنية وحدها غير كافية لمعالجة قضايا الهجرة في إطارها العام.

وتبعاً لذلك، فالدبلوماسية المغربية مطالبة بالتعامل بمرونة مع ملف الهجرة في أجندتها الخارجية، من خلال التوفيق بين ما تقتضيه الموائيق الدولية التي صادق عليها المغرب، و الخاصة بحماية حقوق المهاجرين داخل ترابه، وبين قوانينها الداخلية، دون أن يؤثر ذلك على علاقاتها الإقليمية مع الإتحاد الأوروبي الذي يعد شريكا أساسيا في محارب الهجرة غير القانونية و ما يترتب عنها من تحديات أمنية، خاصة تنامي الإرهاب والجريمة المنظمة؛ مع الحفاظ على علاقاته المتميزة مع الدول الإفريقية المعنية بالظاهرة ضمن التوجه الجديد لسياسته الخارجية.

مشاركة الأجانب في الحياة السياسية بلجيكا

د. محمد الحاجي الدريسي

عضو بمجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات

أستاذ باحث بجامعة القاضي عياض بمراكش

مقدمة

أصبح حق المشاركة في الانتخابات المحلية مكسبا للمهاجرين الأجانب بلجيكا، وذلك بمجرد مراجعة المادة الثامنة من الدستور البلجيكي. فقد جاء هذا التطور نتيجة التوافق السياسي الذي عكس التطورات التي آلت إليها العقلية السياسية البلجيكية فيما يخص المشاركة السياسية للأجانب في الحياة العامة المحلية.¹ في نفس الوقت أصبح البلجيكيون من أصول أجنبية أكثر ظهورا على الساحة الانتخابية الوطنية.

يرتكز هذا الظهور في الساحة السياسية على عدة معطيات من بينها: التغييرات التي عرفها قانون الجنسية البلجيكي والذي ساهم بلا شك في زيادة أعداد الناخبين والمرشحين ذوي الأصول الأجنبية. وقد أخذت الأحزاب السياسية بعين الاعتبار هذا التطور، وقامت بتقديم مرشحين ذوي أصول مهاجرة على قوائمها الانتخابية. أدى هذا "الدمج" لبعض منهم، إلى ولوج المؤسسات السياسية، وكذلك السلطة التنفيذية. واقعيا، يجسد ظهور منتخبيين من أصل أجنبي أو من السكان المهاجرين تمحيصا فعليا لمختبرات الديمقراطية والتنوع الإثنويالثقافي بهذا البلد. كما تعتبر المشاركة السياسية

¹- Benjamin Petteau: Le droit de vote des étrangers en Europe: des situations contrastées, paxchristi: acteur de paix, Publiée avec le soutien de la Fédération Wallonie-Bruxelles, in: <http://paxchristiwb.be/files/files/2012-analyse-le-droit-de-vote-des-etrangeurs-en-europe-des-situations-contrastees.pdf>, consulté le 12 mai 2015 à 16:10

الفعالة للمواطنين من أصل أجنبي من بين أفضل ممارسات التنمية الاجتماعية للسكان من أصول مهاجرة، وتسمح أيضا بالحضور الواسع لمختلف مكونات الطبقة الشعبية في الساحة السياسية البلجيكية.¹

المبحث الأول: المشاركة السياسية للأجانب بلجيكا: الدوافع والأسباب

عرفت الديار الأوروبية بما فيها بلجيكا توافد أفواج ضخمة من المهاجرين الذين شكلوا السواعد الأولى لبناء الاقتصاد البلجيكي خلال النصف الثاني من القرن العشرين. غير أن هذه الفئة من المهاجرين لم تمارس حقوقها كاملة. ويعود السبب في ذلك إلى غياب الوعي من جهة أولى والتأطير من جهة ثانية. لكن جيل الأبناء تمكن من الدخول في معترك الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بفضل المستوى التعليمي والمهني الذي ناله فانترج مجموعة من الحقوق السياسية، ساعده في ذلك موجة التجنيس التي طالت أبناء جلدته من القادمين الجدد، وكذا حصول المهاجرين في بعض دول الجوار الأوروبي على حق التصويت في الانتخابات.

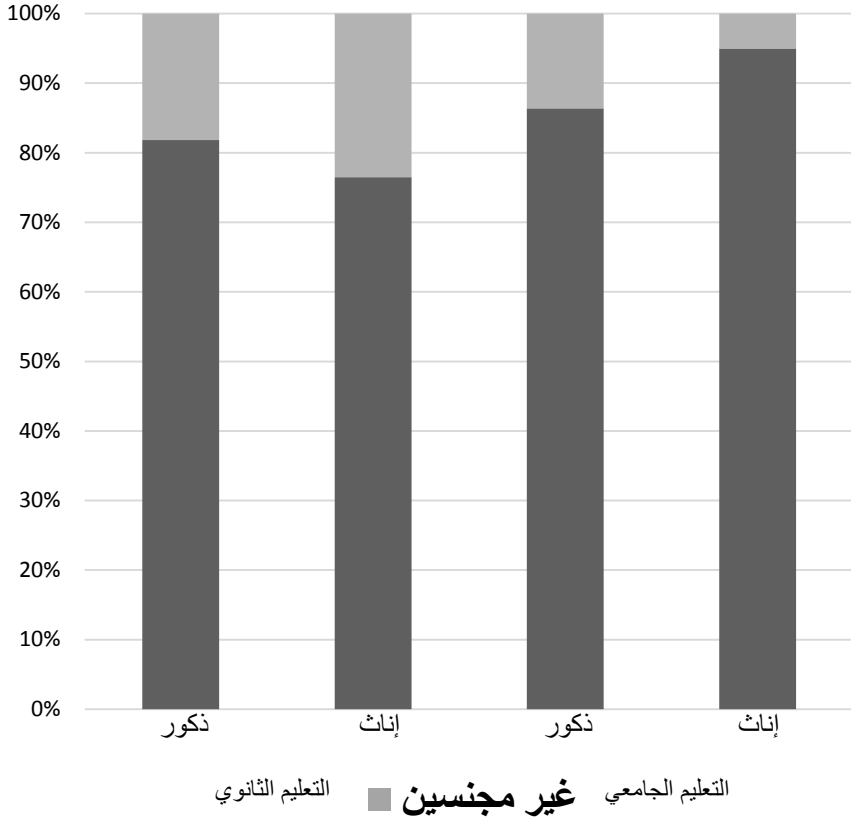
1- تركيبة ذوي الأصول المهاجرة: بين ارتفاع وتيرتي التجنيس

والتمدرس

عرفت الدولة البلجيكية موجة تجنيس منقطعة النظير لاسيما أوساط المهاجرين المتزوجين والمتوفرين على مستويات مهنية ودراسية عليا (أنظر الشكل أسفله) مما أدى إلى حراك اجتماعي وسياسي، على مختلف المستويات، اندمجت فيه الجاليات المهاجرة، وذلك عبر مختلف المؤسسات المدنية والسياسية والحزبية نتيجة تطور المستوى الدراسي والوعي الاجتماعي والسياسي الذي ساد أوساط الجيل الثاني والثالث من المهاجرين فولج العديد منهم، ذكورا وإناثا، مراكز القرار السياسي.

¹- S. Lambert: « Elus d'origine étrangère » et vie associative : quelles ressources pour la démocratie en Belgique francophone ? In: http://www.irfam.org/assets/File/TELECHARGEMENT_212_ELUS_OE.pdf, consulté le 17 octobre 2015 à 16 : 34

أرباب الأسر المغربية بلجيكا حسب المستوى الدراسي - سنة 2008 -



Source: Réalisé à partir de: Abdallah Saaf, BouchraSidiHidaet Ahmed Aghbal: Belgo-Marocains des deux rives: Une identité multiple en évolution, Bruxelles, Fondation Roi Baudouin, 2009, p. 32

في هذا الإطار، يختلف التفاوت في المستوى الدراسي بين الجنسين حسب الوضع الاجتماعي، فبخصوص أرباب الأسر المغربية على سبيل المثال، نلاحظ أن هناك اختلافا واضحا بين الجنسين. ففي بلجيكا يقارب معدل المتخرجين من الجامعة حوالي نصف الذكور المتزوجين، بينما لا يتعدى نظيره عند المتزوجات 35%. خلافا لذلك تبقى وتيرة التجنيس مرتفعة عند الإناث المتزوجات (56%) أكثر من نظرائهن الذكور (44%)، فهي أكثر حدة عند النساء المولودات بالمغرب من الرجال. وهذه الوتيرة لا تنفصل عن

المستوى الدراسي حيث يلاحظ هذا الترابط عند الإناث، لاسيما عند المتزوجات، فالأوسط تعلمنا ضمن هذه الفئة يعتبرن أقل تعرضا للتجنيس بينما المتوفرات على مستوى دراسي عال يتجهن أكثر نحو التجنيس.¹ ما يبرر هذا الوضع هو الرغبة في الاندماج، حيث يمكن المستوى الدراسي الأعلى من الاندماج أكثر.

في نفس الوقت، صار الاتجاه الذي يحكم تنقل الأشخاص الآن هو التخلي عن الهجرات التقليدية المتعلقة بالعمالة والتجمع العائلي، فقد صارت حركة المهاجرين عاليي المهارة أكثر تشجيعا.² فرغم ارتفاع معدل البطالة في أوروبا، ظهرت الحاجة ليد العاملة الماهرة خصوصا مع النمو الاقتصادي الطفيف الذي شهدته سنة 2000 في سوق العمل الأوروبي المتذبذب. فتزايد الطلب على الأشخاص عاليي المهارة القادمين من الخارج؛ وذلك في ظل منافسة مفتوحة في كل الاتجاهات حيث أظهرت السلطات العمومية تفهما اتجاه متطلبات السوق. فلقد قدر رئيس المفوضية الأوروبية الحاجة إلى المهاجرين، في سنة 2000، بـ 1.6 مليون مهاجر من جميع المستويات المهاراتية، قصد تعويض النقص الحاصل بسبب شيخوخة ساكنة أوروبا الغربية.³ فالنخبة العالية التكوين التي تتحدث الفرنسية، وخاصة تلك المكونة في المواد العلمية، مطلوبة جدا، سواء تعلق الأمر بالأطباء أو المهندسين أو الإعلاميين: ففي يونيو سنة 2000، رحل ما بين 50% و 60% من خريجي المدارس المغربية الكبرى الثلاث أو كانوا على أهبة الرحيل عند تنظيم حفل الاختتام.⁴

في هذا الاتجاه تعتبر الجالية المغربية ببلجيكا من أهم الجاليات في هذا البلد حجما وتأثيرا، حيث تمكنت مغربتان، من تقلد مناصب حكومية سامية وهما أنيسة التمساني التي أصبحت عام 2003 أول بلجيكية من أصل غير أوروبي تعين في منصب حكومي ككاتبة للدولة لدى وزير التشغيل؛ نفس التجربة خاضتها فضيلة العنان التي

¹ - Abdallah Saaf, Bouchra Sidi Hida et Ahmed Aghbal: Belgo-Marocains des deux rives: Une identité multiple en évolution, Bruxelles, Fondation Roi Baudouin, 2009, p. 32

² - Mihaela Nedelcu: La mobilité internationale des compétences, Paris, Harmattan, 2004, p. 10

³ - Ibid., p. 11

⁴ - د. محمد الحاجي الدريسي، هجرة الأدمغة المغربية إلى الخارج: أهم مراكز الاستقبال، "مطبعة إنفورنت، فاس،

حملت عام 2004 حقبة الثقافة والإعلام السمعي البصري والشباب، ولازالت تحتفظ بجنسيتها المغربية.¹

بالإضافة إلى ذلك، تشير الإحصائيات الرسمية لسنة 2007 إلى أن مجموع الأجانب ببلجيكا يبلغ 1046839 فردا بينما لا يتعدى عدد الوافدين من البلدان المتوسطة 143162، من بينها 80588 مغربي. رغم ذلك، فعدد المغاربة المجنسين أو المتوفرين على جنسيتين يتجاوزون، بكل تأكيد، 350 ألف نسمة. مما يعني أن كل ثلاثة من بين أربعة مغاربة، مجنسون.² وهذا ما يجعل ثقلهم الانتخابي أكثر وضوحا، لاسيما في الانتخابات المحلية.

2- دوافع منح حق التصويت للأجانب: بين ارتفاع حجم المشاركة السياسية لذوي الأصول الأجنبية وانفتاح التشريعات الأوروبية

على المستوى الفردي، تساهم العديد من المسارات الاجتماعية والاقتصادية في مشاركة أكثر نشاطا في الحياة السياسية. حيث تمثل الخبرات وأشكال الحراك الاجتماعي العوامل المحددة للشروع في العمل السياسي. على سبيل المثال، فالروابط بين العمل الجمعي أو الفعل النقابي للمنتخبين من جهة واندماجهم الفعلي في الحياة السياسية يلعب دورا مهما في هذا الاتجاه. إذن فمن الضروري تحليل دوافع أولئك الذين يتم انتخابهم من المهاجرين قصد استيعاب المعنى الذي سيعطى لعملهم السياسي وضبط الخطوط العريضة لأشكال الهويات السياسية والاجتماعية والثقافية التي يتم اعتمادها كمرجع أساس. فعلى الرغم من كونهم مسؤولين منتخبين من طرف الجميع وممثلين سياسيين، مثل الآخرين، فيمكن للسياسيين من أصل أجنبي الحفاظ على علاقات وثيقة مع جاليتهم بطبيعة الحال. إن مناقشة طبيعة هذه الروابط ضرورية.

¹ - يونس مسكين: مغاربة يحكمون في أوروبا وكندا: بوطالب عمدة في هولندا، داتي وزيرة في فرنسا، التسماني ولعنان وزيرتان في بلجيكا، هدى نائبة رئيس برلمان كندا، جريدة المساء، 22 شوال 1429، الموافق ل22 أكتوبر 2008، العدد 650، ص. 1

² - Bichara khader: Les politiques migratoires de l'UE (1999-2009): Les nouveaux murs, Diplomatie, Janvier- Février 2010, N°42, p. 30

لاسيما في إطار الدور الذي يلعبه هؤلاء المنتخبون في تعميق العلاقات بين المجتمع والمؤسسات البلجيكية من جهة، وبين السكان المهاجرين وبلدهم الأصلي من جهة ثانية.¹

واقعيًا، عرفت أواخر الثمانينات بروز مشاركة ذوي الأصول الأجنبية في الحياة السياسية بشكل ملحوظ، ويتجسد ذلك في الانتخابات المحلية لأكتوبر 1988 حيث شهدت مشاركة مجموعة من المرشحين من أصول مغربية في أنفوس. عرف هذا الظهور تنامياً ملحوظاً في المشهد السياسي البلجيكي. ففي الاستحقاقات المحلية، سنة 1994، قدم 85 مرشحاً من أصل مغربي ترشيحه، فاز من بينهم 11 مرشحاً. أما في الانتخابات الجهوية، فقد ولج مجلس الجهة ببروكسيل العاصمة 3 منتخبيين من أصل مغربي. أما في الانتخابات المحلية لأكتوبر 2000 فقد حصل انفجار في المشهد الانتخابي بحصول المرشحين من أصول مغربية على 10 بالمائة من مجموع المقاعد المحلية في نتائج الانتخابات المحلية ببروكسيل أيضاً.² يلج الكثير من المغاربة هذه الانتخابات، ويعود السبب في ذلك إلى ثقلهم الديمغرافي بهذا البلد لاسيما في المنطقة الفرنكفونية، بالإضافة إلى البيئة التشريعية الأوروبية التي منحت مشاركة أكثر للمهاجرين في الانتخابات المحلية.

¹- S. Lambert, op.cit.

²- Hassan Bousetta et Marco Martiniello: Marocains de Belgique : du travailleur immigré au citoyen transnational, Homme et Migrations, N° 1242 - Mars-avril 2003, pp. 98 - 99

نتائج الانتخابات المحلية بمنطقة بروكسيل لسنة 1994

البلدية	المرشحون من أصول غير أوروبية	المنتخبون من أصول غير أوروبية
أندرلخت	9	1
برشم	1	0
بروكسيل	22	3
إتريك	6	0
فورست	2	1
إكسل	8	1
كويكلبرغ	1	1
مولينبيك	18	1
سانجيل	8	1
سانجوس	8	2
سكاربيك	18	3
أوكل	1	0
فولويسانلومبرت	2	0
المجموع	107	14

Andrea Rea: La participation politiques des Belges d'origine étrangère, in: Politiquemulticulturelle et modes de citoyenneté à Bruxelles, Rea, A., Ben Mohammed, N., p.60, in:

<http://www.ulb.ac.be/socio/germe/documentsenligne/polmulti3.pdf>, consulté le 12 mai 2015 à 16 : 10

في الحقيقة، كان هناك عدد قليل من المحللين الذين اهتموا بالفاعلين السياسيين من أصل أجنبي، وعلى وجه الخصوص المرشحين والمسؤولين المنتخبين. ففي الربع الأخير من القرن العشرين، كان وجود هذه الفئة قويا في الحياة السياسية دون أن يثير الرأي العام بقوة. بالتركيز على منطقة بروكسل (أنظر الجدول أعلاه)، ارتفع عدد المرشحين من أصل أجنبي في الانتخابات المحلية من 1 في عام 1976 إلى 300 عام 2000. علاوة على ذلك، ارتفع عدد الأعضاء المنتخبين من 14 عضوا في عام 1994 إلى 91 عضوا في عام 2000. ووصل الرقم إلى 118 منتخبا في كامل بلجيكا الناطقة بالفرنسية. في نفس الاتجاه، أثبتت كل من انتخابات 18 مايو 2003 الاتحادية، وكذلك انتخابات 13 يونيو 2004 الجهوية والأوروبية وجود كبير من هؤلاء المرشحين على مختلف قوائم الأحزاب المتنافسة.¹

¹ - S. Lambert, op.cit.

داخل الاتحاد الأوروبي، منحت عدة دول للمهاجرين حق المشاركة في الانتخابات المحلية، وذلك شرط الإقامة لمدة معين. وتختلف مدة الإقامة من دولة إلى أخرى، لكن هذا الحق بشكل يتقارب مع توجهات المجلس الأوروبي. وتتمثل هذه الدول في:

بلجيكا: منذ مارس 2004، والتي تشترط المشاركة الانتخابية فيها استقرار المهاجر بالبلد لمدة 5 سنوات،

الدنمارك: والتي سنت المشاركة الانتخابية للأجانب منذ سنة 1981 شرط الإقامة لمدة 3 سنوات،

إستونيا: سمحت بمشاركة الوافدين إليها في الانتخابات بعد الإقامة لمدة 5 سنوات،

فنلندا: عرفت ظهور هذا الحق للمهاجرين منذ سنة 1996 شريطة الإقامة لمدة سنتين

إيرلندا: عرفت بروز حق الترشح منذ سنة 1947، أما حق التصويت فبرز حتى سنة 1963 بنفس الشروط المطبقة على المواطنين الأصليين.

لتوانيا: تم تشريع القانون المنظم لمشاركة الأجانب في الاستحقاقات الانتخابية سنة 2002 اشترطت السلطات التشريعية إقامة الأجانب 5 سنوات حتى يتسنى لهم التمتع بهذا الحق.

اللوكسمبورغ: منحت حق التصويت للمهاجرين سنة 2003 بعد 5 سنوات من الإقامة الفعلية.

هولندا: شرعت هذا الحق سنة 198، والذي يتم الاستفادة منه بعد 5 سنوات من الإقامة.

السويد: سنت هذا القانون منذ سنة 1975، شريطة الاستقرار لمدة 3 سنوات.¹

¹ - Frédéric Tiberghien: Le droit de vote des étrangers aux élections locales, accueillir no 241, p. 5, In: <http://www.oui-droitdevotedesetrangers.org/wp-content/uploads/2010/11/revue-accueillir-n241-le-droit-de-vote-des-étrangers-aux-élections-locales.pdf>, consulté le 03 mai 2015 à 16 : 16

المبحث الثاني: المشاركة السياسية: واقعها ونتائجها

1- المشاركة السياسية للأجانب: بين التشريع والواقع

تنص المادة الثامنة من الدستور البلجيكي على أن الحق في التصويت يمكن أن يمنح بقانون للمقيمين من خارج الدول الأوروبية¹ كما تنص المادة الثانية من قانون مشاركة الأجانب في الانتخابات المحلية على أن يقدم الأجانب الذين يريدون المشاركة في الانتخابات طلباً، في دائرتهم التي يقيمون فيها بشكل أساسي، ويتضمن: جنسيتهم، وعنوان إقامتهم الرئيسي، والتزام من طرف المعني يتم بواسطته التعهد باحترام الدستور وقوانين الشعب البلجيكي واتفاقية حقوق الإنسان والحريات العامة. تمنح نسخة من هذا الالتزام للمعني بالأمر. وفي حالة تقديم أي طلب لاحقاً للتسجيل في اللائحة الانتخابية لدائرة أخرى، يقدم المعني بالأمر هذه الشهادة. الجدير بالذكر أن هؤلاء المهاجرين ملزمون بالإقامة بشكل متواصل لمدة خمس سنوات بلجيكا عند تقديمهم لهذا الطلب.²

في نفس الاتجاه، وإلى حدود سنة 2012، اتسمت الدولة البلجيكية بالانفتاح على مستوى التشريع فيما يتعلق بمنح الجنسية. فكل الأجانب المتوفرين على الشروط المطلوبة (المتوفرين على ثلاث سنوات من الإقامة الفعلية أو سنتين من اللجوء الفعلي بالنسبة للاجئين المعترف بهم أو سبع سنوات فيما يتعلق بالمسطرة المبسطة للحصول على الجنسية) لهم الحق في أن يصبحوا مواطنين بلجيكيين أو في الطريق لأن يصبحوا كذلك. إذن، فالأغلبية الراغبة في التصويت لم تعد تدخل ضمن فئة الأجانب. وبالتالي فالفئة التي بقيت ضمن فئة الأجانب أصبحت في أغلب الأحوال غير مكترثة بعملية التصويت. أما بخصوص الرعايا الأوروبيين، فالعديد منهم يتواجد في بلجيكا من فترة

¹- CHAMBRE DES REPRÉSENTANTS: LA CONSTITUTION BELGE, Service juridique de la Chambre des représentants, D / 2014 / 4686 / 02, MAI 2014, in: http://www.dekamer.be/kvvcr/pdf_sections/publications/constitution/grondwetFR.pdf, consulté le 03 mai 2015 à 16 : 16

²- Loivisant à octroyer le droit de vote aux élections communales à des étrangers, MONITEUR BELGE, Ed. 2, 23.04.2004, p. 24188, in: http://www.bruxelleselections2006.irisnet.be/download/loi_19%20mars_2004.pdf, consulté le 03 mai 2015 à 16 : 16

طويلة، وفي الغالب منذ ولادتهم. ولم يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع سواء في بلد الاستقبال أو في بلدهم الأصلي.¹ خلافا لذلك، وفي انتخابات 1994، توزع إحدى عشرة منتخبا من أصل مغربي على ثمان مجالس جماعية من بين تسعة عشرة مجلس جماعي، بينما أصبح المنتخبون ذوي الأصول المغربية في الاستحقاقات المحلية لسنة 2000 موزعين على خمسة عشر جماعة. في ظل هذا الواقع أصبح هذا الاكتساح مفاجئا بالتزامن مع غياب حق التصويت بالنسبة للأجانب. في الواقع، إذا تمت مقارنة عدد المصوتين من أصل مغربي بعدد المنتخبين من نفس الأصل فإن نلاحظ ارتفاعا ملحوظا في معدل التمثيل في المجالس المحلية.²

في الواقع، تأخذ المشاركة السياسية أشكالا مختلفة، فبغض النظر عن الأحزاب السياسية، يستثمر السكان المهاجرين في أشكال ووسائل أخرى للمشاركة. فقد شكلت النقابات أول ساحات النشاط السياسي للمهاجرين الذين شكلوا في المقام الأول أيدي عاملة غير مؤهلة. حيث شكلوا الدافع الأساس لتأسيس المجالس الاستشارية المحلية للمهاجرين و التي تم تشكيلها في بعض البلديات منذ سنة 1968. ومع ذلك لم تتوفر هذه المجالس على سلطة اتخاذ القرار، إلا أنها ساهمت في تشجيع الحوار بين ممثلي المهاجرين والسلطات المحلية. في نفس الوقت كانت هذه المجالس تقوم بإبلاغ السلطات المحلية بتوقعات السكان الأجانب، رغم أن هذه السلطات لم تكن ملزمة بالتشاور أو مراعاة مقترحات هذه المجالس. وهكذا برز ضعف هذه الهيئات الاستشارية إلى العيان. لذلك، لم يعد اليوم موجودا ولو مجلس واحد منتخب من ضمن 10 مجالس تم إنشاؤها في منطقة بروكسل خلال سنوات السبعينات. في المقابل، نمت الحياة الجمعوية للمهاجرين حول المساجد أساسا، وذلك تبعا لحاجات السكان المستهدفين. رغم ذلك، يبقى التجنيس السبيل الوحيد لممارسة جميع الحقوق المتعلقة بالمواطنة والحصول على موقع في المؤسسات السياسية الرسمية لاتخاذ القرار. لقد أدى ظهور المسؤولين

¹- **DIOUM Moussa**: Interview: trois questions à M. Pierre-Yves Lambert, <http://web.archive.org/web/20150127141002/http://www.perspectives-media.be/interview-trois-questions-a-m-pierre-yves-lambert/>, consulté le 03 mai 2015 à 16 : 10

²- Hassan Bousetta et Marco Martiniello, op.cit., p. 99

المنتخبين ذوي أصول أجنبية إلى ترابط ظاهرتين أساسيتين: ظهور طبقة "أبناء المهاجرين" المتوفرين على الجنسية البلجيكية منذ الولادة والذين هم في سن الترشح للانتخابات من جهة، وزيادة عدد طلبات التجنيس المعالجة والموافق عليها من طرف السلطات من جهة أخرى، وذلك بارتباط مع مختلف التطورات التي تمت من داخل الإطار التشريعي لوضع المهاجرين.¹ فنتج عن ذلك تغير جذري في الخريطة الديمغرافية والسياسية البلجيكية على المستوى الإثني، حيث أصبح المهاجر "الأجنبي" جزءا حتميا من النسيج الاجتماعي والسياسي ببلجيكا.

2- النتائج: تغيير الخريطين السياسية والإثنية

هناك ملاحظتين بخصوص مشاركة الأجانب في الانتخابات البلجيكية عندما تم سن قوانين مشاركة الأجانب في الانتخابات المحلية: تتمثل الملاحظة الأولى في ضعف عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية حيث لم يصل عدد المقيدين العشرين ألف فرد من بين المائة ألف المتوفرين على مدة الإقامة القانونية، والتي تمنحهم حق المشاركة في الانتخابات البلدية لـ 8 أكتوبر 2006 ، أما الملاحظة الثانية فتتجسد في ضخامة عدد المرشحين الأجانب مقارنة بالمواطنين البلجيكين، فمن 663 مرشح ببروكسيل، ترشح 150 أجنبي في نفس الانتخابات البلدية²

رغم ذلك، يساهم الناخبون الأجانب ولو بشكل ملحوظ في رسم الخارطة السياسية الناتجة عن الانتخابات بتقوية الصف اليساري في مواجهة اليمين المتطرف.

تقليديا، وبأوروبا الغربية، يصوت الأجانب أو ذوي الأصل الأجنبية بقوة للأحزاب اليسارية، لا سيما للديمقراطيين الاجتماعيين. بالدرجة الأولى، وللبينيين بالدرجة الثانية. وليس ذلك لاعتبارات إيديولوجية، أو لاعتبارات تعود للمستوى الاجتماعي، وإنما لكون الأحزاب اليمينية تتوفر في منظومتها الخلفية على رهاب الأجانب الذي يتبوأ المشهد السياسي خلال كل حملة انتخابية. في نفس الوقت تتأثر بلجيكا الفرنكوفونية بما يدور

¹ - S. Lambert, op.cit.

² - FrédéricTiberghien: Le droit de vote des étrangers aux élections locales, accueillir no 241, p. 5 In: <http://www.oui-droitdevotedesetrangers.org/wp-content/uploads/2010/11/revue-accueillir-n241-le-droit-de-vote-des-étrangers-aux-élections-locales.pdf>, consulté le: 03 mai 2015 à 16 : 16

في الساحة الفرنسية.¹ فأغلب المنتخبين المغاربة والذين فازوا في انتخابات أكتوبر 2000 المحلية بروكسيل ينتمون إلى الأحزاب الاشتراكية والبيئية الفرنكوفونية.²

إن الخطة القاضية بوضع هذا المرشح في هذه اللائحة أو تلك للحصول على أصوات انتخابية معينة من نفس الأصل لم تنجح، لا على مستوى الأحزاب ولا على مستوى الجماعات. فأغلبية المنتخبين ذوي الأصول الغير أوروبية والمنتخبين لحركة التغيير لم يتم إعادة انتخابهم في منطقة بروكسيل بسبب تجذر التطرف الحزبي.³

في بلجيكا دائما، نجد في مطلع العقد الأول من القرن العشرين أن 10 بالمائة من المنتخبين المحليين بروكسيل ذوو أصول مغربية. وإلى وقت قريب، كان هناك 85 منتخبا من أصل مغربي على المستوى الفيدرالي والجهوي ومجلس الشيوخ.⁴

لم يقتصر التغيير، سياسيا، على الوجهين السياسي والإثني فقط وإنما طال جزئياته حيث مس النوع أيضا. فاكتساح الساحة السياسية البلجيكية لم يقتصر على الذكور فقط وإنما طال الإناث أيضا اللاتي بدأن يلعبن أدوارا طلائعية علي صعيد دفة السياسة البلجيكية.

فإلى عهد ليس بالبعيد، كانت هناك على الأقل 10 نساء منتخبات من أصل مغربي في الانتخابات التشريعية والجماعية، وهذا ما جعل الانتخابات بلجيكا وخصوصا بروكسيل استثناء أوروبا بامتياز، وتتوزع هذه المغربات على الشكل التالي: ممثلة بمجلس الشيوخ وممثلتان بالبرلمان وممثلتان جهويتان وخمس مستشارات جماعيات.⁵ إن هذا الواقع سيؤدي إلى التوجس من التصاعد الإثني المغربي لاسيما في بروكسيل.

فالتخوف من التصويت الإثني حرك بشكل أو بآخر مخاوف النخبة السياسية الهولندية بالعاصمة. كما بدأت تبرز لدى ثلثة من السياسيين الفرنكوفونيين بعض مظاهر القلق. إن هؤلاء يظنون أنهم سيصبحون ضحايا الحضور المتزايد للفلامانيين من

¹ - DIOUM Moussa, op.cit.

² - Hassan Bousetta et Marco Martiniello, op.cit., p. 99

³ - DIOUM Moussa, op.cit.

⁴ - Voir: M'HamedLazaar: Les Marocains de Belgique, in: Marocains de l'Extérieur 2007, Rabat, Fondation Hassan II Pour les MarocainsRésidants à l'Etranger, 2007, p. 250

⁵ - Ibid. p. 250

جهة وللبلجيكيين من أصول أجنبية من جهة أخرى. رغم أن مجموع المقاعد الفرنكفونية مر من 64 مقعدا (بما فيها 8 مقاعد لمنتخبين ذوي أصول أجنبية) إلى 72 مقعدا ابتداء من سنة 2004، فإن حضورهم الفعلي سيتقهقر إلى 46 مقعدا إذا شملت الانتخابات جميع السكان الراشدين على المستوى الجهوي কিفما كانت جنسيتهم.¹

خاتمة:

أدى اكتساح ذوي الأصول المهاجرة للعديد من مؤسسات القرار إلى تصاعد هجمة اليمين حيث تم تقديم مجموعة من مقترحات القوانين التي تنص على سحب حق التصويت من الأجانب الغير أوروبيين، وعلى رأسها مشروع القانون الذي تم تقديمه لمجلس النواب البلجيكي بتاريخ 20 يناير 2015 والذي يهدف لسحب الحق في التصويت في الانتخابات المحلية من الأجانب الغير أوروبيين، حيث تم وضعه من طرف ثلاثة نواب وهم السيد فيليب دوينتر والسيدة باربارا با والسيد جون بينري.²

¹- Hassan Bousetta: Citoyenneté et participation politique: L'exemple des Belges d'origine marocaine à Bruxelles, in: Migration et citoyenneté, Actes du colloque international, Organisé à la Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales Rabat – Agdal, les 25-26 avril 2003, ImprimElite – Salé, 2004, pp. 213-214

²- CHAMBRE DES REPRÉSENTANTS DE Belgique: PROPOSITION DE LOI supprimant le droit de vote aux élections communales pour les ressortissants non européens (déposée par M. Filip Dewinter, Mme Barbara Pas et M. Jan Penris), DOC 54 0812/001, 20 janvier 2015, in: <http://www.dekamer.be/flwb/pdf/54/0812/54K0812001.pdf>, consulté le 03 mai 2015 à 10 : 15

لائحة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- محمد الحاجي الدريسي، هجرة الأدمغة المغربية إلى الخارج: أهم مراكز الاستقبال"، مطبعة إنفوبرنت، فاس، 2013

2- المقالات

- يونس مسكين: مغاربة يحكمون في أوروبا وكندا: بوطالب عمدة في هولندا، داتي وزيرة في فرنسا، التمسسماني ولعنان وزيرتان في بلجيكا، هدى نائبة رئيس برلمان كندا، جريدة المساء، 22 شوال 1429، الموافق ل22 أكتوبر 2008، العدد 650

ثانياً المراجع باللغة الفرنسية

1- Ouvrages

- ✓ Abdallah Saaf, Bouchra Sidi Hida et Ahmed Aghbal: Belgo-Marocains des deux rives: Une identité multiple en évolution, Bruxelles, Fondation Roi Baudouin, 2009
- ✓ Migration et citoyenneté, Actes du colloque international, Organisé à la Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales Rabat – Agdal, les 25-26 avril 2003, Imprim Elite – Salé, 2004
- ✓ Marocains de l'Extérieur 2007, Rabat, Fondation Hassan II Pour les Marocains Résidents à l'Etranger, 2007
- ✓ Mihaela Nedelcu: La mobilité internationale des compétences, Paris, Harmattan, 2004

2- Articles et contributions

- ✓ Benjamin Petteau: Le droit de vote des étrangers en Europe: des situations contrastées, paxchristi: acteur de paix, Publiée avec le soutien de la Fédération Wallonie-Bruxelles, in: <http://paxchristiwb.be/files/files/2012-analyse-le-droit-de-vote-des-etrangers-en-europe-des-situations-contrastees.pdf>, consulté le 12 mai 2015 à 16:10

- ✓ Bichara khader: Les politiques migratoires de l'UE (1999-2009): Les nouveaux murs, Diplomatie, Janvier- Février 2010, N°42,
- ✓ DIOUM Moussa: Interview: trois questions à M. Pierre-Yves Lambert, <http://web.archive.org/web/20150127141002/http://www.perspectives-media.be/interview-trois-questions-a-m-pierre-yves-lambert/>, consulté le 03 mai 2015 à 16 : 10
- ✓ FrédéricTiberghien: Le droit de vote des étrangers aux élections locales, accueillir no 241, In: <http://www.oui-droitdevotedesetrangers.org/wp-content/uploads/2010/11/revue-accueillir-n241-le-droit-de-vote-des-étrangers-aux-élections-locales.pdf>, consulté le 03 mai 2015 à 16 : 16
- ✓ Hassan Bousetta et Marco Martiniello: Marocains de Belgique : du travailleur immigré au citoyen transnational, Homme et Migrations, N° 1242 - Mars-avril 2003
- ✓ Hassan Bousetta: Citoyenneté et participation politique: L'exemple des Belges d'origine marocaine à Bruxelles, in: Migration et citoyenneté, Actes du colloque international, Organisé à la Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales Rabat – Agdal, les 25-26 avril 2003, Imprim Elite – Salé, 2004
- ✓ M'Hamed Lazaar: Les Marocains de Belgique, in: Marocains de l'Extérieur 2007, Rabat, Fondation Hassan II Pour les Marocains Résidants à l'Etranger, 2007
- ✓ S. Lambert: « Elus d'origine étrangère » et vie associative :quelles ressources pour la démocratie en Belgique francophone ? In: http://www.irfam.org/assets/File/TELECHARGEMENT_212_ELUS_OE.pdf, consulté le 17 octobre 2015 à 16 : 34

niveau des transformations des structures sociales de la société d'accueil et de la société d'origine ?

Il est certain que la migration serait moins le déplacement dans l'espace que le signe de la décomposition et de la recomposition d'une société donnée qui implique le changement de son état et du statut social de ses membres¹.

Dans le cas du Maroc colonial, R. Montagne explique que l'émigration qui, au départ, avait un caractère temporaire, est devenue de plus en plus définitive, il s'est créé aussi un prolétariat urbain².

Les autres caractéristiques de l'émigration marocaine considérées comme spécifique, se trouvent aux niveaux du déplacement des migrants. En effet, les déplacements de travail par exemple, ne s'effectuent pas selon la logique du hasard. Ils s'inscrivent dans un processus plus ou moins préparé (l'organisation des réseaux est visible à ce niveau.

Avant la deuxième guerre mondiale les destinations traditionnelles étaient davantage vers l'Algérie. A partir des années 60, des migrations importantes de marocains dans le cadre de convention bilatérale entre, les monarchies pétrolières, la France, l'Allemagne, la Hollande et récemment l'Espagne et l'Italie. L'immigration marocaine a changé donc de nature, (d'une migration provisoire à une migration temporaire, de composition (en touchant toutes les catégories sociales marocaines d'aspiration (au bien être social, reconnaissance d'une visibilité socioculturelle et de devenir (revendication de la citoyenneté, de la participation à la vie politique,...

Pour récapituler au terme de cette analyse, l'on peut dire qu'au-delà des divergences parfaitement explicables (par les modèles cités ci-dessus, on s'accorde aujourd'hui à reconnaître au phénomène de la migration, sa très grande diversité. Dans ce domaine, la science a fait au cours des dernières décennies un grand pas. Les définitions se sont affinées, le concept migration et les méthodes de mesures ont de plus en plus intégré la diversité des formes de la mobilité.

¹ Ibid p : 4.

² MONTAGNE, (R), « Révolution au Maroc », ed France européen, Paris, 1953 p : 268.

les années soixante dix par d'autres auteurs comme Mohamed Khelil¹, Chaoui Chaddadi², etc. L'originalité de ces travaux par rapport à la perspective de l'immigration qui privilégie un axe théorie normative. C'est à dire par rapport aux normes culturelles de la société d'accueil, c'est leur souci de mise en relation de l'émigration et l'immigration et de se démarquer des études en terme de flux migratoire entre «colonie métropole », entre pays sous développés et pays développés.

Une des premières études de ce type est celle de Robert Montagne sur l'émigration Nord-africaine en France. L'auteur montre que les tendances migratoires différentielles dans «les tribus d'Afrique du Nord », selon la «structure sociale » des différentes populations de cette zone coloniale. L'émigration est essentiellement le fait des berbères sédentaires³. Ces départs n'ont été possibles que parce qu'un type d'institutions sociales solide existait. L'existence de ces institutions est à l'origine du comportement «déterminé et vigoureux » des émigrés dans le pays d'exil.

L'émigré, loin de ces conditions écologiques est « satellisé, par rapport aux liens de parenté et communautaire dans son village d'origine⁴. Dans le cas du Maroc, Montagne distingue, ce type d'émigration du recrutement de «travailleurs coloniaux ». Pour Chattou, les migrations internationales sont le plus souvent le prolongement des migrations internes et embrassent toute la diversité des catégories de migrants, de plus pauvres à ceux qui inspireront à un autre mode de vie à la mesure de leurs ambitions; c'est d'itinéraires qu'il s'agit entre l'imaginaire de l'ailleurs et la réalité de l'immigration, entre ici et là-bas, entre la mobilité interne et l'exode international⁵.

De même, l'auteur insiste sur le fait que le migrant est désormais un personnage incontournable des sociétés d'accueil. Aussi, pouvons- nous nous demander si le migrant n'est –il pas un acteur, au

¹ Mohamed KHELIL, « L'exil Kabyle », Paris, l'Harmattan, 1979.

² Chaoui CHADDADI, « Les travailleurs marocains en France », Thèse de 2^{ème} cycle, paris 1, 1976.

³ Montagne, R, « L'émigration Nord Africaine en France », op cit, pp : 365-371.

⁴ Ibid

⁵ Zoubir CHATTOU, « Migrations marocaines en Europe », l'Harmattan, 1988.

Le contrôle de la subjectivité consiste à vérifier que l'analyse microsociologie est bien compatible avec les données macrosociologiques. Dans ce cadre l'analyse microsociologique du phénomène migratoire conduit à une théorie de l'action individuelle du migrant. Elle peut être construite, par exemple à partir d'un paradigme postulant une analogie entre les phénomènes migratoires et les mécanismes de l'attraction décrits par la mécanique newtonienne, qui désigne une question fondamentale, celle de la relation entre les actions et préférences individuelles et les effets collectifs qu'elles produisent, que ce phénomène de migration prend par exemple la forme d'un événement ou d'une donnée singulière¹.

Un événement : à la suite de la politique de la fermeture des frontières de l'Europe occidentale, une intense migration clandestine se développe. Pourquoi ? Parce que les nouvelles politiques européennes en matière de migration ont favorisé l'apparition de la migration clandestine. Le changement institutionnel a modifié le champ d'action et de rationalité des individus qui veulent migrer, et portant leurs comportements. L'agrégation de ces comportements, a provoqué au niveau macrosociologique un événement : l'apparition de la migration clandestine Une donnée singulière : face à la politique migratoire exercé par l'UE (par exemple, le migrant marocain non satisfait de sa situation présente, à tendance à utiliser des stratégies et des actions afin d'y accéder au territoire européen.

Donc pour comprendre le phénomène migratoire, il faut cerner les intentions et plus généralement les motivations de l'acteur (pourquoi x voulait migrer et y non. L'action du X n'est pas réductible aux effets d'un conditionnement produit par les structures sociales mais il se développe à l'intérieur d'un système de contraintes. Mais d'un autre côté, les préférences de l'acteur sont affectées par les structures sociales².

La majorité des travaux qui, dans leur problématique tiennent compte des pays d'origine sont de types ethnologiques, qui pour l'immigration remontent à l'ethnologie coloniale de l'après guerres. Cette approche, inaugurée par Rebert Montagne, serait requise dans

¹ Zoubir CHATTOU, « Migration marocaine en Europe », op cit, pp : 65-111.

² Mohamed KHELIL, « L'exil Kabyle », Paris, l'Harmattan, 1979.

De même, l'auteur ajoute que les premiers déplacements des hommes des Bani Iznacen vers les plaines ont constitué une forme d'initiation à des départs lointains. Les migrants se sont ensuite orientés vers l'Algérie. Puis les centres urbains, agricoles et miniers marocains à la veille du protectorat ont exercé une force d'attractions. L'étape la plus récente date des années soixante, elle constitue l'émigration vers l'Europe¹.

La recherche sur la migration, cet objet apparemment naturel, ne saurait ignorer qu'elle est une recherche sur la constitution de la migration comme problème social, c'est la toute la difficulté de la constitution de l'objet de recherche en sociologie.

Longtemps objet presque exclusif du juridisme, puis de la démographie, ou plus souvent encore de géographie. Plus que tout autre objet social, il n'est de discours à propos de l'immigration qu'un discours imposé², du fait que l'immigration, sous l'influence de différents facteurs, peut être constituée en "problème social" avant de devenir objet de la sociologie³. Tout cela fait que la sociologie tend à faire des migrations un "phénomène social total" et à revendiquer pour son étude un champ disciplinaire spécifique.

Il est vrai qu'expliquer un phénomène social, tel que le cas de la migration, c'est dans tous les cas le ramener aux actions individuelles élémentaires qui le composent. Mais qu'est ce que "rendre compte" d'une telle action ?⁴ On peut suivre weber sur ce point, rendre compte d'une action dit-il, c'est la "comprendre". Ce qui veut dire qu'on doit pouvoir être capable de se mettre à la place des migrants. Cependant, on peut avoir l'impression de "comprendre" l'action d'autrui, bien que l'interprétation qu'on donne soit erronée. On risque donc de tomber dans l'abstraire et de projeter la subjectivité⁵.

¹ Ibid.

² Une des formes de cette imposition est de percevoir l'immigré, l'emploi, l'immigré et le chômage, l'immigré et le droit de vote, etc.

³ Abdelmalek SAYAD, « L'immigration ou les paradoxes de l'altérité », ed, universitaires de Boeck université, 1991, p : 66.

⁴ Raymond BOUDON, (F). BOURRICAND, « Dictionnaire critique de la sociologie », PUF, 1982.

⁵ Ibid

plus en plus une immigration sélective et qualitative qui touche de plus en plus les diplômés. Cela est vérifiable quand on observe le mouvement silencieux de « drainage » des cerceaux vers les pays développés.

Les migrations internationales ne s'expliquent, selon la théorie de la domination et de la régulation, que par référence aux exigences profondes de l'accumulation du capital, elles restent soumises aux lois fondamentales du développement inégal entre les pays qui est certes issu de la période coloniale, en suite prolongée et aggravé par les choix politiques et économiques avec l'avènement de l'indépendance de ces pays.

En général, les migrations internationales sont le résultat de plusieurs facteurs, les uns répulsifs, les autres attractifs, exerçant une action conjointe. Et, là encore, le modèle économique se justifie comme un outil provisoire, en l'absence d'une théorie générale des migratoires. D'où, l'approche sociologique qui nous paraît la mieux équipée à expliquer le phénomène de la migration.

II- Pour une approche sociologique des migrations :

La sociologie des migrations offre des éléments empiriques pour comprendre les flux migratoires des populations locales vers d'autres pays. D'ailleurs, l'analyse des migrations interne met en évidence des stratégies et des situations plus ou moins identiques à celles repérées dans les recherches portant sur les migrations internationales¹. Aussi, pouvons-nous nous demander si les migrations externes ne sont pas le prolongement des mouvements internes ?

Prenons, le cas du Maroc colonial; Zoubir Chattou explique que le développement de l'agriculture de type capitaliste et de l'agro-industrie a fait de la société des Banis Iznacen (Ville à 100 Km de Berkane contemporaine une société de paradoxe. Elle est en même temps une société d'accueil de migrants, et une société qui transfère une partie de ses membres à l'extérieur des frontières².

¹ Françoise DUREAU; Marie-Antoinette HILY, « Les mondes de la mobilité, Presses de l'Université de Rennes », pp.25-38, 2009.

² Zoubir CHATOU, « Migration marocaine en Europe », op cit, p :73.

spécialisation internationale, d'optimiser la production : en d'autres termes, il existe, sous certaines conditions, un équilibre dans l'échange entre pays¹.

Aujourd'hui, la mondialisation financière, enlevant l'hypothèse de non-mobilité du capital, modifie les conditions du modèle. On sort du cadre national/international défini par les classiques, mais on ne le remplace pas pour autant par un espace économique d'emblée mondialisée, car il faudrait pour cela supposer une mobilité parfaite du travail.

L'idée centrale qu'il faut retenir de cette analyse est que le mouvement subsistera tant qu'il existe une différence de rémunération. Il importe cependant de tester ces hypothèses en analysant les flux migratoires des marocains vers l'Europe et les échanges commerciaux entre le Maroc et l'UE.

Les courants de marchandises et les flux d'émigration à destination de ces pays ne sont pas de terminés par les mêmes facteurs. Les premiers dépendent principalement de la capacité du Maroc à répondre à la demande Européenne². Les seconds résultent, en grande partie, de la demande de travail et de la politique migratoire du pays d'accueil, incluant la législation en matière de regroupement familial.

Aujourd'hui par exemple, le capital a besoin d'abord, d'une immigration clandestine pour servir les besoins du secteur informel et les activités de sous-traitance. En effet, les flux de clandestins s'intensifient en grande partie vers les pays où le secteur informel est très important (Italie et l'Espagne pour les Maghrébins, les Etats-Unis pour les Latinos- Américains³).

L'immigration assure donc l'existence d'un réservoir immense d'hommes pour les besoins grandissants du capital, cela signifie que la politique économique des pays en développement fixe les besoins et les caractéristiques de la main d'œuvre en fonction de chaque période de l'évolution du capitalisme. Par ailleurs, l'immigration devient de

¹ Talha, L, « Les migrations internationales du travail », op cit, p : 128.

² Ibid

³ Cf. Le quotidien « AL Ittihad AL Ichtiraki, 4 Juillet », 1995, p : 5.

Enfin, cette méthode nous fournit une interprétation basée sur la considération d'entités homogènes (pays d'accueil, pays d'origine, cela laisse croire que le gain est partagé par les deux pays, ce qui s'inscrit en fait avec les données de la réalité. Cela dit, l'analyse en termes de coûts-avantages occulte la nature des rapports inégaux entre «pays exportateurs de main d'œuvre, en l'occurrence les pays en développement, et pays accueillants.

A l'origine la théorie de l'échange international chez les classiques est partie, de l'hypothèse de «l'immobilité internationale des facteurs de productions » L'échange des produits est à même, sous certaines conditions, doit tendre vers l'équilibre économique où les productivités et les rémunérations des facteurs sont des variables déterminantes¹.

Cette même idée fut formalisée par les néoclassique plus tard. Pour eux, les échanges du facteur travail entre Nations participent au même titre que les échanges du facteur capital et des marchandises à la marche vers l'équilibre mondial².

Ce modèle, d'inspiration récardienne, a pour point de départ l'économie nationale, chaque pays disposant d'une dotation fixe de facture travail et capital. Il s'appuie sur l'hypothèse, peut être justifiée dans les conditions du XVIIIème siècle, qu'à la mobilité parfaite des facteurs de production à l'intérieur de chaque nation s'opposent leur non-mobilité total entre pays³. J.S Mill tout en soulignant les avantages de l'émigration aussi bien pour le pays de l'émigration que le pays d'immigration constate que les déplacements des capitaux et des hommes ne se produisent que lorsque la motivation est forte⁴. L'économie internationale y est conçue comme une juxtaposition d'économies nationales connectées entre elles exclusivement par des flux marchandises. L'objet est de démontrer qu'il est possible, par une

¹ Pour ce point cf, Rphael-EMMANUEL (V), « Partir ? Une théorie économique des migrations internationales », PUG, 1990.

² Lahlou (A), « Les déportés du travail », les éditions maghrébines 1986.

³ Talha, L, « Les migrations internationales du travail : Pierre d'approchement ou pierre de touche des théories économiques » In. : Maghrébins en France, émigrés ou immigrés? : Extrait de l'Annuaire de l'Afrique du Nord, 1981, 1983. - p. 407-425 (Etudes de l'Annuaire de l'Afrique du Nord).

⁴ Ibid.

Il ressort de cette explication que l'émigration est considérée comme une forme d'exportation du capital investi dans les migrants. En partant de ce principe, il est possible pour chaque agent (migrants, entreprise, pays d'origine, pays d'accueil, de connaître ses coûts et ses avantages, et aussi de déterminer ses gains nets¹.

Dans cette perspective, les migrations ne peuvent être comprise que dans une logique rationnelle et utilitaires de coûts-bénéfices². C'est son caractère empirique qui se limite à un calcul statistique sans fournir une véritable explication des causes de l'émigration orientée des pays du Sud vers les pays du Nord. Un ensemble de critique s'impose ici³:

D'abord, au niveau technique, la méthode coûts-avantages reste incapable de clarifier le coût supporté par le pays d'origine concernant la substitution de la production perdue et la structure d'âge défavorable de la main d'œuvre. Ensuite, cette analyse ignore le caractère global de l'émigration tant au niveau économique, politique, social que culturel. La négligence de ces aspects est encore renforcée par le caractère statistique que cette méthode attribue à l'émigration. Or, un avantage à court terme pour un agent peut se transformer en un désavantage à long terme, avec des conséquences graves sur le plan économique et social. Si par exemple, l'immigration constituant un avantage net pour les pays européens durant les années 60, il n'en demeure par moins qu'elle représente aujourd'hui pour ces pays des coûts sociaux et culturels énormes.

C'est aussi le cas pour le Maroc, pour qui l'émigration était considérée comme un moyen de soulager le marché du travail et d'apporter les devises, son coût économique en terme de dépendance, son coût social et culturel en terme de rejet et de xénophobie des immigrés marocains s'avèrent aujourd'hui néfaste pour le Maroc.

¹ Ibid

² Hollifield (J), Immigration et Logique d'Etats dans les Relation Internationales, In Etude Internationale Vol XXIV N°1, 1993, P : 45.

³ BOURGUIGNON et Gallais HAMONOG, « Migration d'Hommes ou Migration de Capitaux ? Une analyse en développement », Centre de développement de l'OCDE, Paris, 1977.

La somme des entrées d'immigrants et des sorties d'émigrants présente le volume total des migrations, elle est dénommée migration totale par opposition à la migration nette balance migratoire qui résulte de la différence entre les entrées et les sorties.

Cette balance prend le nom¹:

- D'immigration nette lorsque les entrées excèdent les sorties
- D'émigration nette dans le contraire
- Migration totale : la somme des entrées des sorties.

La mesure de la mobilité va dépendre du choix de la période de référence, et des outils disponibles. Dans le cas de la mobilité géographique, il n'existe pas de discontinuité entre une migration définitive et une suite de migrations temporaires.

Il relève d'une interaction avec les populations extérieures, elles même tributaires de faits économiques et politiques fortement aléatoires. Le plus souvent qu'il s'agisse des migrations internationales ou des migrations internes, on ne peut juger des échanges migratoires que par comparaison de deux recensements successifs. De même, le risque d'erreur est particulièrement important pour certaines catégories d'immigrés (notamment les clandestins² Tel est donc l'analyse démographique, qu'en est-il pour les explications économiques des migrations internationales.

B- Les explications économiques des migrations internationales :

Cette explication part du calcul des avantages et des coûts des agents qui interviennent dans les migrations. En effet, il y a lieu de considérer ici que cette explication suppose que les migrations sont le produit d'un acte individuel déterminé par l'ensemble des avantages nets calculés au départ. Ce cadre d'analyse suppose l'existence d'un « homo-migrator » qui agit d'une façon rationnelle »³.

¹ Alaoui, M, « Traité de démographie », op cit, p : 129.

² Jacques VALLIN, « La démographie », la Découverte, 1995, pp : 42-43.

³ Pour une explication plus détaillée en terme de coûts avantages, voir Aziz LAHLOU, « les déportés au travail », les éditions Maghrébines, 1986, pp : 33-37.

donnés qui concernent le sexe, l'âge, la nationalité, la langue maternelle des émigrés aident à comprendre la nature et l'importance des liens culturels qui le rattache à la mère patrie, particulièrement la deuxième génération¹.

Selon le point de vue que l'on prend, l'explication démographique s'intéresse à deux analyses différentes de la mobilité² :

- La mobilité externe considère la population dans son ensemble et ne regarde que les flux avec l'extérieur (entrées et sorties qui font varier le stock de population considéré.

- La mobilité interne regarde à l'intérieur d'une population donnée, sa composition en sous-groupe et le passage des individus d'une région à l'autre dans la population nationale. La situation de départ et la situation d'arrivée ont la même importance et définissent les sous-populations à l'intérieur d'une population donnée dont le stock est constant et concerne les individus présents aux deux dates.

Pour parler de mobilité géographique ou migration, il convient de définir la population d'un territoire donné et donc d'affecter les personnes à un lieu précis. La résidence d'un individu est le lieu où il a continué d'habiter. La migration est alors «un ensemble de déplacements ayant pour effet de transférer la résidence des intéressés d'un certain, lieu d'origine, ou lieu de départ, à un certain lieu d'arrivée ou lieu de destination³.

Si les lieux d'origines et de destinations sont assimilés aux résidences, toutes les migrations sont prises en compte quelle qu'en soit la distance. Si non, certaines migrations internes à ces lieux ne sont plus considérées comme telles : on les appellera des déménagements à l'intérieure d'une maille de base (comme : département, région, pays, pour les distinguer des migrations entre mailles⁴.

Pour la mesure des migrations internationales, on assortit la notion de résidence d'une durée de séjour minimale. La définition de la résidence dépend elle-même de la mobilité.

¹ Ibid

² ANNIE Fouquet, ANNIE Vinokin, « Analyse de la mobilité, in démographie socio-économique, » Dalloz, Paris 1990, pp : 113-114.

³ Ibid

⁴ Ibid

d'expression de ce que Merton appelle «théorie de portées moyenne, partielles et provisoires, et l'instrument de leur vérification »¹.

En ce sens, la sociologie des migrations nous paraît pouvoir jouer, le rôle moteur pour le passage des modèles à une théorie proprement dite. Et, cela à un double titre, selon René Duchac : « D'une part, en raison du capital considérable des travaux déjà constitués autour de cette sociologie. D'autre part, en raison de la nature même des processus migratoires, quelle que soit, en effet les variables qui leurs sont liés »².

Avant d'aborder la sociologie des migrations comme approche la mieux équipée à expliquer le phénomène de la migration, il est préférable de voir les autres modèles explicatifs des migrations internationales.

Nous allons distinguer deux types, de modèles explicatifs de la migration, d'une part l'analyse démographique (A, ensuite les explications économiques (B, ce qui va nous amener à nous situer au niveau de l'approche sociologique des migrations.

A) L'analyse démographique :

Les migrations représentent l'un des aspects les plus importants de la «mobilité » des populations sur le plan démographique. On a besoin des renseignements sur les migrations pour évaluer l'ampleur des problèmes que posent ces mouvements et pour déterminer les mesures à prendre pour y faire face.

Par exemple, il est nécessaire de connaître le nombre des immigrés qui entrent dans un pays pour analyser convenablement les modifications observées au cours du temps. Des renseignements relatifs au monde des émigrés appartenant à chaque profession sont aussi nécessaires pour apprécier leur capacité technique à contribuer, une fois de retour, au développement de leur pays d'origine³. Les

¹ Pour plus de détails sur « les théories de portée moyenne », voir, Lazarsfeld, Paul (F) 1970, « La sociologie », in Unesco : Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines, chap I , pp : 69-197.

² Duchac,(R), « La sociologie des migrations aux Etats-Unis », op cit, p : 480.

³ Moulay Mamounne ALAOUÏ, « Traité de démographie », Pumag, 1992, P : 128.

I- Absence d'une théorie générale des migrations internationales :

Si par théorie, nous devons entendre une construction conceptuelle systématique telle que l'on puisse y ranger tout mouvement migratoire constaté, et qui permettrait d'en circonscrire les déterminations et motivations, d'en expliquer les étapes, d'en prévoir les effets, il est patent qu'une théorie de ce genre n'existe pas¹.

La notion de «théorie» en ce domaine reste floue, revêt plusieurs sens et peut avoir des portées différentes. La réflexion sur l'élaboration d'une théorie générale des migrations demeure elle-même peu développée et incertaine, en dépit de la multitude des théories et des modèles permettant de les intégrer dans une perspective d'ensemble, à l'instar de la théorie pure en économie ou même de la théorie politique interne en tant que théorie du pouvoir de l'Etat (origine, fondements, fonctions, formes, modes de conquête et d'exercice². Ceci présente un handicap sérieux pour notre propos ici. Car s'il existe des théories des migrations internationales, sur quelle base peut-on se fonder pour établir entre elles un choix qui répond à notre préoccupation à ce stade de notre recherche ?

A défaut donc, d'une théorie globale, et aussi pour sortir de l'impasse et éviter l'arbitraire du choix, nous allons privilégier la méthode des modèles, en effet parce qu'elle est un outil pour l'acquisition des connaissances, n'est utilisable que dans la mesure où elle se soumet ou réaffûtage permanent de ce contrôle qui est la subjectivité.

De l'ambition d'une théorie générale, on redescend donc à des modèles. On conçoit que ces derniers puissent être le mode

¹ DE HAAS H., 2010, "Migration and development: a theoretical perspective", *International Migration Review*, 44(1), p. 227-264.

² L'absence d'une théorie générale des migrations internationales peut s'expliquer par le fait que les migrations ne peuvent pas être définies dans l'abstrait, mais sont toujours liées d'une part à des situations économiques, politiques, culturelles qui dans le monde moderne sont à la fois multiples et changeantes. D'autre part, à un choix individuel ou collectif, difficile à prévenir. Deux voies d'analyses répondent des lois au phénomène migratoire : celle qui considère plutôt l'individu (le migrant ici) ou celle vision plus globale de la population.

psychologie des profondeurs, inspirent à un individu sa décision de migration.

En ce sens, la réduction des déterminants de la migration à des critères objectifs tels que le marché de l'emploi, le réseau des transports procède d'une tentation séduisante, mais qui abouti à une sorte de défoliation de la réalité sociologique¹. Ce qui rend encore l'analyse des migrations internationales difficile à cerner c'est l'absence d'une théorie générale dans ce domaine².

Dans cet article, nous allons essayer d'étudier un certain nombre de modèles et des théories, visant à expliquer le phénomène migratoire, en fonction de séries de questionnements posés, et qui dépendent elles-mêmes du système de concepts et des méthodes à l'aide desquels on aborde le phénomène migratoire.

On peut donc voir dans la migration un phénomène essentiellement démographique, et se borner à la recenser en terme d'un certain nombre de variables telles que l'âge, le sexe, la race, la nationalité, etc. Mais on peut aussi rechercher les effets économiques ou les facteurs économiques qui les suscitent. On peut s'intéresser également à leurs aspects culturels ou politiques. Enfin, on peut chercher les motivations des migrants et découvrir par exemple, que ces motivations sont tout autant psychologiques que culturelles, économiques ou politiques.

Etant donné le nombre de travaux concernant les migrations internationales. Nous avons préféré procéder à une analyse des modèles appliqués de ces études, du moins les plus représentatives d'entre elles. Absence d'une théorie générale des migrations constituera le premier point de notre analyse (I, tandis que : Pour une approche sociologique des migrations internationales, fera l'objet du second point (II).

¹ René (D), « La sociologie des migrations aux Etats-Unis », Mouton, 1974, P : 301.

² Ibid

Réflexions théoriques sur le phénomène de la migration

ASSOUGUEM Driss

Professeur chercheur en migrations internationales

Faculté polydisciplinaire Safi

Mots clés : migration, mobilité, théorie, model, paradigme

Les réflexions théoriques des migrations internationales peuvent se mener à l'aide de diverses disciplines: la sociologie, la politique, la géographie, l'anthropologie et aussi l'économie. Dans cette optique, les analyses couvrent un champ très vaste qui concerne aussi bien les pays de départ des migrants que les pays d'arrivée, les causes des migrations et leurs conséquences et elles peuvent porter aussi bien sur le migrant et les déterminants de sa décision de. Ceci présente un handicap sérieux pour notre propos ici. Car s'il existe des théories des migrations internationales, sur quelle base peut-on se fonder pour établir entre elles un choix qui répond à notre préoccupation à ce stade de notre recherche ?

La diversité des situations et des problématiques envisagées impose le choix de la démarche. L'objectif premier de cet article propose de présenter brièvement les théories et modèles explicatifs du concept de la migration et les critiques et développements qu'elles ont connues. Le deuxième objectif consiste à dresser les contours d'un cadre conceptuel qui permettra de proposer une approche sociologique qui considère la migration comme un phénomène multifactoriel et multidimensionnel.

Les migrations humaines sont toujours des phénomènes difficiles à saisir, en raison de la difficulté, souvent de recenser les données pertinentes, et même de les définir. En raison aussi, de la multiplicité des motivations possibles qui parfois, à l'étape de la

réseaux de distribution solides, une force financière et une palette d'offres diversifiée. Il y a aussi bien sûr une concentration et un effort critique à déployer à l'ouest et au centre, sur les marchés francophones, que nous connaissons bien.

Avec cette intégration régionale, le Maroc pourrait faire d'une pierre deux coups : d'une part, relancer sa croissance économique en réhabilitant son rôle de plaque tournante du commerce entre l'Afrique et l'Europe, et d'autre part, grignoter de nouveaux soutiens à son intégrité territoriale auprès de ses nouveaux partenaires économiques. C'est bien connu : la fortification des liens économiques facilite le rapprochement politique.

Références bibliographiques

- Commission Economique pour l'Afrique (CEA): Rapport annuel : « Aperçu des conditions économiques et sociales en Afrique en 2009 », 2010.
- Direction des Études et des Prévisions Financières (DPEF), Performance commerciale du Maroc sur le marché de l'Afrique Subsaharienne, Septembre 2012.
- Direction des Études et des Prévisions Financières, « Les relations Maroc-Afrique : l'ambition d'une « nouvelle frontière », septembre 2014.
- Gumisai Mutume, « Stimuler le commerce intra-africain », Afrique relance, septembre 2002.
- Institut Thomas Moore, Paul Goldschmidt, « Le Maroc hub de l'intégration financière africaine? », Tribune 40, mars 2014.
- Office des Changes, Rapport Commerce Extérieur, 2012.

Le pays figure toujours parmi les plus mauvais élèves sur l'enseignement supérieur et la formation. Il est de même pénalisé par le faible niveau d'indépendance de la justice. Le rapport pointe également du doigt la bureaucratie, la corruption, les difficultés d'accès au financement, la fiscalité et l'inadaptation entre l'éducation et le marché du travail.

Conclusion

Pour prétendre devenir un hub régional, il faut être un carrefour commercial et financier compétitif. Or, ce n'est pas encore le cas puisque le coût de la logistique au Maroc est l'un des plus élevés au monde, soit 20% du PIB, un taux supérieur au 10% des pays européens et au 15% et 17%, du Brésil et de la Chine. Par conséquent, il faut agir sur les différents maillons de la chaîne logistique du passage de la frontière jusqu'à la gestion des stocks en passant par la gestion documentaire, le dédouanement et le transport local, point noir de la logistique marocaine.

De la même manière, l'accélération des réformes financières permettrait de faire du Maroc un hub financier régional, capable de drainer les capitaux étrangers pour les canaliser vers les terres africaines. Casablanca Finance City a certainement une carte à jouer en se focalisant sur toute la partie « Grand Nord-Ouest » du continent.

Parallèlement, le Maroc doit accélérer la conclusion d'accords de libre-échange avec les blocs régionaux africains pour favoriser une intégration économique régionale dont il serait à la fois le moteur et la passerelle vers l'Union européenne. Bref, devenir un hub pour l'Afrique exige un environnement des affaires favorable à la circulation des personnes, des biens et services, mais aussi des capitaux.

Nous devons renforcer notre présence en Afrique subsaharienne et y consolider nos partenariats. Cela passera par un travail minutieux, le déploiement d'une vision stratégique et ciblée pour chacune des régions d'Afrique et par un fort accompagnement de nos entreprises nationales. En termes de marchés, citons l'Afrique australe et l'Afrique de l'Est, où un travail de fond est nécessaire étant donné le positionnement déjà très fort de la Chine, de l'Inde, du Brésil, des Etats-Unis... Ces pays déploient leur stratégie en Afrique via des

- Efficience des marchés des biens : pression fiscale (113^e), barrières tarifaires (122^e), ce qui limite la concurrence. Faibles information et protection du consommateur (94^e)

- Efficience du marché du travail : faible participation des femmes (137^e), sous-emploi des talents (125^e), rigidité en raison des couts (97^e) et des procédures (86^e)

- Développement du marché financier : faible protection des prêteurs et emprunteurs (113^e), déficit dans l'offre de produits financiers (63^e)

- Adoption de la technologie : usage insuffisant des TIC (94^e), faible absorption par les entreprises (75^e)

- Taille du marché : Faibles exportations (86^e)

- Sophistication du Business : processus de production (105^e), peu de marketing (103^e), nature de l'avantage comparatif (98^e)

- Innovation : faible capacité d'innovation (118^e), faible investissement en R&D (112^e), déconnexion entre université et entreprises (96^e)

Si le Royaume a enregistré quelques avancées dans plusieurs domaines, il n'en demeure pas moins qu'il continue de traîner des boulets. Ainsi, le système éducatif demeure le talon d'Achille du Maroc. Le WEF incite le gouvernement à traiter ce dossier car il y va de sa compétitivité. Le gouvernement a bien atteint la quasi-généralisation de la scolarisation, particulièrement dans les régions enclavées. Cependant, l'abandon scolaire reste inquiétant. Le WEF recommande également au Maroc de réformer son marché du travail. Le challenge est encore une fois de renforcer les connexions entre le monde du travail et le système éducatif pour une meilleure adéquation entre les formations et les besoins du marché de l'emploi. Pour y arriver, certains chefs d'entreprise interrogés par les enquêteurs du WEF appellent même à une refonte d'urgence des programmes d'enseignement. L'amélioration de la compétitivité du pays passe également par la généralisation de l'utilisation des TIC par les entreprises et les particuliers. Malgré la baisse des prix, l'ordinateur et les applications informatiques ne sont pas une priorité pour beaucoup de PME. Le gouvernement a bien mis en place des programmes de financement via l'ANPME, mais les entités éligibles ne sont pas légion.

- Il ressort de cette analyse du climat des affaires qu'il va falloir agir en urgence sur trois leviers : les infrastructures et leur gestion pour minimiser les coûts de facteurs pour les entreprises ; assainir le système juridique et lutter contre la bureaucratie pour une meilleure protection des biens et des capitaux, mais aussi pour une meilleure exécution des contrats ; la gouvernance du système financier pour réduire le risque pour les prêteurs et les emprunteurs et avoir un fonctionnement plus concurrentiel du marché financier en éliminant les poches de rente. Ces réformes institutionnelles visent bien évidemment la réduction du risque, des coûts de transactions pour les entreprises afin de les inciter à investir et à embaucher plus. Cela permettra aussi de démocratiser l'entrepreneuriat en ramenant vers le formel toutes les entreprises fuyant l'enfer fiscal et réglementaire.

II.2.4. Faible compétitivité

Le Maroc améliore sa position dans le classement du World Economic Forum sur la compétitivité (WEF). Il se hisse à la 72^e position (sur 144 pays), gagnant ainsi 5 places par rapport à 2013, mais reste encore en deçà de la 70^e place attribuée en 2012.

Parmi les bons points distribués par l'organisation mondiale, figure la maîtrise du déficit budgétaire au cours de ces deux dernières années ainsi que l'amélioration du système éducatif dans le primaire et l'innovation. Le Maroc est bien noté sur la réforme des institutions qui lui permet de préserver sa « stabilité politique et sociale ». Mais des points noirs persistent :

- Institutions : faible protection des investisseurs (98^e), corruption (83^e), partialité de la justice (81^e)

- Infrastructures : Téléphonie (94^e), qualité des infrastructures (55^e)

- Environnement macroéconomique : déficit budgétaire (113^e), Endettement (101^e)

- Santé et éducation primaire : Qualité du primaire (105^e), qualité de santé (95^e)

- Enseignement supérieur et formation : quantité (108^e) qualité (94^e) de l'enseignement supérieur, utilisation d'internet (112^e)

- **Obtention des prêts** : Malgré la création par BAM d'un bureau de crédit, l'étendue et l'accessibilité de l'information sur le crédit (solvabilité), ainsi que sa couverture surtout (21%) restent encore limitée. De même, la protection juridique des emprunteurs et des prêteurs laisse encore à désirer. Les droits légaux des créanciers et des débiteurs, les lois sur le nantissement et les garanties ainsi que sur la faillite ne sont pas performantes (indice de fiabilité de 2 contre 6 en OCDE). La déficience au niveau de la protection juridique et de la diffusion de l'information compliquent l'accès des entreprises au financement, ce qui explique d'ailleurs le cout élevé de financement, par le niveau élevé du risque.

- **Protection des investisseurs minoritaires** : L'indice mesurant l'étendue de la réglementation relative aux conflits d'intérêts mesure la protection des actionnaires contre l'abus de biens sociaux à des fins personnelles des administrateurs. Si les actionnaires minoritaires ont désormais la possibilité de poursuivre en justice les administrateurs responsables des opérations d'initiés, il n'en demeure pas moins que leurs droits sont mieux protégés car, le Maroc score mal, d'une part, en termes de transparence des transactions avec les parties liées et de gouvernance des entreprises, et d'autre part, en termes d'étendue de la responsabilité des administrateurs qui reste encore floue et limitée. La procédure de poursuite reste encore longue et couteuse pour les actionnaires minoritaires.

- **Exécution des contrats** : les délais sont courts, mais l'exécution reste encore longue (40 procédures contre 31 en OCDE et 44 en MENA) et couteuse (25% de la créance contre 24% en MENA et 21% en OCDE).

- **Règlement de l'insolvabilité** : En termes de délai, la performance du Maroc est légèrement supérieure à la moyenne régionale (3,5 ans contre 3,1 en MENA mais 1,7 ans en OCDE). Mais le point noir réside plutôt dans le cout de la procédure (18% du patrimoine contre 14% en MENA et 9% en OCDE) et le résultat de la procédure dans la mesure où les créanciers au Maroc ont peu de chance de récupérer leurs actifs (taux de recouvrement de 28 cents/\$ contre 34 en MENA et 72 en OCDE). Enfin, la pertinence et la fiabilité du cadre juridique du règlement de l'insolvabilité laisse encore à désirer (7,5 contre 12 en OCDE et 7 en MENA).

encore aux pourvoyeurs de services de support de se côtoyer dans un même écosystème. Ce faisant, peut se créer une masse critique de projets, et qui peuvent être agrégés au sein de CFC, ce qui permet de rentabiliser l'implantation à CFC des acteurs qui s'intéressent à ces investissements». Ce qui constitue pour nombre de pays africains un avantage non négligeable de pouvoir accéder en un endroit unique à l'ensemble des intervenants concernés.

II.2.3. Climat des affaires encore fragile

Le Doing Business 2014 classe le Maroc au 87ème rang sur 189 pays étudiés. Le pays est au deuxième rang en Afrique du Nord. Un léger mieux pour le Maroc. Dans l'édition 2011 publiée fin 2010, le royaume se plaçait à la 114^{ème} place, mais après une forte avancée en 2012 (94ème) le Maroc avait l'an dernier reculé (95ème). Donc ses progrès se font pas à pas.

Si le Maroc a fait des progrès en matière de facilités accordées aux hommes d'affaires, il n'en demeure pas moins que le chemin reste encore très long pour que l'environnement soit propice à l'investissement privé qu'il soit local ou étranger.

Ainsi, en matière de création d'entreprise, de permis de construire et de commerce transfrontalier, le Maroc est pas mal classé et a progressé en matière de délai, de nombre de procédure ainsi qu'en termes de coûts. Toutefois en matière de paiement des taxes, en dépit de la réduction de la fréquence des paiements, les délais ainsi que la pression fiscale demeure très pénalisants pour les entreprises.

Malheureusement, pour les autres critères le Maroc est non seulement mal classé, mais il se situe sur une tendance régressive.

- **Raccordement à l'électricité** : si en termes de délais et de procédures, on est dans la moyenne régionale et mondiale, le coût de branchement reste encore trop élevé (1975% du rev/hab contre 973% en MENA et 73 % en OCDE).

- **Transfert de propriété** : En dépit du progrès suite à la réduction des coûts, le nombre de procédures ainsi que le délai demeurent rédhibitoires pour les entreprises (40j contre 31 en MENA et 24 en OCDE, 8 procédures contre 6 en MENA et 5 en OCDE)

80 % depuis 2007. Toutefois, on peut espérer que le prêt emprunt de titres puisse corriger, en partie, cette faible liquidité.

Après, à côté de la faiblesse des liquidités, la place souffre fortement de la faible diversification produits. « L'offre de produits et services n'a quasiment pas changé depuis la réforme de 1993 ». Cela a été engendré non seulement par la méfiance des investisseurs mais également par la faible innovation en termes de produits et services offerts. D'où la nécessité de développer une nouvelle génération d'instruments financiers et de vulgariser davantage l'importance du capital investissement pour accompagner les entreprises à s'introduire en bourse.

Enfin, la contribution de la BVC dans le financement de l'économie. En effet, ce rôle reste marginal, puisque les émissions contre espèces des sociétés cotées ne représentent que 3,4% de la formation brute du capital fixe (FBCF), le gros des investissements étant assurés par les crédits bancaires. Ces lacunes ont valu au Maroc d'être rétrogradé dans l'indice des Frontier Market.

En résumé, sur les 4 critères indispensables à l'émergence d'une bourse régionale, « la Bourse de Casablanca ne réalise une bonne performance qu'au niveau du volet : efficacité, fiabilité et sécurité de l'infrastructure ». C'est dire que des efforts importants sont à fournir pour transformer l'ambitieux projet de CFC en une réalité dans les meilleurs délais.

D'où la nécessité de réformes permettant notamment la consolidation de la stabilité du secteur financier (indépendance des autorités de supervision, dispositif de surveillance prudentiel, transparence financière, etc.), l'approfondissement du marché des capitaux dans le financement de l'économie en diversifiant l'offre produits (titrisation, prêts de titres, marché à terme, obligations sécurisées, etc.), la mise en place d'infrastructures dédiées (chambre de compensation, compartiment dédié aux PME, ETF, etc.), le développement de la finance participative (banques participatives, sukus, takaful, etc.) et le renforcement de l'inclusion financière.

La CFC ambitionne de permettre aux institutions multilatérales de développement actives en Afrique, aux entreprises désireuses de s'y implanter, aux financiers apporteurs des capitaux nécessaires ou

dénoncé par voie de presse une distorsion manifeste de la concurrence. Selon eux, la SNTL a profité de son statut pour accéder à une réserve foncière publique à des prix très avantageux.

À l'Amlog, Abdelkhalek Lahyani va plus loin en dénonçant la joint-venture que la société nationale a formé avec Damco, filiale du leader mondial du transport logistique maritime Maersk, pour son centre de Zenata. *« Ce n'est pas en laissant un géant international s'implanter sur du foncier acquis aussi facilement que l'on va permettre aux opérateurs nationaux de se professionnaliser et de se développer ».*

II.2.2. Manque de dynamisme financier

Certes l'entrée récente de CFC dans le Global Financial Centres Index (62e place mondiale et 2e place africaine devant les l'Ile Maurice), est très encourageante pour aspirer profiter des opportunités qu'offre le Nord-Ouest de l'Afrique. Cette zone, c'est 530 millions d'habitants, des besoins en infrastructures estimés à plus de 500 milliards de dollars US, une croissance de plus de 5% par an.

Si le Maroc peut se prévaloir d'un secteur bancaire solide, un marché des capitaux relativement développé et un secteur des assurances en plein essor, un système financier sain, une régulation qui fonctionne, plusieurs carences empêchent aujourd'hui la CFC de prétendre au statut de hub financier.

4 axes indispensables à l'émergence d'une bourse marocaine à dimension régionale. D'abord, au niveau de l'infrastructure, celle-ci doit disposer d'une plateforme efficiente, fiable et sécurisée. Sur ce point, la place casablancaise est presque prête, sachant que son système d'information affiche une disponibilité à 100 % depuis 3 ans.

Ensuite, il y a le volet accessibilité et liquidité du marché. Et sur ce point, le patron de la place est clair, «la liquidité est le talon d'Achille du marché boursier marocain». La cause est à rechercher dans une conjonction de facteurs : raréfaction de l'offre de papier (peu d'introductions en Bourse, multiplication des retrait d'entreprises de la cote, faiblesse du flottant -15 % de la capitalisation contre 45 % en Egypte, concentration des transactions chez les institutionnels -50 % des échanges, etc. les volumes échangés à Casablanca ont baissé de

au Maroc ne trouvent aucune entreprise suffisamment fiable pour sous-traiter les services terrestres. Ils se voient obligés à investir davantage que prévu, les coûts augmentent et le secteur perd son principal attrait, qui est précisément la réduction des coûts.

De même, le coût prohibitif du foncier causant le déficit en plateformes spécialisées qui a pour conséquence d'accroître la désorganisation de la circulation des flux des marchandises, la faiblesse de l'offre de prestations logistiques qui, de plus, est peu diversifiée, et le zèle dans les procédures de contrôle des normes à l'import, la faiblesse de la main-d'œuvre compétente dans ce domaine.

Quant au contrat-programme du secteur logistique il n'est toujours pas entré dans sa phase d'application et les véritables gains de compétitivité imputables directement à la stratégie ne seront mesurables que dans quelques années. L'Agence marocaine de développement de la logistique (AMDL), « bras armé du gouvernement (...) pour la mise en œuvre de la stratégie logistique du Royaume n'a tenu son premier Conseil d'administration que le 19 novembre 2012. Ce texte de loi permettra finalement à l'AMDL d'acquérir des biens immobiliers et de développer et gérer des zones d'activités logistiques. Ce que ne prévoyait pas le contrat-programme. *« Au lieu de n'être qu'un arbitre, l'Agence peut aujourd'hui devenir opérateur et la présence de représentants des professionnels dans son Conseil d'administration ne fait qu'ajouter à la confusion »*, déplore le secrétaire général de l'Amlog. Pour lui, ce vote n'augure rien de bon pour la situation de la concurrence du secteur logistique marocain. *« C'est en complète contradiction avec la stratégie qui s'inscrit dans une logique de passage d'un système de rente à une économie de marché »*, ajoute-t-il.

Le développement de la plus grande zone logistique du Maroc à Zenata, prévue dans le contrat d'application du Grand Casablanca, a elle aussi suscité des polémiques du même ordre. La Société nationale des transports et de la logistique (SNTL), société privée de l'État, s'y est implantée en janvier 2011 sur 28 hectares pour y aménager un centre logistique de composants automobiles et électroniques, de produits textiles et de grande distribution. Ce qui a provoqué l'indignation de nombreux opérateurs du secteur privé, qui ont

pénalisant la compétitivité et le positionnement du Maroc en tant que plate-forme future des échanges commerciaux et financiers pour le restant du continent.

II.2.1. Une logistique encore peu compétitive

Le coût de la logistique reste encore très élevé par rapport aux standards internationaux. Il est au minimum de l'ordre de 20% du PIB, soit deux fois supérieur à celui des pays de l'Union Européenne (10%) et des pays d'Europe Centrale, et les marchés émergents comme le Mexique, le Brésil et la Chine (15 à 17%).

Après le sursaut spectaculaire qu'il a réalisé dans la précédente édition (2012), en passant de la 113^{ème} place en 2007 à la 50^{ème} en 2012 sur la base des Indicateurs de performance logistique (LPI). Mais, le Royaume doit largement sa position dans l'indice de performance logistique à la qualité des infrastructures (39^e) à Tanger-Med. Sinon son classement laisse à désirer sur les autres critères : dédouanement (73^{ème}), la facilité de l'organisation des expéditions à des prix concurrentiels (61^{ème}), la qualité des services et des compétences (73^{ème}).

L'essor de la logistique au Maroc fait face à plusieurs contraintes, notamment les coûts prohibitifs de la traversée du Détroit. Entre deux points distants seulement de 15 km, le transport d'une remorque coûte 200 euros (2.200 dirhams). La traversée entre Tanger et Algésiras coûte tout autant que celle de toute l'Espagne, soit une distance quarante fois plus longue! Elle est la plus chère au monde en termes de prix par kilomètre. La cherté des tarifs de prestations portuaires (supérieur de près de 30% par rapport à la concurrence régionale). La raison en est le monopole même si l'ODEP s'en défend.

Plusieurs facteurs expliquent la faible performance logistique, notamment l'atomicité, l'informel et la polarisation du secteur. En effet, le secteur est atomisé et dominé par des micro-entreprises (90 % d'entre elles possèdent seulement 1 ou 2 camions, et seulement 50 entreprises dans tout le pays en possèdent plus de 20) qui ne montrent aucune structure financière ni commerciale. À cela s'ajoute un investissement faible ou presque nul pour l'amélioration ou le développement de l'entreprise (l'âge moyen de la flotte de camions est de 13 ans). Ainsi, les opérateurs souhaitant logistiquement s'installer

II.1.3. Expertise marocaine en cours de reconnaissance

Autre axe de développement du Royaume, l'expertise marocaine. De mieux en mieux formés, les Marocains voient leur expertise reconnue en Afrique dans de nombreux domaines, notamment au regard d'un bon rapport qualité-prix. D'après le directeur de SICPA Maroc, les marchés africains ont de plus en plus confiance dans l'expertise et le sérieux marocains et partagent la même vision de l'avenir que le Maroc. *Les ingénieurs marocains ont les mêmes compétences que leurs concurrents et ils ont cet avantage d'être plus proches culturellement. La notion de temps est plus proche entre les cultures d'Afrique subsaharienne et le Maroc* ». Le Royaume est ainsi disposé à partager son expertise dans des domaines tels que la réforme du secteur public ou encore le renforcement du champ d'activité du secteur privé (gestion déléguée, concession ou privatisation) et promouvoir son savoir-faire récent dans les domaines du transfert de technologies, de la recherche et développement et de l'innovation, les zones franches, les plateformes industrielles intégrées notamment celles dédiées à l'offshoring, les métiers de l'aéronautique, de l'automobile, des agropoles et halieupoles ainsi que celles consacrées au développement des énergies renouvelables.

Depuis une vingtaine d'années, le Maroc a entrepris tant bien que mal une série de réformes structurelles afin de mener son économie et son système financier aux standards internationaux. Les réformes entamées dans les années 90 ont permis de mettre en place un marché de capitaux fiable et «aligné sur les standards internationaux en matière de supervision et de réglementation». Ainsi, le secteur bancaire marocain, très sophistiqué, est particulièrement reconnu en Afrique. La présence des banques marocaines dans les pays en question rassure les autres opérateurs marocains et les incite à s'exporter. *« Cela permet aux entreprises marocaines d'ouvrir des comptes rapidement et sans garantie locale »*. Onze des 19 banques marocaines certifiées disposent d'actionnaires étrangers, observe la source, soulignant que les banques marocaines sont très actives en Afrique où elles sont présentes dans 18 pays.

II.2. Les faiblesses

Si la base et le potentiel pour que le Maroc devienne un hub régional sont là, il n'en demeure pas moins que des lacunes subsistent

domaine de la coopération économique et financière avec les pays partenaires africains. Plusieurs d'entre eux bénéficient ainsi d'une assistance financière destinée à la réalisation de microprojets à caractère économique et social dans des secteurs vitaux comme l'éducation, la santé et la petite hydraulique rurale (forage des puits et adductions d'eau).

Concernant la coopération régionale, le Maroc développe une politique de rapprochement avec l'UEMOA et la CEMAC. L'Accord Commercial et d'Investissement avec l'UEMOA a été paraphé fin 2008 après 8 ans de négociations et devrait être prochainement signé. S'agissant de la CEMAC, un projet d'Accord de libre échange est actuellement à l'étude par les deux parties.

Il semble évident que le développement qu'a connu l'infrastructure routière reliant le nord au sud et qui s'étend au-delà des frontières marocaines, via l'axe Rabat-Nouakchout-Dakar, avec les 1416 kilomètres d'autoroutes, les 700 kilomètres de voies express, est favorable à la stimulation des échanges entre le Maroc et l'Afrique. Le port Tanger Med, ainsi que les chantiers entrepris dans le transport ferroviaire, ont permis d'optimiser les échanges internationaux. À lui seul, le port de Tanger Med est une plateforme stratégique : il accueille 20 % du trafic mondial des conteneurs. Tanger Med fait office de hub pour les ports d'Afrique de l'Ouest, avec 40 % de ses échanges, la côte occidentale africaine est même de loin la première destination du trafic conteneurisé passant par le port marocain.

La libéralisation du ciel dans le cadre de l'accord Open sky de 2006 entre le Maroc et l'Union européenne, outre le grand nombre de lignes aériennes au départ de Casablanca vers l'Afrique. L'engagement du Maroc pour une intégration économique du continent africain, dans la mesure où il assure la connectivité logistique pour environ 30 pays africains. Casablanca est devenue un véritable hub aérien africain, ce qui permet de se déplacer relativement facilement en Afrique. « Il y a encore peu de temps », nous dit-il « pour se rendre depuis le Maroc vers une capitale d'ASS, il fallait passer par Paris ». Le futur câble optique qui va relier le Maroc au reste de l'Afrique atlantique va être également un accélérateur d'échanges.

l'eau, les infrastructures de base et l'aménagement urbain, les technologies de l'information, la gestion financière et bancaire.

Sur le plan diplomatique, Rabat a signé de précieux accords de partenariats avec plusieurs Etats africains, le Monde arabe, les Etats-Unis et l'Union européenne. Le Maroc a tissé un partenariat privilégié avec les pays européens à travers l'accord de libre-échange et le statut avancé, ce qui constitue un tremplin pour les investisseurs africains désireux de conquérir les marchés européens en partant de la plateforme marocaine. Rabat a signé des ALE avec 55 pays, soit 1 milliard de consommateurs, ce qui renforce la position du Royaume en tant que porte d'entrée aux investisseurs étrangers.

Concernant la coopération tripartite, son principe consiste à faire financer des projets d'infrastructure locaux par des donateurs du Nord et à en confier la réalisation à des pays africains. Ce mécanisme offre aux entreprises marocaines de belles opportunités pour faire valoir leur savoir-faire et se développer hors de leurs frontières. Ce mécanisme permet le partage des expériences et le transfert de technologie vers les pays africains. C'est dans ce cadre que le Maroc est engagé avec des pays comme la France, la Belgique, le Japon, l'UE, la FAO et d'autres agences de développement dans l'exécution de projets dans des pays africains. (ex: Le Programme Spécial pour la Sécurité Alimentaire engagé au Niger et au Burkina Faso avec la FAO).

Véritable levier de la coopération, l'Agence Marocaine de Coopération Internationale (AMCI), a été créée en 1986, dans le but d'en faire un outil souple, rapide et efficace d'exécution de la politique de coopération que se fixe le Gouvernement marocain. Le nombre total des étudiants africains poursuivant leurs études dans les établissements publics d'enseignement supérieur au titre de l'année académique 2009-2010 avoisine 7800 étudiants, dont 6500 boursiers, issus de 42 pays africains. Depuis 1990, plus de 15000 étudiants ont été formés au Maroc. L'approfondissement de la coopération universitaire et culturelle entre le Maroc et les pays de l'Afrique subsaharienne serait de nature à apporter un enrichissement durable et un rapprochement culturel favorisant le renforcement des liens entre les peuples et à encourager les flux d'investissement et de partenariat. Il convient de souligner par ailleurs que l'AMCI est de plus en plus sollicitée et engagée dans le

Cheikh Ahmed Tijânî) est un lieu mythique où tous les tijânîs rêvent de prier au moins une fois dans leur vie, est ville sainte et carrefour commercial réputé pour le sel, le sucre et les esclaves.

Le Maroc, de part son héritage colonial, partage la langue française avec les autres pays de l’Afrique francophone. Cela crée une certaine proximité puisque le français devient la langue de travail, des contrats. Les échanges, les partenariats et les associations s’en trouvent plus facilités.

II.1.2. Arsenal institutionnel

Le cadre institutionnel des relations entre le Maroc et l’Afrique Subsaharienne est caractérisé par deux types d’accords, bilatéraux (les conventions classiques fondées sur la clause de la “Nation la Plus Favorisée”; les conventions commerciales de type préférentiel ainsi que l’accord relatif au système global de préférences commerciales) et régionaux (un accord de commerce et d’investissement est en cours de signature avec l’Union Economique et Monétaire de l’Afrique de l’Ouest (UEMOA), es négociations sont actuellement en cours entre le Maroc et la Communauté Economique et Monétaire de l’Afrique Centrale (CEMAC), pour la conclusion d’un accord de libre-échange.

La politique étrangère marocaine a toujours été marquée par l’appui résolu et solidaire du Maroc à la lutte de libération des pays africains et à la consolidation de l’unité africaine. Le Maroc a été membre fondateur de l’Organisation de l’Unité Africaine, et leader du Groupe de Casablanca en 1963. Ainsi, en 2000, le Roi Mohammed VI a annulé la dette des pays les moins avancés (PMA) d’Afrique subsaharienne, a exonéré leurs produits de droits de douane à l’entrée du marché marocain, et a signé en 2004 avec plusieurs États (Bénin, Cameroun, Gabon, Niger et Sénégal) des conventions portant sur la « non-double imposition » et encourageant les investissements.

Les multiples visites royales effectuées par Sa Majesté le Roi Mohamed VI, depuis son intronisation, à de nombreux pays africains, ont créé une série d’accords de coopération dans différents domaines de développement économique, technique, social, culturel et humain, tels que la lutte contre la pauvreté et les maladies, l’agriculture et l’agroalimentaire, les pêches, l’éducation et la formation, la gestion de

appartenance à la zone MENA souligne parfaitement son encrage pluri-civilisationnel. Sur le plan historique, La naissance de la dynastie chérifienne au Maroc en 788 coïncide avec l'émergence d'un commerce fructueux à travers le Sahara qui reliera les empires soudanais médiévaux et les ports de la Méditerranée. empires sahéliens établis entre le fleuve Sénégal et le lac Tchad : empires du Ghana (VIIIe-XIIIe siècles), du Mali (XIIIe-XVIe siècles), du Songhai (moitié XIVe-XVIIe siècles). Au XIIème siècle le Maroc servait de carrefour commercial entre l'Europe et l'Afrique, une grande voie de commerce reliait le sud de l'Europe au Niger, via le Maroc. Le commerce transsaharien se servait de l'arabe et de son alphabet pour les échanges entre commerçants africains et arabes, notamment autour du fleuve Sénégal. Pendant tout le Moyen Âge, l'islam fut une religion de distinction sociale, du commerce et de lettrés.

Par ailleurs, le Maroc est aussi le seul pays du Maghreb à avoir eu des relations commerciales depuis des siècles avec l'Afrique subsaharienne, notamment via les routes commerciales partant de Sijilmasa au Tafilalet vers le sud de l'actuelle Mauritanie et allant jusqu'au au Ghana. L'arrivée des puissances coloniales déstructura le commerce africain et notamment transsaharien, en l'adaptant aux exigences des économies occidentales. Les liens humains étaient également présents, plusieurs tribus circulant dans l'ouest saharien ayant pour foyer historique le Maroc. . D'ailleurs, le nom du pays provient de la ville de Marrakech, ville fondée par Youssef Ibn Tachfin, premier roi de la dynastie des Almoravides. À l'origine, les Almoravides étaient un groupe berbère, les Sanhadja, qui vivaient sur le territoire actuel de la Mauritanie.

Enfin, le troisième lien évident était la reconnaissance du charisme religieux du Sultan du Maroc, qui était reconnu par un certain nombre de tribus *beydans* (maures) qui sont présentes aujourd'hui sur le territoire du Sahara occidental et de la Mauritanie. Les confréries soufies ont joué un rôle déterminant dans l'islamisation, notamment au Sénégal. Les deux confréries qui entrèrent le plus tôt au Sénégal par les routes du commerce furent la Qâdiriyya et la Tijâniyya. Cela a créé une affiliation spirituelle entre les pays africains et le Maroc. Le système d'allégeances et de solidarités intercommunautaires a créé des liens forts et donné lieu à des échanges commerciaux intenses. Fès (abritant le mausolée du

se sentent généralement peu soutenues par les actions des autorités marocaines destinées à promouvoir les échanges et les investissements.

Les différents accords qui sont censés protéger les investissements sont encore trop peu nombreux, ce qui freine la confiance des investisseurs marocains. Aucun des 1155 accords de promotion et de protection des investissements (APPI56) signés avec des pays d'ASS n'était ratifié début 2008, ce qui induit des risques pour les investisseurs. De plus, en 2009, seule la convention de non double imposition (CNDI) avec le Sénégal était entrée en vigueur, d'autres étaient signées mais non entrées en vigueur (Côte d'Ivoire, Gabon), celles avec le Soudan et l'Afrique du Sud prêtes à être signées et celle avec la Guinée était en cours de négociation.

Cela dit, le marché africain peut s'avérer porteur pour les entreprises exportatrices marocaines pourvu que celles-ci adoptent une stratégie d'adaptation à la demande d'importation de cette région. Toutefois, compte tenu du niveau du pouvoir d'achat des consommateurs africains, les entreprises marocaines, ciblant le marché africain, devraient privilégier une stratégie de pénétration basée sur des considérations de coûts (Cost leadership) que permettrait le recours à la production de masse de qualité faible ou moyenne, notamment au niveau de la filière textile.

Section II. Le Maroc un hub économique : les atouts et les faiblesses

Étant la deuxième zone géographique la plus dynamique en termes de croissance après l'Asie, et ayant un marché dont la croissance est estimée à plus de 300 milliards d'euros par an d'ici 2020, l'Afrique est plus que jamais l'objet de toutes les convoitises. Le Royaume chérifien peut-il en profiter ? Au regard du potentiel c'est possible, mais il ne peut être concrétisé que si les faiblesses sont surmontées.

II.1 Les atouts

II.1.1. Proximité géographique et culturelle

Sur le plan géographique, le Maroc est à 14 km de l'Europe et une partie (60%) de son territoire est située entre le Maghreb, le Sahara et le Sahel, du sud d'Agadir au sud de la Mauritanie. Son

Afrique, où 31 % seulement de la population disposent d'un accès à l'électricité, ce qui constitue le pourcentage le plus faible au monde. De plus, L'Afrique compte 15% de la population mondiale, mais ne représente que 3% de la consommation d'énergie primaire de la planète. Des investissements dans ce secteur peuvent donc être fructueux surtout que le continent présente un potentiel énergétique énorme.

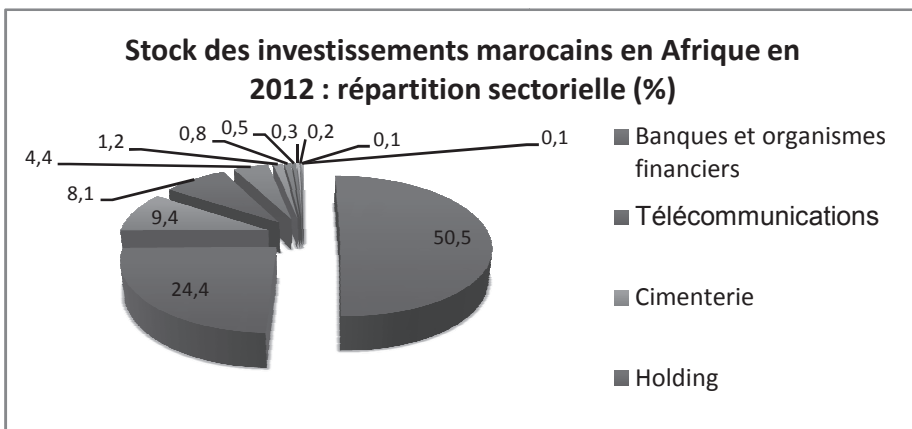
- Banques et finance : Avec seulement 10% de la population bancarisée et un secteur financier en croissance à deux chiffres, la bancarisation, les technologies de dématérialisation et l'assurance offrent aujourd'hui des perspectives d'emplois et de croissance importants sur le continent.

- Agriculture et agroalimentaire : l'agriculture constitue aujourd'hui la première source d'emplois et de revenus pour plus de 2/3 de la population africaine. Les ventes de produits agricoles sur le marché africain n'ont pas dépassé 1,5% de nos exportations globales de ces produits. Des opportunités de perfectionnement existent aujourd'hui à tous les stades de la chaîne de valeur agricole, de l'approvisionnement à la production en passant par le stockage, la transformation, le transport et la vente.

- Industrie : En tirant parti de son avantage compétitif sur les niveaux de salaires, l'industrie représente aujourd'hui un levier de croissance majeur pour le continent. L'essentiel des achats africains de textiles effectués auprès de la Chine, de l'Inde et de la France. Le Maroc est faiblement présent sur le marché africain, sa part de marché ne représente que 0,2% des importations de textile-habillement de cette région. Concernant les produits chimiques, les exportations marocaines à destination de l'Afrique subsaharienne, n'ont représenté que 0,8% des importations globales de l'Afrique de ces produits.

La présence accrue des entreprises marocaines au sud du Sahara a été plus renforcée grâce à la volonté politique. Les entreprises, contrairement à ce que l'on pense, rechignent encore beaucoup à investir ou être présent au sud du Sahara. De plus, la mésaventure de la RAM lors de son retrait d'Air Sénégal International (ASI53), où les intérêts de la grande compagnie d'aviation ont été en partie sacrifiés sur l'autel des bonnes relations maroco-sénégalaises, fait évidemment beaucoup réfléchir les managers des entreprises marocaines. Les PME marocaines

Au cours des deux dernières années, l'investissement dans le secteur immobilier prend de l'ampleur, sa part passe de 7,5% en 2012 à 19,6% en 2013. L'industrie, les mines, les services et l'agroalimentaire sont également en train de prendre pieds. Entre 2008 et 2012, les plus gros investissements ont été réalisés dans le ciment, le holding, l'industrie et les services¹.



Source : Office des changes 2013

Parallèlement il existe plusieurs gisements de croissance et opportunités d'investissement en Afrique :

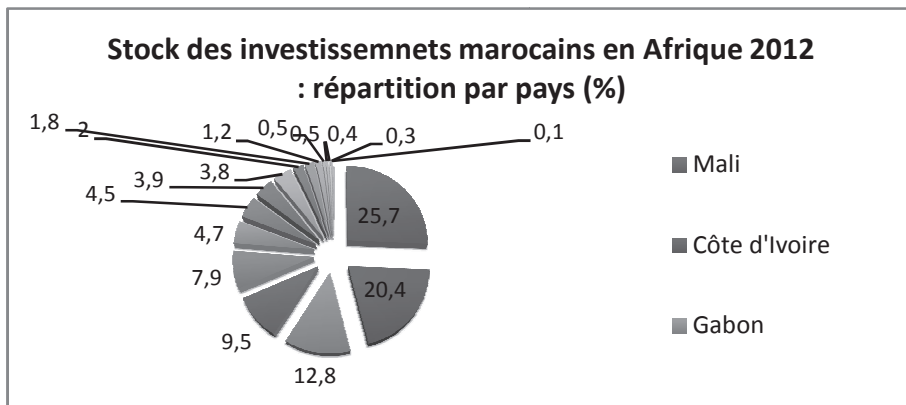
- Infrastructures : le continent accumule un déficit de financement des équipements d'au moins 31 milliards de dollars par an. Les nouveaux modes de financement, associant secteur public et secteur privé, offrent aujourd'hui de réelles perspectives de retour sur investissement.

- Énergie : Le continent présente d'importantes carences en énergies et particulièrement en matière d'électricité. Le nombre de personnes n'ayant pas accès à l'électricité est aujourd'hui estimé à 1,4 milliard de personnes dont environ 585 millions (42 %) vivent en

¹ Les banques, les télécommunications, les mines et tout récemment l'immobilier et le transport concentrent l'essentiel des flux vers cette région. Des flux, qui s'effectuent, pour la majorité, sous forme de prises de participation. Mais certains groupes s'orientent vers la mise en place d'unités de production ou de distribution (ciment, matériel électrique et engrais).

investissements réalisés en 2012 et 2013 place la Côte d'Ivoire en tête des destinataires avec 52% des flux. Pour les autres pays, le Cameroun a occupé le premier rang en 2011 avec 47,7% et le Mali avec 54% durant les années 2009 et 2010. Ce dernier pays tient toutefois la tête du peloton en termes de l'encours global arrêté en 2012: 25,5%. Les investissements effectués dans les pays de l'Afrique subsaharienne interviennent pour une large part dans les investissements directs marocains en Afrique (97,8% en 2013 et 93,3% en 2012). Très clairement, l'Afrique subsaharienne est la principale destination des investissements directs marocains à l'étranger.

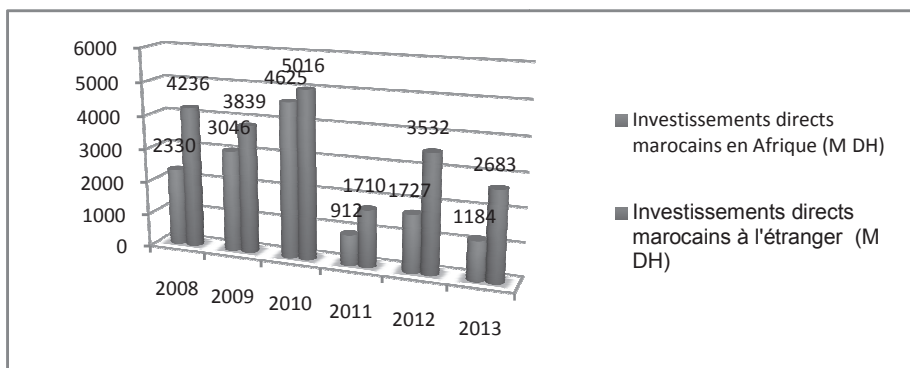
Par pays, en termes de stock, le Mali est le premier pays récepteur d'investissements marocains en Afrique en 2012 avec 2,2Mds DH ou 25,5%. Il est suivi de la Côte d'Ivoire avec un encours de 1,7Md DH ou 20% et du Gabon (1,1Md DH ou 12,9%). L'encours de ces trois pays représente 58,8% du stock des investissements directs marocains en Afrique.



Source : Office des changes 2013

Les capitaux marocains s'orientent vers plusieurs secteurs, mais ils restent concentrés dans l'activité bancaire et les télécoms. Au cours des cinq dernières années, le secteur bancaire a occupé la première position avec une moyenne variant entre 75 et 90% du total des investissements. Son stock est évalué à 4,3 milliards en 2012. Une position ramenée à 56,3% en 2013. Les télécommunications tiennent le second rang avec un encours global de plus de 2 milliards de DH.

et le premier en Afrique de l'Ouest, avec un volume d'IDE dépassant les 2 milliards de dollars par an depuis 2008. Cette nouvelle dynamique favorisée, entre autres, par la libéralisation progressive de la réglementation des changes permettant notamment aux résidents d'investir en Afrique jusqu'à 100 Millions de dirhams (MDH). Les investissements directs marocains en Afrique ont atteint leur niveau record en 2010 avec 4,6 Milliards de dirhams (Mds DH), représentant ainsi 92,2% du total des investissements directs marocains à l'étranger. Au cours des cinq dernières années (2009 à 2013), les entreprises marocaines y auront investi 11,35 milliards de dirhams sur un volume total de 16,28 milliards d'IDE. En gros, sur 3 dirhams investis à l'étranger, 2 sont placés par les opérateurs marocains dans les pays africains.



Source DPEF 2012

À fin 2012, le stock des investissements directs marocains réalisés en Afrique a atteint 8,5Mds DH, en augmentation de 3,7% contre une augmentation de 5% en 2011. Sa part dans le total des investissements directs marocains à l'étranger s'élève en 2012 à 46,8%, une part qui demeure relativement stable d'une année à l'autre.

Selon les données provisoires de l'année 2013, les investissements directs marocains en Afrique s'établissent à 1,2 Md DH et représentent 44,1% du total des investissements directs marocains à l'étranger. Les chiffres provisoires de l'année 2013 font état d'un flux de 1,2 milliard de DH. La répartition par pays des

est l'un des pays les plus importants d'Afrique en matière de commerce et d'investissement. Par ailleurs, certains accords sont signés sans application effective, ou encore limités à quelques listes de produits.

- Une faible connexion terrestre ou maritime entre le Maroc et les pays d'Afrique subsaharienne, qui pose un problème quant aux coûts supplémentaires et délais de livraison. En général, l'Afrique subsaharienne affiche les coûts de transport les plus élevés au monde. Par exemple, le transport d'une voiture d'Addis-Abeba à Abidjan coûte 5000 dollars. Il ne coûterait par contre que 1500 dollars au départ du Japon.

- Un manque de diversification de la production et de l'offre exportable ainsi qu'une absence de complémentarité entre les profils de productions. Les pays africains produisent et exportent généralement des produits similaires de base agricoles et miniers et importent essentiellement des produits manufacturés.

- Un manque de financement du commerce extérieur avec absence, ou faiblesse des services et produits des systèmes d'assurance à l'exportation dans la plupart des pays africains subsahariens en raison de l'incertitude, de l'instabilité et des grands risques caractérisant certains pays.

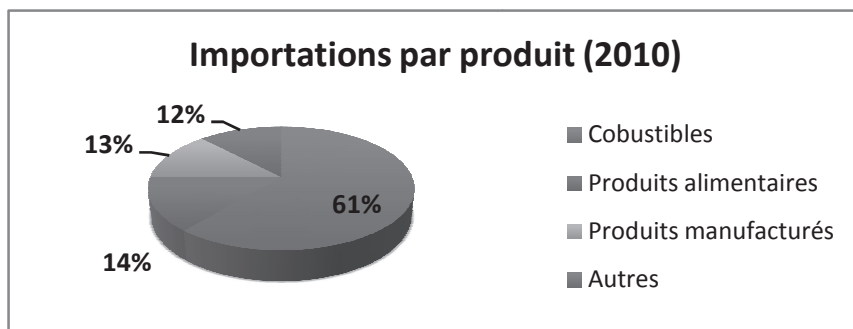
- Des réglementations douanières contraignantes caractérisées par leur faible transparence et leurs procédures à la fois nombreuses, lentes et coûteuses en raison, notamment, de l'absence ou du caractère archaïque des technologies de l'information et de la communication.

- Les mesures non-tarifaires, comme les certificats d'importation, les contrôles-qualité imposés parfois aux importations de manière discriminatoire et la multiplicité des régimes fiscaux entre les pays, sont de nature à augmenter les coûts de transaction afférents aux échanges extérieurs, avec un effet négatif sur la compétitivité des industries nationales et sur le volume des échanges.

I.3 Investissements marocains en Afrique

Depuis plusieurs années, l'on a assisté à une série d'investissements d'entreprises marocaines au sud du Sahara, sous forme de création/rachat de filiales. Le Maroc est ainsi devenu le deuxième investisseur africain sur le continent après l'Afrique du Sud

Les achats par le Maroc de produits provenant de l’Afrique subsaharienne ont plus que doublé entre 2000 et 2010, passant de 2,1 à 4,5 milliards dirhams. Toutefois, ils ne représentent que 1,5% des importations globales du Maroc en 2010.



Source DPEF 2012

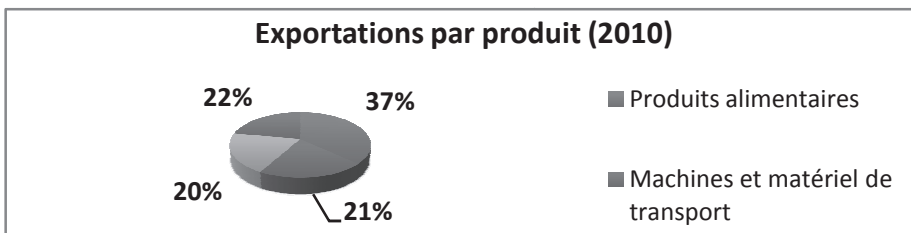
À remarquer, par ailleurs, qu’un seul produit représente parfois l’essentiel des importations du Maroc provenant d’un pays subsaharien. C’est le cas par exemple du gaz de pétrole qui, en 2009, représentait environ 99% des importations du Maroc en provenance de la Guinée équatoriale.

Par principaux produits, on remarque la domination des «combustibles minéraux, huiles minérales » qui représentent plus de la moitié des importations globales. Ils sont suivis par « la Fonte, fer et acier » (5%), les « Bois, charbon de bois et ouvrages en bois » (3,7%), les «résidus, déchets des industries alimentaires» (3,1%), les «fruits comestibles, écorces d'agrumes ou de melons » (2,6%), les « produits chimiques inorganiques, composés inorganiques/organiques de métaux précieux » (2,4%), le « coton » (2,3%),

Malgré une amélioration des relations commerciales entre le Maroc et l’Afrique subsaharienne au cours des dernières années, elles demeurent faibles compte tenu des ressources existantes et du potentiel de développement du commerce entre les deux parties. Plusieurs facteurs expliquent cette faiblesse :

- Le cadre institutionnel facilitant les échanges commerciaux entre le Maroc et certains pays africains, relativement incomplet. C’est le cas, par exemple, des pays d’Afrique Australe comme l’Afrique du sud, qui

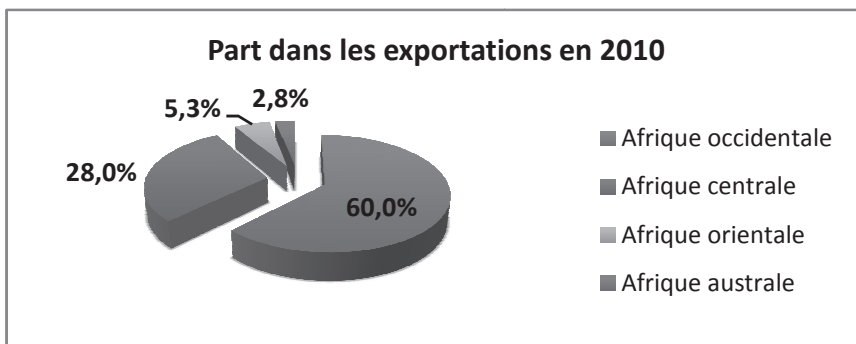
Pour les importations, l’Afrique du sud est le principal partenaire au niveau de l’Afrique australe; la Côte d’Ivoire et la Guinée pour l’Afrique occidentale, la Guinée équatoriale et le Gabon en Afrique centrale et Madagascar pour l’Afrique orientale. L’examen par groupe de produits en 2010 fait ressortir l’importante part des produits alimentaires (37%), suivie par les produits chimiques ainsi que les machines et matériels de transport qui représentent respectivement 20% et 21% du total des exportations marocaines vers l’Afrique subsaharienne.



Source DPEF 2012

Il y a lieu de remarquer que les exportations du Maroc ont été marquées ces dernières années par la présence d’un nombre de plus en plus important de produits manufacturés, comme les fils et câbles électriques, les voitures industrielles telles que les véhicules neufs pour marchandises (camions citernes, ...) ainsi que les machines et appareils divers. Cependant, malgré cette hausse, les exportations vers ces pays restent dominées par les produits d’origine animale, végétale et minérale. C’est le cas, notamment, des conserves de poissons, des engrais, des épices, etc. Sur le plan sectoriel, le Maroc a amélioré son positionnement sur le marché des produits alimentaires. Sa part est passée en effet de 0,5% en 2000 à 0,9% en 2010. De même, sa part sur le marché des produits chimiques a progressé de 0,1% à près de 0,5% sur la même période. En revanche, celle des produits manufacturés est demeurée quasi-stable autour de 0,1%.

Les échanges commerciaux entre le Maroc et l’Afrique subsaharienne se concentrent encore fortement sur l’Afrique de l’Ouest (CEDAO et UEMOA représentant 80% des exportations à l’ASS) et les principaux clients du Royaume sont le Sénégal, la Côte d’Ivoire, la Guinée équatoriale, le Nigéria, le Ghana ou encore la Mauritanie.



Source : DPEF 2012

Les échanges commerciaux avec l'ASS se caractérisent par leur forte polarisation géographique puisque 67% des importations sont fournies par 3 pays (Afrique du Sud, Gabon, Nigéria) et ces cinq pays absorbent 41% du total des exportations marocaines vers cette région. Sur le plan géographique, l'Afrique du Sud est de loin le premier pays d'Afrique subsaharienne fournisseur de biens pour le Maroc. Il a contribué à plus de la moitié de ces acquisitions (51,8%). Les "houilles non agglomérées" représentent plus du 3/4 des achats du Maroc provenant de ce pays. Elles sont suivies par "les voitures industrielles" (7%). Le reste des importations est concentré sur les pays de la région de l'ouest, parmi lesquels on retrouve le Gabon avec 7,8% des importations totales du Maroc, le Nigeria (7,3%) et la Côte d'Ivoire (4,6%). D'une manière générale, les importations marocaines de l'Afrique subsaharienne sont constituées dans leur majorité de produits de base (87%). En particulier, les combustibles représentent 61%, les produits alimentaires (14%) et les produits manufacturés (13%).

Le Maroc exporte surtout vers le Sénégal, la Mauritanie, la Côte d'Ivoire, la Guinée équatoriale et le Nigeria. Ces cinq pays absorbent 41% du total des exportations marocaines vers cette région. Par région, plus de 60% des exportations marocaines vers l'Afrique subsaharienne sont destinées à l'Afrique occidentale, suivie par l'Afrique centrale (28%), l'Afrique orientale (5,3%) et l'Afrique australe (2,8%).

0,40%, mais son poids commercial demeure faible dans cette région comparativement à l'Afrique du Sud et au Nigéria, détenant respectivement 4,2% et 2,8% respectivement du marché subsaharien.

I.2. Ventilation géographique et sectorielle des échanges avec l'ASS

En général, les performances marocaines restent fragiles : étant donné le poids des matières premières (les phosphates) et des produits agricoles dans les exportations vers l'Afrique subsaharienne (57% du total en 2010), le chiffre d'affaires du Royaume est fortement dépendant des fluctuations de la demande mondiale et du cours des matières premières. Cette fragilité rend la diversification de l'offre export indispensable et l'on prépare aujourd'hui l'émergence de nouveaux secteurs tels que l'aéronautique, l'automobile, les produits pharmaceutiques et l'électronique.

Si l'on considère les exportations par zone économique, plus de 50% de celles-ci en 2010 sont destinées à la Communauté Economique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO). L'Union Économique et Monétaire de l'Afrique de l'ouest (UEMOA) représente quant à elle 34% du total des exportations marocaines vers l'Afrique subsaharienne, suivie par la Communauté économique des États de l'Afrique centrale (CEEAC) (28,3%), la Communauté de développement d'Afrique australe (CDAA) (10,4%) et la Communauté de l'Afrique de l'Est (CAE) avec 3%¹.

¹ CEDEAO : Bénin, Burkina Faso, Cap-Vert, Côte d'Ivoire, Gambie, Ghana, Guinée, Guinée-Bissau, Liberia, Mali, Niger, Nigéria, Sénégal, Sierra Leone, Togo.
UEMOA : Benin, Burkina Faso, Côte d'Ivoire, Guinée-Bissau, Mali, Niger, Sénégal, Togo.

CEEAC : Angola, Burundi, Cameroun, République centrafricaine, Tchad, République du Congo, République démocratique du Congo, Guinée équatoriale, Gabon, Rwanda.

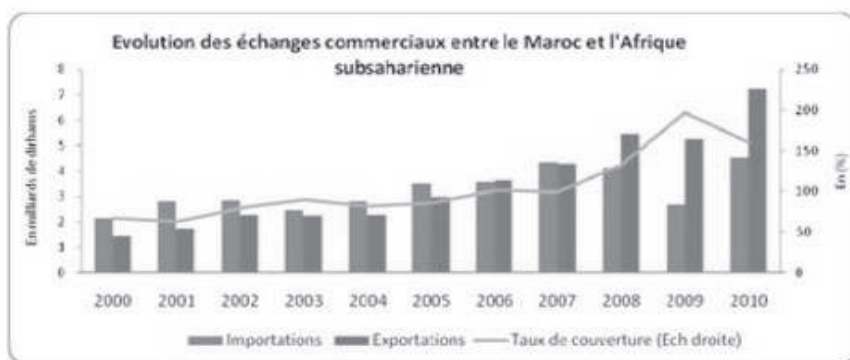
CDAA : Angola, Botswana, Lesotho, République démocratique du Congo, Malawi, Maurice, Mozambique, Namibie, Seychelles, Afrique du Sud, Swaziland, Tanzanie, Zambie, Zimbabwe.

CAE : Burundi, Kenya, Rwanda, Ouganda, Tanzanie.

importations, les produits agricoles bruts et les produits énergétiques sont les deux postes les plus importants.

Un autre élément à souligner, qui n'apparaît pas dans les chiffres bruts, une part non négligeable des exportations marocaines à destination de l'ASS vient d'entreprises étrangères installées sur le territoire marocain. Ces exportations sont sensibles notamment dans le domaine des fils et câbles électriques ainsi que les équipements industriels. De plus, les investissements sur le territoire marocain procèdent beaucoup plus d'un processus de délocalisation que d'une installation dans un pays qui servirait de marche-pied vers l'Afrique de l'Ouest¹.

Les échanges entre le Maroc et l'ASS sont passés de 3,6 à 16,3 milliards de dirhams sur la période 2000-2012 et ont dégagé un excédent commercial de 9,1 milliards de dirhams en 2012, contre un déficit de 7,2 millions en 2000. Certes, ces volumes sont encore réduits — ils ne représentent que 2,9% des échanges globaux du Maroc en 2010 — mais laissent entrevoir une dynamique prometteuse puisque le poids de la région subsaharienne est passé de 50 à 72% du volume des exportations vers l'Afrique.



Source : Office des Changes

La part du Maroc au niveau du marché de l'Afrique subsaharienne a progressé entre 2000 et 2012, passant de 0,14% à

¹ Cette constatation va à l'encontre du discours officiel marocain qui affirme que le pays pourrait devenir une plate-forme d'exportation vers les marchés africains. Ce discours, est, à l'état actuel, plus une ambition qu'une réalité.

commercial du Maroc avec l'Afrique subsaharienne est excédentaire (ASS) de 2,7 milliards en 2010. L'objectif affiché est ainsi de rééquilibrer la part de l'Afrique dans les exportations marocaines à hauteur de 20% en 2018. La part de l'Afrique subsaharienne, qui représentait, en 2000, la moitié environ des exportations totales du Maroc vers le continent, a atteint les 2/3 en 2010. Celle de l'Afrique du nord a baissé de 51% à 35%. Inversement, les importations en provenance de l'Afrique sub-saharienne se développent moins rapidement que celles originaires de l'Afrique du Nord.

Si l'on observe le détail des échanges avec l'ASS de l'année 2008, l'on peut avoir une meilleure idée des complémentarités économiques. Ainsi, les cinq premiers postes d'importations depuis l'ASS furent : « charbon et coke » ; « bois » ; « véhicules industriels » ; « coton » et « produits alimentaires divers ». En 2013, Les importations marocaines en provenance de l'Afrique subsaharienne sont constituées principalement d'alimentation, boissons et tabacs (35%), d'énergie et lubrifiants (31%), de demi-produits (13%) et de produits bruts d'origine animale et végétale (12%).

Du côté des exportations, les cinq premiers postes furent : « lubrifiants » ; « conserves de poissons » ; « produits finis divers et équipement industriel » ; « produits alimentaires divers » et « produits énergétiques divers ». En 2013, elles sont composées essentiellement d'alimentation, boissons et tabacs (33%), de demi-produits (22%), d'énergie et lubrifiants (16%) et de produits finis d'équipement industriel (14%). Globalement, hors énergie, la structure des échanges entre le Maroc et ses partenaires africains est restée stable sur la dernière décennie et se concentre toujours sur les mêmes catégories de produits.

Évidemment, une photographie des échanges une année donnée ne saurait totalement rendre compte de la nature de ces échanges mais nous pouvons tout de même remarquer que l'on retrouve une configuration presque typique des échanges nord-sud avec un Maroc qui exporte des produits finis et qui reçoit de l'ASS des produits non transformés. En effet, si l'on regarde la période 1990-2004, la chimie, le textile, les produits industriels et les produits agroalimentaires constituent l'essentiel des exportations alors que du côté des

enfin compris que son avenir et ses perspectives de développement sont étroitement liés à ses efforts de repositionnement sur la carte géoéconomique mondiale, notamment en se positionnant comme une porte d'accès non seulement vers l'Afrique, mais aussi vers les marchés européens, asiatiques, du Moyen-Orient. Mais le Maroc a-t-il les moyens de ses ambitions? Peut-il devenir un hub économique régional?

Section I. État des relations économiques entre le Maroc et l'Afrique

I.1. Les échanges commerciaux avec l'Afrique : un gros potentiel en devenir

Malgré leur nette progression sur la dernière décennie, les échanges commerciaux du Maroc avec les pays africains reproduisent les mêmes faiblesses qui caractérisent les relations commerciales entre les pays du Sud.

Les échanges commerciaux du royaume avec l'Afrique ont augmenté ces dernières années de 20%, soit une hausse de plus de 1,5 milliard de dollars. Le taux de couverture s'est amélioré ces dernières années puisqu'il est passé de 38% à 60% en 2011. Cela est imputable à l'évolution croissante des exportations. Cependant à fin 2011, la balance commerciale du Maroc avec l'Afrique reste déficitaire de 7,6 Mds de MAD.

	2007	2008	2009	2010	2011
Exportations à destination de l'Afrique (Mds DH)	6,24	7,9	8,25	10,8	11,42
Importations en provenance de l'Afrique (Mds DH)	16,36	17,38	13,7	17,6	19
Solde (Mds DH)	-10,12	-9,5	-5,45	-6,8	-7,61
Taux de couverture %	38,1	45,4	60,2	61,3	60

Source : DEPF 2012

Ce déficit est du au solde négatif des échanges avec l'Afrique du Nord (12 milliards de dirhams environ en 2010), alors que le solde

atteindra près de 62% à l'horizon 2050, soit près d'un milliard de citoyens. Par ailleurs, en 2014, on note 106 millions d'africains qui disposent d'un revenu annuel de plus de 5000\$. Fait très intéressant est l'émergence de la classe moyenne (définie comme la part de la population gagnant entre 2 et 20 dollars par jour en 2010) qui devrait passer de 355 millions d'individus (34 % de la population) à 1,1 milliard (42 % de la population) d'ici 2060. D'ici à 2020, selon un rapport du McKinsey Global Institute, le PIB passera à 1800 Mds d'euros, 128 millions de ménages y auront un revenu régulier et les dépenses de consommation annuelles tourneront autour de 970 milliards d'euros. Les dépenses de consommation de la classe moyenne ont atteint un montant estimé à 680 milliards de dollars en 2008, c'est-à-dire quasiment le quart du PIB de l'Afrique. D'ici 2030, ce chiffre devrait atteindre 2 200 milliards de dollars, l'Afrique représentant alors environ 3 % de la consommation mondiale.

Avec ce gigantesque potentiel démographique, l'émergence d'une classe moyenne de taille critique, et pourrait jouer un rôle social stabilisateur et contribuer à élargir de manière significative le marché intérieur, l'Afrique devient le territoire à conquérir.

Le Maroc qui a pris conscience du potentiel de l'Afrique depuis longtemps souhaite capitaliser sur sa position géostratégique pour devenir la plaque tournante du continent pour l'investissement et le partenariat ». Il pourrait être le partenaire idéal pour les grandes forces économiques internationales souhaitant tenter l'aventure africaine de l'investissement et du partenariat.

Certes, l'essentiel des échanges du royaume s'effectue encore avec le continent européen qui assure 57,6 % de ses imports et 65,3 % de ses exports. Mais la crise de 2008-2009, bien qu'elle n'ait pas directement touché le Maroc, a révélé les effets néfastes de cette trop grande dépendance et la nécessité de diversifier les partenariats internationaux. Les secteurs du textile et du cuir, agroalimentaire et automobile – près de 40 % des exportations – ont particulièrement souffert de la baisse de la consommation européenne. Alors que le pays continuait d'enregistrer une croissance forte (+ 4,9 % en 2009), la participation du Maroc au commerce mondial s'est contractée face à ses concurrents émergents comme le Brésil et la Chine. Après que son principal partenaire économique est entré en récession, le Maroc a

Le Maroc peut-il devenir un hub économique pour l'Afrique?

Hicham EL MOUSSAOUI¹

Introduction

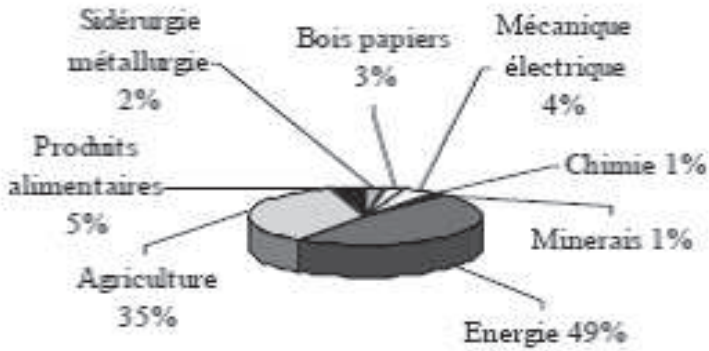
Depuis le début des années 2000, de grands changements s'opèrent sur le continent africain en liaison avec d'une part la hausse des prix des matières premières, dont l'Afrique est particulièrement bien pourvue, associée à la baisse des tarifs des produits manufacturés, dont elle est un importateur net, et d'autre part, la croissance de la demande intérieure en liaison avec la poussée démographique qui alimente de nouveaux besoins en alimentation, en énergie, en biens d'équipement durables, en automobile, en technologies de l'information et de la communication, etc...

Ces derniers temps, on parle souvent de l'Afrique surtout après que la crise financière et économique ait fait vaciller les puissances économiques traditionnelles (UE, USA). Suite à cette crise, les cartes économiques ont été redistribuées et l'on assiste à une redéfinition du nouvel ordre mondial surtout que tout le monde a compris que le centre de gravité de la croissance s'est déplacé des Amériques et de l'Europe vers l'Asie et plus récemment l'Afrique.

Plusieurs données indiquent que l'Afrique présente le potentiel d'un futur eldorado. Ainsi, la population africaine sera multipliée par plus de 2 à horizon 2050 et restera relativement jeune. Ainsi, de 1,075 milliards d'habitants en 2012, la population africaine passera à 2,2 Mds en 2050, soit près du 1/4 de la population mondiale. Une population dominée par les jeunes, puisqu'en 2010, l'âge médian est de 19,7 ans contre 29 ans dans le monde. En 2050, la moitié de la population africaine sera âgée de moins de 26 ans. Alors que le taux d'urbanisation en 2012 se situe autour de 40% en moyenne, il

¹ Maître de conférences à l'Université Sultan Moulay Slimane et Directeur du Projet www.libreafrique.org, projet francophone de la Fondation ATLAS pour la recherche économique, Washington C.D

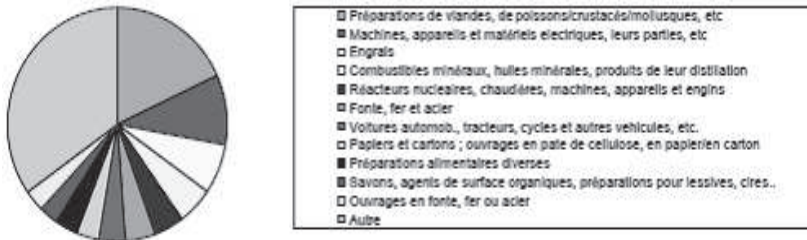
Structure des importations (Moyenne 98-08)



Source : Chelem, calcul DEPF

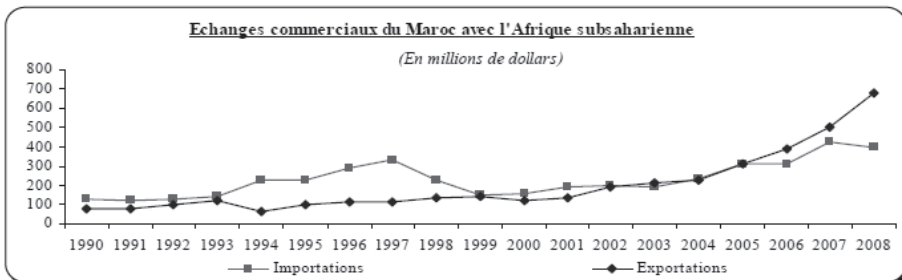
Annexe 4 : les exportations marocaines en Afrique

Figure 2. Exportations marocaines en Afrique (2008)



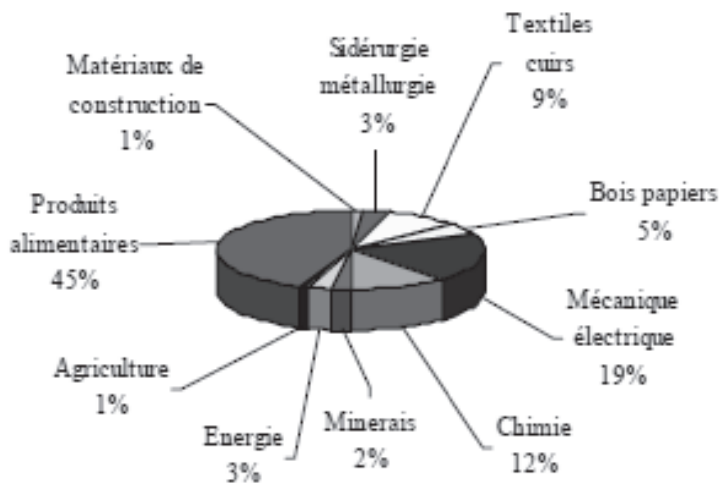
Source: UN COMTRADE, 2010

Annexe 3 : évolution des échanges entre le Maroc et ses principaux partenaires africains



Source : Chelem

Structure des exportations (Moyenne 98-08)



Source : Chelem, calcul DEPF

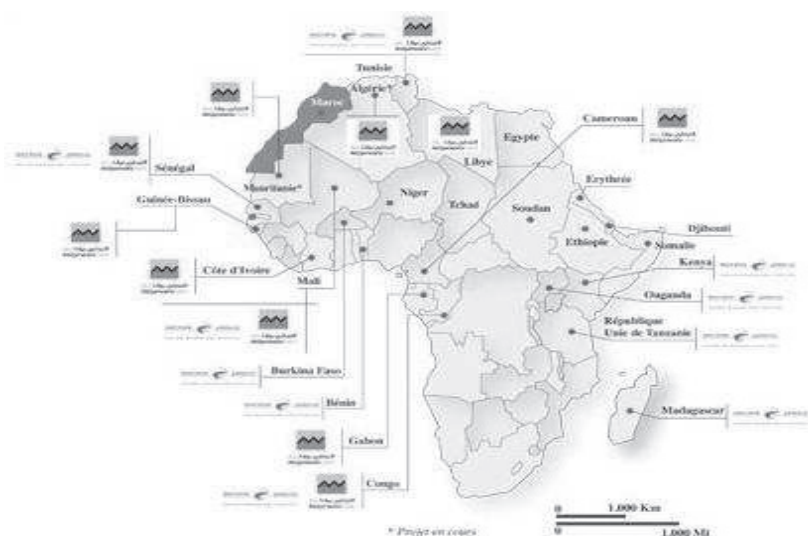
Annexes

Figure 1 : Conventions commerciales et tarifaires entre le Maroc et ses partenaires africains

<i>Pays</i>	<i>Date signature</i>	<i>Date d'entrée en vigueur</i>	<i>Nature de l'accord</i>	<i>Observations</i>
Sénégal	13-02-1963	13-02-1963	Commercial	Protocole additionnel en 1981
Gabon	17-10-1972	13-10-1974	Commercial	
Niger	07-11-1982	11-03-1993	Commercial	
Côte d'Ivoire	22-09-1973	16-12-1980	Commercial et tarifaire	
Nigeria	04-04-1977	05-07-1978	Commercial	
Cameroun	16-04-1987	28-05-1993	Commercial	
Mali	17-09-1987	29-04-2003	Commercial	
Angola	06-10-1988	23-10-1989	Commercial	
Bénin	07-03-1991		Commercial	En cours (Ratification requise)
Burkina Faso	26-06-1996		Commercial	En cours (Ratification requise)
RD du Congo	18-09-1996		Commercial	En cours (Ratification requise)
Tchad	04-12-1997	15-02-2000	commercial et douanier	
Guinée	12-04-1997	09-07-2003	Commercial et tarifaire	
Sénégal	01-03-2002	19-05-2006	non double imposition	

Source : Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération

Annexe 2 : cartographie du réseau AWB en Afrique



Les filiales africaines de l'AWB et de la BMCE. (source: L'Economiste)

www.jeuneafrique.com

<http://www.lematin.ma/>

<http://www.leconomiste.com/>

<http://www.lesafriques.com>

Ministère des affaires étrangères et de la coopération :

<http://www.maec.gov.ma/>

Ministères des finances et de la privatisation : <http://www.finances.gov.ma/>

Office des changes : <http://www.oc.gov.ma/>

Iba Der Thiam, « L'Unité Africaine », conférence donnée à la Cité Universitaire de Rabat le 24 novembre 2000

IFRI Institut français des relations internationale : Centre des Études économiques – ifri.org

L. Marfaing, S. Wippel (dir.), Les Relations transsahariennes à l'époque contemporaine : un espace en constante mutation, Paris, Khartala, 2003.

Ministère des finances et de la privatisation-Direction des Études et des Prévisions Financières « *Le positionnement économique du Maroc en Afrique - Bilan et perspectives -* » juillet 2006

Ministère des finances et de la privatisation : Direction des Études et des Prévisions Financières « *Point sur les relations du Maroc avec les pays de l'Afrique Subsaharienne* » mai 2010

Ministère canadien des Affaires Etrangères et du Commerce International : Commerce et investissement en Afrique subsaharienne, août 2004.

Philippe Hugon (présidé par) «Les priorités de la coopération pour l'Afrique subsaharienne et le nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD) ; Rapport du groupe de travail » avril 2002.

Nation-Unies : Commission Economique pour l'Afrique (CEA): "Aperçu des conditions économiques et sociales en Afrique en 2009". Lilongwe (Malawi) 25 – 28 mars 2010

Nezha Alaoui « Le Maghreb dans son environnement régional et international : La projection économique des pays du Maghreb sur l'Afrique subsaharienne » (2010)

Chelem

Base de données Chelem.

<http://www.cepii.fr/francgraph/doctravail/resumes/2008/dt08-09.htm>

Site internet visités

L'Agence Marocaine de Coopération Internationale (Amci) : <http://www.amci.ma/>

Institut des études africaines rabat : <http://iea.um5s.ac.ma/>

<http://www.lavieeco.com>

Bibliographie

Alaoui M'Hammdi Nezha (MAEC) « Coopération économique et financière Maroc/Afrique et perspectives de son développement » Journée d'Etudes de l'IRES, Rabat 20 juillet 2010.

Alain Antil, Le royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique subsaharienne, étude réalisée par l'Institut Français des Relations Internationales (IFRI) en novembre 2003

Abdallah Saâf, « Le Maroc et l'Afrique après l'indépendance », publication de l'institut des Etudes Africaines, Rabat, 1996

Abdelaziz Barre, « La politique marocaine de coopération en Afrique. Essai de bilan » in Abdallah Saâf : Le Maroc et l'Afrique après l'indépendance, publication de l'institut des Etudes Africaines, Rabat, 1996

B. Jari « L'histoire des relations commerciales entre le Maroc et l'Afrique : rôle du commerce transsaharien dans le processus panafricain », conférence sous-régionale pour l'Afrique du Nord : Dakar, Conseil pour le développement de la recherche en sciences sociales en Afrique (CODESRIA), 27-28 septembre 2003.

Ernesto Hernández-Catá : Croissance et investissement en Afrique subsaharienne : Que peut on faire? Finances & Développement / Décembre 2000.

Fonds Monétaire International (FMI) : Perspectives économiques régionales : Afrique subsaharienne, mai 2006.

Gumisai Mutume : Stimuler le commerce intra-africain, «Afrique relance», septembre 2002

Gumisai Mutume : Ce que Doha signifie pour l'Afrique, «Afrique relance», décembre 2001

Hamid Aqerrout : Le périple royal en Afrique : impulser la coopération Sud-Sud ; Février 2005

prioritaires, le Maroc s'attache à développer une stratégie de coopération tripartite, qui consiste à canaliser les fonds d'aide mis à disposition dans le cadre de programmes internationaux pour le financement de projets d'infrastructures ou de développement socio-économique dans un ou plusieurs pays africains et à en confier la maîtrise d'œuvre à des entreprises marocaines (bureaux d'études, entreprises de génie civil, prestataires de services...).

Conclusion

Voyant dans l'approfondissement des relations économiques, le moyen de renouer avec son voisinage africain, le Maroc parvient à mettre sur pied une véritable diplomatie économique associant étroitement les secteurs public et privé.

La dynamique des relations économique et financière entre le Maroc et les pays de l'Afrique témoigne de la volonté et l'intérêt du Maroc à rééquilibrer ses relations avec ces partenaires du Sud. Cet intérêt croissant est justifié autant par la nécessité d'offrir aux investisseurs marocains des marchés alternatifs, qui serviraient de base arrière pour faire face à l'intensité de la concurrence sur les marchés traditionnels, que par la participation effective du capital marocain dans les grands chantiers ouverts en Afrique dont les retombées ne pourraient qu'être que bénéfiques pour les échanges commerciaux.

Il est évident que d'importantes opportunités d'exportation et d'investissement existent. Pour qu'elles se concrétisent, il faut que les entreprises marocaines adoptent une stratégie d'adaptation aux marchés africains, notamment en tenant compte de la faiblesse du pouvoir d'achat des consommateurs.

L'exportation ne doit pas seulement être vue comme un échange de marchandises mais comme du co développement. Il en va ainsi au sens que doit prendre les relations entre les deux parties, qui doit prendre en considération la dimension sociale.

l'hydraulique, les aménagements urbains, les infrastructures, l'éducation...

Le Maroc appuie le programme de sécurité alimentaire en Afrique subsaharienne par le biais de la mise sur pied de projets socio-économiques (pluies artificielles, campagnes de vaccination, envoi d'experts nationaux en hydraulique et en agronomie) et la contribution au financement de la construction d'infrastructures (ligne maritime Casablanca-Nouakchott-Dakar, autoroute Nouadhibou- Nouakchott, modernisation des compagnies aériennes).

Le Maroc traduit concrètement son attachement à la paix et au développement en Afrique. Par ailleurs, il contribue à la mise en œuvre du Programme spécial de la sécurité alimentaire dans les pays d'Afrique au sud du Sahara. Le Maroc, qui compte sur l'appui et le soutien de la FAO à ce programme en tant que structure spécialisée, sollicite une augmentation des moyens qui lui sont alloués ainsi qu'à la coopération technique, afin de répondre aux besoins urgents des pays désireux de bénéficier de la coopération Sud-Sud.

L'initiative nationale du développement humain INDH¹ dont les objectifs cadrent parfaitement avec ceux de l'Alliance internationale contre la faim initiée, encadrée et suivie par la FAO, est une belle initiative marocaine qui peut servir de modèle de développement pour ses partenaires.

L'aide fournie par le Maroc au sud du Sahara, comme nous l'avons noté, se chiffre entre 2 et 3 milliards de dirhams par an, principalement au bénéfice des pays d'Afrique de l'Ouest et d'Afrique centrale. Actuellement, le Maroc enregistre une forte demande de la part de ces derniers, notamment en matière de formation des cadres, de contribution au financement, à la conception et à la réalisation d'infrastructures ainsi que de projets socio-économiques, en particulier en matière d'assainissement, d'approvisionnement en eau et en électricité, de santé et d'agroalimentaire. Dans ces domaines

¹ L'Initiative Nationale pour le Développement Humain (INDH), une initiative novatrice au Maroc (Le projet a été lancé par Sa Majesté le Roi Mohammed VI le en 2005) pour réduire la pauvreté, l'exclusion sociale et la précarité, elle s'inscrit dans une vision globale du développement social et humain pour le pays. : www.indh.gov.ma

empêche la croissance des échanges malgré l'existence de plusieurs accords commerciaux.

Finalement, l'analyse du niveau actuel des échanges entre le Maroc et ses partenaires africains met en relief une reproduction de la réalité qui caractérise les échanges Sud-Sud dans leur ensemble. Pour remédier à la situation, les deux parties sont appelées à résoudre les contraintes institutionnelles, politiques et logistiques qui pèsent sur l'expansion des relations de coopération commerciale.

Bien que l'Afrique subsaharienne soit le nouvel eldorado des exportateurs marocains, plusieurs opérateurs cherchent sérieusement les moyens pour se protéger contre le risque de non paiement et les exportateurs avisés savent bien que ce risque peut mener à des pertes considérables.

6- L'avenir des relations entre le Maroc et les pays d'Afrique subsaharienne : dimension sociale

Il y a un aspect qui aurait souvent été négligé dans les rapports interafricains (accord commercial, accord douanier, accord fiscal...). Cet aspect est bien évidemment la coopération sociale, c'est-à-dire la proximité, l'aide concrète apportée aux populations. Sur cette voie, le Maroc fait un pas en avant à travers les stocks de médicaments qu'il octroie à des pays frères, la possibilité d'hospitalisation dans les hôpitaux marocains d'un certain nombre de ressortissants d'Afrique subsaharienne. Le secteur privé n'est pas en reste. Ainsi, dans le domaine de l'éducation, les Fondations BMCE Bank et Congo Assistance ont signé en mars 2010 à Casablanca, une convention de partenariat qui porte sur le financement et la construction par la Fondation BMCE Bank, d'une école moderne à Oyo (Congo). Cette convention constitue un nouveau jalon dans le renforcement de la coopération entre les deux pays. Ce partenariat sera créateur de valeurs sociétales au bénéfice d'un développement harmonieusement intégré, durable et équitable en Afrique.

A noter également dans la même lancée, l'implication du Souverain marocain en faveur de la suppression de la dette des Pays les Moins Avancés (PMA) de même que la multiplication des programmes de coopération dans les domaines de l'agriculture, de

plus grands chantiers publics du pays à savoir, la construction d'une route de 230 kilomètres.

Malgré les difficultés à investir en Afrique subsaharienne, le Groupe CCGT réussit à y réaliser des affaires aussi bien en Guinée (après douze ans de présence dans ce pays), mais aussi en Sierra Léone et en Guinée-Bissau.

Cet intérêt croissant des entreprises marocaines vient se justifier par la nécessité d'offrir aux investisseurs marocains des marchés alternatifs, qui serviraient de base arrière pour faire face à l'intensité de la concurrence sur les marchés traditionnels par la participation effective du capital marocain aux grands chantiers ouverts en Afrique.

5- Les limites du marché africain :

Malgré les progrès substantiels réalisés durant les années 90, les politiques commerciales de l'Afrique subsaharienne restent relativement protectionnistes. En effet, selon le fond monétaire international FMI¹, les régimes commerciaux en Afrique restent plus restrictifs que ceux d'autres régions. Les droits de douane, variable la plus couramment utilisée pour mesurer le degré de restriction des échanges, sont plus élevés (20% en moyenne) en Afrique que partout ailleurs.

Les mesures non-tarifaires, comme les certificats d'importation, les contrôles qualité imposés parfois aux importations de manière discriminatoire et la multiplicité des régimes fiscaux entre les pays, sont de nature à augmenter les coûts de transaction afférents aux échanges extérieurs, avec un effet négatif sur la compétitivité des industries nationales et sur le volume des échanges.

Outre les facteurs non-tarifaires, des problèmes structurels liés notamment à l'infrastructure des transports limitent l'expansion des relations commerciales entre le Maroc et ses partenaires africains.

Mais force est de reconnaître que la faiblesse des échanges avec cette région s'explique, en grande partie, par le manque d'information au sujet du cadre préférentiel du commerce entre le Maroc et les pays partenaires africains, et la non-adaptation de l'appareil productif national marocain aux spécificités du marché africain. Toute chose qui

¹ Perspectives économiques régionales : Afrique subsaharienne, FMI, mai 2006.

Nombre de pays de la région prévoient d'opérer leur « révolution verte ». Et pour développer le rendement des terres cultivées, le besoin en engrais ouvre des perspectives au groupe. En effet, alors que la consommation moyenne mondiale d'engrais atteint 90kg /ha, la consommation africaine est estimée à 8kg. A l'occasion de la 2^{ème} conférence pour le développement de l'agriculture en Afrique «FMB Africa 2011», le PDG de l'OCP a ainsi présenté sa stratégie pour l'Afrique qui prévoit une production d'engrais dédiés aux sols africains. Le groupe a d'ores et déjà conclu un contrat avec la firme MEA pour la livraison de 100.000 tonnes annuelles d'engrais au Kenya, soit 25% de la consommation du pays.

Le Groupe est en train d'établir une cartographie des sols afin de proposer des fertilisants adaptés à chaque région.

Dans le domaine de la gestion de l'eau, l'Office national de l'eau potable (ONEP)¹, développe depuis près de dix ans une stratégie africaine. Son premier exploit à l'international est un contrat de 220 millions de dollars pour l'alimentation en eau potable de Nouakchott (Mauritanie), décroché en octobre 2006. En 2007, il a remporté l'appel d'offres international pour la gestion par affermage de la Société nationale des eaux du Cameroun (SNEC). Il est en rapprochement avec l'Office national de l'électricité (ONE) qui a conclu de nombreux contrats d'électrification, d'assistance technique et de formation dans différents pays d'Afrique centrale et de l'Ouest.

Pour le secteur des infrastructures, Consortium pour les canalisations, les granulats et les travaux (CCGT)² a réalisé en Guinée, un projet d'aménagement d'un périmètre agricole pour une enveloppe de 70 millions de dirhams. Au Sénégal, le groupe a remporté l'un des

= chimique en acide phosphorique et différents engrais. En tant que première entreprise du Maroc, OCP S.A est l'un des moteurs clé de l'économie du pays. Les phosphates et ses dérivés représentent en 2010, en valeur, près d'un quart des exportations du Maroc et approximativement 3,5% du PIB. OCP S.A emploie directement plus de 18 000 salariés.

Voir le site : <http://www.ocpgroup.ma/>

¹ L'Office National de l'Eau potable (ONEP) est un établissement public marocain, à caractère industriel et commercial. Créé en 1972, l'ONEP assure la planification, la production et la distribution des ressources hydriques du pays. Voir son site : <http://www.onep.ma/>

² Voir le site : <http://www.groupe-ccgt.ma/>

La RAM a renforcé sa présence commerciale en Afrique. Depuis 2007, elle a porté la fréquence de ses vols hebdomadaires de 60 à 70, soit une moyenne quotidienne de 10 vols. À noter également que 30 lignes aériennes sont ouvertes sur le continent ainsi que 15 bureaux de représentation de la compagnie.

4.5 - Secteur des mines, des énergies et de l'eau

L'Omnium nord-Africain (ONA)¹ détient, à travers sa filiale MANAGEM², plusieurs gisements de minerais en Guinée, au Mali, au Burkina Faso et au Niger.

Si l'ONA se tourne vers l'Afrique pour ses investissements essentiellement miniers, c'est parce que ce continent présente des richesses immenses en matière de métaux qui demeurent inexploités par les opérateurs économiques.

MANAGEM a signé avec le gouvernement gabonais en 2010, une convention d'exploitation de la mine aurifère de Bakoudou, qui nécessite un investissement de 32 millions de dollars.

Dans le domaine énergétique, L'Office National d'Electricité (ONE)³ marocain s'est pour sa part positionné comme un acteur principal sur le marché de l'électricité en Afrique. Il est actuellement présent dans 15 pays d'Afrique noire⁴. Il a remporté un projet d'électrification durant 25 ans des zones rurales au nord du Sénégal.

Sur le terrain de l'agriculture, c'est l'Office Chérifien des Phosphates (OCP)⁵ qui se prépare à investir le marché africain.

¹ Le Groupe ONA (Omnium Nord Africain) est le premier groupe industriel et financier privé marocain. Le groupe est constitué sous forme de holding qui investit dans plusieurs entreprises dans différents domaines d'activité dont les mines, l'agroalimentaire, la grande distribution et les services financiers. En 2010, il y a eu la fusion absorption par sa société mère la Société nationale d'investissement (SNI).

² Le Groupe MANAGEM est un groupe minier et hydrométallurgique marocain, elle est la filiale du groupe ONA chargé de l'industrie minière, le groupe produit et commercialise le Cobalt, les métaux de base et les dérivés métalliques. www.managem-ona.com

³ Voir son site : <http://www.one.org.ma/>

⁴ L'ONE à l'international, ONE, octobre 2009.

⁵ Fondée en 1920, le Groupe OCP S.A est le leader mondial des exportations de phosphates et produits dérivés, avec des activités couvrant l'ensemble de la chaîne de valeur, allant de l'extraction de la roche de phosphate à la transformation =

national. Celui-ci exporte son savoir-faire en investissant dans de nouvelles compagnies africaines. Dans cette perspective, Le Groupe a annoncé en décembre 2005, la création d'Air Gabon International, dont elle détiendra une part majoritaire (51%) dans le cadre de ses efforts d'expansion en Afrique centrale. La RAM reproduit ainsi avec Air Gabon International le même schéma que pour ASI, à savoir la constitution d'une joint-venture avec une prépondérance dans le capital. Les négociations avec les autorités gabonaises étaient bien avancées. Toute fois, l'état de santé financière de la compagnie gabonaise étant plus catastrophique que prévu, et suite aux divergences entre les partis gabonaises et Marocaines, et aux intérêts parfois divergents des cadres dirigeants gabonais, ce projet n'a pas eu lieu. Une compagnie gabonaise de droit privé gabonais a été lancé.

Des négociations seraient en cours avec le Cameroun. La RAM a répondu à l'appel d'offres pour relancer cette compagnie qui intéresse également l'Afrique du Sud. Les deux grandes exigences de la RAM, à savoir que les Etats ne se mêlent pas de la gestion de la future compagnie et que les transporteurs nationaux actuels soient dissous, ne risquent pas d'être facilement acceptées.

En août 2006, la RAM a acquis 51% du capital de la Compagnie mauritanienne. Cette acquisition donnait naissance à la compagnie Air Mauritanie International. Mais cette acquisition a été de courte durée. Depuis le 19 janvier 2008, la compagnie a été mise en liquidation judiciaire par un tribunal de Nouakchott face au problème qu'elle rencontrait.

Par ailleurs, La RAM a signé avec la Communauté Economique et Monétaire de l'Afrique Centrale (CEMAC) un protocole d'accord sur la création d'une compagnie aérienne sous-régionale, baptisée Air CEMAC. Cette dynamique complète la politique de libéralisation du secteur du transport aérien et d'ouverture du ciel marocain et renforce la volonté des pouvoirs publics de faire du Maroc un passage privilégié entre l'Afrique d'une part, l'Europe, l'Asie et le Moyen-Orient d'autre part.

La compagnie marocaine poursuit l'extension de son réseau africain. Accra est la onzième ville subsaharienne desservie, après Dakar, Abidjan, Bamako, Conakry, Libreville, Niamey, Ouagadougou, Douala, Cotonou et Lomé.

contrat de 275 millions d'euros qui lui accorde, encore une fois, 51 % du capital.

Malgré la difficulté des situations dans lesquelles se trouvent ces compagnies au moment de leur acquisition, la stratégie semble réussir Maroc Telecom qui ne compte pas s'arrêter en si bon chemin, puisqu'il était en bonne position pour acquérir le contrôle majoritaire de Benin Telecom, n'eut été la réticence du gouvernement béninois qui aurait vraisemblablement renoncé à la privatisation de l'entreprise.

Par ailleurs, Maroc Télécom a récemment entamé la mise en place d'une ligne de fibres optiques entre Laayoune, Dakhla et Nouadhibou en Mauritanie. Cette ligne s'ajoute à celle qu'il a réalisée entre ces villes et Nouakchott, dans la perspective d'une liaison qui raccordera le Maroc à une vaste zone allant de la Mauritanie, au Mali et au Burkina Faso.

4.4- secteur du transport aérien avec la Royal Air Maroc (RAM) : une aventure périlleuse?

L'aventure africaine de la RAM débute avec la création d'Air Sénégal International (ASI) en novembre 2000, détenus à raison de 51 % par la RAM et 49 % par l'Etat du Sénégal. Cette aventure s'est révélée une fructueuse coopération sud-sud qui a toute fois fait les frais d'une démarche politique hâtive.

En effet, en octobre 2007, le gouvernement sénégalais, à travers le ministre des Transports aériens, annonçait que son pays injectera entre 30 et 36 millions d'euros dans le capital de la compagnie qui feront passer à 75 % les parts de l'Etat du Sénégal et à 25 % celles de la RAM. Quelques mois plus tard, le ministre avait indiqué qu'ASI sera nationalisée « au plus tard le 31 décembre 2008 ». Royal air Maroc (RAM) a alors décidé de demander aux partenaires sénégalais l'établissement d'une feuille de route portant sur le transfert d'ASI à l'Etat sénégalais dans les meilleures conditions et afin que le retrait de la RAM soit effectif au plus tard le 30 juin 2009. La RAM s'est alors déclarée disposée à partir, à condition de se faire dédommager.

Une mésaventure qui ne décourage pas pour autant la RAM. La compagnie affiche de grandes ambitions pour l'Afrique qui reste sous-desservi. Le continent constitue un bon créneau pour le transporteur

(Voir annexe 2 : graphique de la position d'Attijari Wafabank en Afrique)

Plus timide, la Banque centrale populaire (BCP), présente en Guinée et en Centrafrique, a entamé des négociations avec son homologue français, le groupe Banque populaire, pour le rachat de 52,47 % du capital de la Banque internationale du Cameroun pour l'épargne et le crédit (Bicec), première banque camerounaise. La banque publique, qui contrôle depuis plus de 15 ans la deuxième banque en Centrafrique (Banque populaire maroco-centrafricaine) et la Banque populaire maroco-guinéenne, ambitionne de rattraper son retard par rapport à ses consœurs marocaines.

En outre, les banques marocaines n'ont cependant pas le monopole de cette stratégie africaine. Elles font face à d'importantes banques en Afrique anglophone, comme la nigériane United Bank of Africa qui a évincé AWB au Burkina Faso lors de la privatisation de la Banque internationale du Burkina.

4.3- secteur des télécom

Les télécommunications occupent 25% de l'encours global des IDE marocains en

Afrique. Dans ce secteur, c'est avant tout Maroc Telecom¹ qui étend sa présence dans les pays d'Afrique francophone. L'opérateur profite des appels d'offre lancés par les gouvernements à l'occasion de la privatisation des compagnies historiques des pays. C'est dès 2001 que Maroc Telecom acquiert sa première compagnie africaine en Mauritanie rachetant 51% des parts de Mauritel.

Suite à cette première expérience fructueuse, l'opérateur historique marocain relance en 2006 sa campagne d'investissement, il prend le contrôle d'Onatel au Burkina Faso en achetant 51 % de ses parts. L'année suivante, c'est au Gabon qu'on retrouve l'opérateur où l'Etat gabonais lui cède 51% des actions de Gabon Telecom. Puis en juillet 2009, toujours à la suite d'un appel d'offre, Maroc Telecom prend le contrôle de la compagnie malienne Sotelma, au terme d'un

¹ Voir le site internet de l'opérateur : <http://www.iam.ma>

Bancaire de l'Afrique Occidentale (CBAO), banque historique du Sénégal, premier groupe bancaire du pays. La banque devient ainsi la plus grande institution bancaire au Sénégal en s'appropriant 29% du marché avec 49 agences.

Attijariwafa Bank accélère son déploiement régional en Afrique francophone.

En novembre 2008, un échange de participations permet à la première banque du Maroc de reprendre les cinq filiales africaines du Crédit agricole : Crédit du Congo, Société ivoirienne de banque, Société camerounaise de banque, Union gabonaise de banque et Crédit du Sénégal. Une acquisition qui vient renforcer son dispositif de banque de détail en Tunisie, au Mali, au Sénégal (rachat de 66,67% du capital de la banque sénégal-tunisienne BST).

Cette dernière opération consolide son leadership au Sénégal. Elle lui permet surtout de prendre des positions importantes dans des pays aux secteurs financiers assez dynamiques tels que le Cameroun (Société camerounaise de banques), le Congo-Brazzaville (Crédit du Congo), la Côte d'Ivoire (Société Ivoirienne de Banque) et le Gabon (Union gabonaise de banques).

Attijariwafa Bank arrive en tête des octrois des prêts en Afrique de l'Ouest, selon le quotidien britannique Financial Times¹. Selon ce quotidien, Attijariwafa Bank a su profiter des difficultés financières qui handicapent certaines banques européennes présentes en Afrique pour élargir ses opérations dans les pays de l'Afrique centrale et de l'Ouest où le secteur bancaire demeure sous-développé.

"L'élargissement du groupe en a fait le principal organisme de prêts et la plus importante institution financière en terme d'action dans l'ensemble de l'UEMOA", relève le journal.

Le groupe possède actuellement 400 agences en Afrique avec un effectif de 4.000 employés au service d'un million de clients. Ces activités internationales ont rapporté 22% de ses revenus en 2010.

¹<http://www.ft.com/intl/cms/s/0/059890fa-abc1-11e0-8a6400144feabdc0.html#axzz1WhGaf1Q>

présence au sein du capital de Bank Of Africa (BOA), 3^{ème} groupe bancaire l'UEMOA.

En effet, débutant par l'achat de 35% des actions de la banque multinationale en 2007, elle n'a cessé d'augmenter sa participation jusqu'à en prendre le contrôle en août 2010 en la portant à 55%.

Grâce au réseau BOA, le groupe bancaire s'installe en Afrique de l'Ouest (Sénégal, Mali, Bénin, Côte d'Ivoire, Burkina et Niger) et place aussi ses pions en Afrique de l'Est (Ouganda, Kenya, Tanzanie, Burundi et Madagascar).

Outre le réseau BOA, BMCE opère au Congo-Brazzaville (à travers La Congolaise de banque LCB) et dans la banque d'affaires au Cameroun (BMCE Capital Douala) ainsi qu'en Tunisie (Axis Capital). Elle possède également d'autres filiales à savoir, la Banque de Développement du Mali, détenue à hauteur de 27,38 % qui est une banque leader au Mali et quatrième banque dans l'espace de l'UEMOA, et la Banque Congolaise, contrôlée à 25 % par BMCE.

BMCE Bank structure et finance avec des banques internationales plusieurs projets en Afrique, notamment l'aéroport de Dakar et le gazier sénégalais SENSTOCK. BMCE Capital Dakar, a réalisé une émission d'emprunt obligataire de 50 millions d'euros pour le compte du Port autonome de Dakar. Un développement d'ailleurs encouragé par les bailleurs de fonds. En mai 2008, la BMCE a ainsi obtenu un prêt de 70 millions d'euros de la part de la Société financière internationale (SFI), filiale de la Banque mondiale pour alimenter en devises son expansion en Afrique.

Les filiales internationales de BMCE ont contribué à 8,5 % du résultat net du groupe en 2008 (830,4 millions de dirhams au total).

4.2.2: Attijariwafa Bank (AWB), principal organisme de crédit en Afrique de l'Ouest

Attijariwafa Bank a démarré son expérience continentale en 2005 en Tunisie, en entrant dans le capital de la Banque du Sud (devenue Attijari Tunisie).

En Afrique subsaharienne, le Sénégal est le terrain privilégié d'Attijariwafa Bank : déjà présente depuis 2006 avec sa filiale Attijari Bank Sénégal, elle acquiert, en 2007, 79,15 % de la Compagnie

marocaines Attijariwafa Bank AWB, BMCE et la Banque Centrale Populaire BCP) dans 17 pays africains, essentiellement à travers des filiales agréées a convaincu nombre de sociétés de se positionner dans leur sillage. Et le défi est aujourd'hui d'y attirer les PME, forces vives de l'économie marocaine. Un relais important pour le développement des relations économiques entre le Maroc et l'Afrique.

Les opérations de fusion et d'acquisition ont à leur tour renforcé la volonté des banques marocaines à s'internationaliser. Cette dynamique est également impulsée par les politiques de privatisation et les mesures de déréglementation et de restructuration du secteur bancaire africain, devenu désormais suffisamment rentable pour attirer les banques marocaines.

A noter également qu'Attijariwafa Bank et BMCE Bank sont les premiers groupes à avoir conquis le marché international, en particulier le marché africain même si le taux de bancarisation dans les pays d'implantation n'excède guère les 15% en moyenne.

Pour renforcer davantage leurs liens, en matière de contrôle bancaire d'échange d'informations et d'expertises, la Commission Bancaire de l'Afrique Centrale (COBAC) et la Banque des Etats de l'Afrique Centrale (BEAC) ont signé, lundi 12 septembre 2011 à Rabat, deux conventions de coopération, notamment en matière de supervision et de réglementation bancaire.

Ces conventions s'inscrivent dans le cadre du rapprochement entre les pays des deux zones économiques et le e royaume du Maroc. Elles visent d'une part, l'instauration de bonnes pratiques internationales en matière de supervision bancaire. D'autre part, elles portent sur l'échange d'expertises dans les activités des banques centrales, sur la politique monétaire, les ressources humaines, l'audit et la gestion des risques, ainsi que la gestion des réserves.

4.2.1- l'expérience de la Banque Marocaine du Commerce Extérieur (BMCE)

La BMCE Bank a été la première banque marocaine à investir à l'étranger. Elle est présente au sein de 12 pays de l'Union Economique et Monétaire Ouest Africaine (UEMOA) grâce à sa

4.1- Ynna Holding ¹

Un des premiers entrepreneurs marocains à avoir tenté l'aventure africaine est probablement Miloud Chaâbi, pionnier en matière d'investissements immobiliers à l'étranger et fondateur de Ynna Holding. D'abord en Côte d'Ivoire, le groupe commence son aventure par la mise en place à Abidjan d'une usine de tuyaux PVC, qui emploie un millier de personnes. L'aventure a connu un mauvais tournant après les troubles qu'a connus ce pays². L'usine a été condamnée à la fermeture en attendant que la situation revienne à la normale. Le groupe n'en restera pas là puisque la présence de son groupe s'étendra à d'autres pays africains comme le Gabon, la Guinée-équatoriale et le Mali. Au Gabon, Ynna Holding s'engage dans un projet ambitieux pour la promotion immobilière accompagnée de l'aménagement de zones de loisirs, touristiques et résidentielles de haut niveau ainsi que la création de centres commerciaux intégrés. En Guinée équatoriale, l'installation d'unités de production de matériaux de construction, de conduites pour l'assainissement et l'eau potable sont également en projet. Le groupe Chaâbi compte également se lancer dans la réalisation de projets immobiliers, de centres commerciaux et d'unités hôtelières dans les principales villes du pays. Au Mali, plusieurs projets sont à l'étude, notamment une usine de filature de coton, de broyage et de production de ciment. Une ombre vient cependant noircir le tableau de l'expérience africaine de Chaâbi. Un projet immobilier qui a capoté au Sénégal sous la pression de lobbys du pays et ce en dépit du fait que Chaâbi a signé une convention avec l'Etat sénégalais pour la réalisation de 10.000 unités de logement de haut et moyen standings.

4.2- Secteur bancaire: Tendances à l'africanisation des banques nationales marocaine en marche

Gage de stabilité et d'opportunités, la présence effective des fleurons nationaux (les trois plus grandes banques commerciales

¹ Pour plus d'information sur le groupe : <http://www.ynna.ma/>

² Depuis le coup d'Etat militaire de 1999, la Côte d'Ivoire a vécu des événements politiques qui ont plongé le pays dans une instabilité de plus de 10 ans. En 2002, une tentative de coup d'état manqué contre le Président Laurent Gbagbo se transforme en une rébellion. Les élections de 2010 ont mis fin à la crise après plus de quatre mois de bras de fer entre le président sortant et le président élu, reconnu par la communauté internationale.

Cette dimension bilatérale est renforcée et complétée par deux axes de coopération entre le Maroc et son voisinage sub-saharien : la coopération tripartite et la coopération régionale.

Concernant la coopération tripartite, ce mécanisme novateur consiste à faire bénéficier les pays africains du savoir faire marocain dans des secteurs de technicité, par des financements bilatéraux ou multilatéraux. Ce mécanisme permet le partage des expériences et le transfert de technologie vers les pays africains. C'est dans ce cadre que le Maroc est engagé avec des pays comme la France, la Belgique, le Japon, l'UE, la FAO et d'autres agences de développement dans l'exécution de projets dans des pays africains. (Ex: Le Programme Spécial pour la Sécurité Alimentaire engagé au Niger et au Burkina Faso avec la FAO). Concernant la coopération régionale, le Maroc développe une politique de rapprochement avec l'UEMOA et la communauté économique et monétaire de l'Afrique centrale CEMAC¹.

Le dynamisme des marchés africains qui a attiré dès les années 1990 les investissements des grands groupes marocains du secteur industriel, puis, dans les années 2000 de la finance et des télécommunications, se poursuit et devrait aboutir certainement à un accord de libre-échange (ALE) avec ses partenaires subsahariens.

4. L'expérience des entreprises marocaines pionnières en Afrique subsaharienne

Après les milliers de commerçants implantés au Sénégal, en Côte d'Ivoire, en Guinée ou au Gabon, des groupes puissants comme Ynna holding, l'ONA, la RAM et les banques prennent de plus en plus le chemin de l'Afrique. La densité des efforts fournis au niveau officiel et politique a permis de faire de l'Afrique une zone d'accueil importante pour les investissements marocains, ce qui fait du Maroc aujourd'hui le deuxième investisseur africain sur le continent, après l'Afrique du Sud, et le premier en Afrique de l'Ouest.

¹ La Communauté Economique et Monétaire de l'Afrique Centrale regroupe 6 pays : Cameroun, Centrafrique, Congo, Gabon, Guinée Equatoriale, Tchad. Voir le site : <http://www.cemac.int/>

européenne et jeter les bases d'un véritable partenariat entre l'Europe et l'Afrique, axé sur la lutte contre la pauvreté, le développement durable et le co-développement.

3. Etat des lieux des échanges commerciaux du Maroc avec l'Afrique subsaharienne

Dans un contexte international marqué par une dynamique particulière des échanges mondiaux, les échanges commerciaux du Maroc avec les pays africains reproduisent les mêmes faiblesses qui caractérisent les relations commerciales entre les pays du Sud.

A l'exception de l'Afrique du Sud, les principaux fournisseurs africains du Maroc sont le Gabon, le Congo, la République Centrafricaine et la Côte d'Ivoire, tandis que ses principaux marchés à l'export sont le Sénégal, la Guinée Equatoriale et la Côte d'Ivoire.

Le potentiel commercial en Afrique Subsaharienne est réel. La part de l'Afrique dans les exportations marocaines est passée de 5,3% en 2008 à 8% en 2010 avec un objectif de 20% d'ici 2018¹. En 2009, les investissements marocains en Afrique Subsaharienne ont dépassé 360 millions de dollars soit environ 60% des investissements directs étrangers (IDE) du Maroc, contre 270 millions dollars en 2008. Durant les cinq dernières années, le flux annuel moyen des IDE du Maroc en Afrique a dépassé la moyenne de 2 milliard DH par an. Ces investissements portent sur un ensemble très diversifié de secteurs, dont les infrastructures, la santé, l'éducation, la finance, les télécoms, les NTIC et l'industrie chimique.

D'autre part, un rapport du ministère marocain des finances sur les relations du Maroc avec les pays de l'Afrique subsaharienne indique une progression soutenue des échanges avec les partenaires africains, notamment entre 1996 et 2006. Entre 1990 et 1996, le montant global des échanges commerciaux du Maroc avec les pays d'Afrique subsaharienne n'a pas dépassé 2,2% de la valeur totale des échanges extérieurs du Maroc sur une moyenne annuelle.

¹ Saad Eddine Benabdallah, directeur général de Maroc Export in jeune Afrique : <http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAJA2554p073-076.xml1/interview-exportation-saad-eddine-benabdallah-maroc-exportsaad-eddine-benabdallah.html>

Selon le centre marocain de conjoncture (CMC)¹, le continent africain dispose de facteurs endogènes susceptibles d'accélérer sa croissance de manière significative.

Le premier facteur a trait à «un gigantesque potentiel démographique conduisant à un processus d'occupation de l'espace et à un mouvement de densification spectaculaire ».

Le second facteur est «la hausse des cours des matières premières qui va bénéficier aux pays pétroliers et minéraliers ». En outre, le CMC évoque, l'émergence d'une classe moyenne qui commence à atteindre une taille critique et pourrait jouer un rôle social stabilisateur, et contribuer à élargir de manière significative le marché intérieur.

Malgré ce tableau patent, le CMC estime que les trajectoires de développement ne sont pas homogènes eu égard à l'instabilité politique et la mauvaise gouvernance qui règnent dans certaines régions, et à la pression écologique considérable impliquant des menaces sur les ressources naturelles.

Ceci étant, l'Afrique est devenue une zone prioritaire en raison de son fort potentiel de croissance. D'ici à 2020, selon un rapport du McKinsey Global Institute², 128 millions de ménages y auront un revenu régulier, les dépenses de consommation annuelles tourneront autour de 970 milliards d'euros et le produit intérieur brut passera d'un peu plus de 1100 milliards d'euros actuellement à environ 1800 milliards d'euros... Et encore vingt ans plus tard, en 2040, avec 1,1 milliard de personnes en âge de travailler, le continent devrait concentrer une réserve mondiale de main-d'œuvre supérieure à celle de la Chine ou de l'Inde.

Le Maroc attache donc une grande importance à la mise en place de la coopération avec ces pays. Celle-ci constitue une approche très fiable pour résoudre le problème de l'immigration, faire reculer la préemption d'une explosion démographique à la porte de l'Union

¹ Voir le site internet du centre : <http://www.conjoncture.ma/>

² Rapport de McKinsey Global Institute, « Lions on the move », juin 2010 : http://www.mckinsey.com/mgi/publications/progress_and_potential_of_african_economies/pdfs/MGI_african_economies_full_report.pdf

boursiers, issus de 42 pays africains. Depuis 1990, plus de 15000 étudiants ont été formés au Maroc¹.

En effet l'approfondissement de la coopération universitaire et culturelle entre le Maroc et les pays de l'Afrique subsaharienne serait de nature à apporter un enrichissement durable et un rapprochement culturel favorisant le renforcement des liens entre les peuples et à encourager les flux d'investissement et de partenariat.

Il convient de souligner par ailleurs que l'AMCI est de plus en plus sollicitée et engagée dans le domaine de la coopération économique et financière avec les pays partenaires africains. Plusieurs d'entre eux bénéficient ainsi d'une assistance financière destinée à la réalisation de microprojets à caractère économique et social des secteurs vitaux comme l'éducation, la santé et la petite hydraulique rurale (forage des puits et adductions d'eau).

2. Les enjeux de la coopération économique Maroc Afrique subsaharienne

Alors que la concurrence s'intensifie sur les marchés du Nord, l'Afrique devient une aire de développement stratégique pour les entreprises marocaines. Si leurs exportations et investissements y décollent, la marge de progression reste énorme. « L'Afrique subsaharienne est le prolongement géographique et stratégique du Maroc ». Elle est donc un partenaire incontournable, notamment sur le plan économique, et ce, à court, moyen et long terme. Il importe, en effet, que les opérateurs marocains puissent capitaliser sur l'excellence des relations du Maroc avec plusieurs pays du Sud pour se positionner sur ces marchés émergents qui regorgent de potentiel.

Certes, l'essentiel des échanges du royaume s'effectue encore avec le continent européen, mais la crise de 2008-2009, bien qu'elle n'ait pas directement touché le Maroc, a révélé les effets néfastes de cette trop grande dépendance et la nécessité de diversifier les partenariats internationaux.

¹ Alaoui M'Hammdi Nezha (MAEC), Journée d'Etudes de l'IRES « Coopération économique et financière Maroc/Afrique et perspectives de son développement » Rabat 20 juillet 2010.

d'exporter sur le continent africain. Il dispose pour cela de trois atouts: la proximité géographique, l'expertise avérée et le coût compétitif.

Autre stratégie gagnante, le Maroc est un partenaire privilégié de l'Union européenne. Il profite également de sa position de porte de l'Afrique pour exporter son savoir-faire et permettre ainsi à ses partenaires européens d'accéder à un marché, certes miné par les problèmes et le sous-développement mais qui demeure plein de potentiel économique. Dans ce cadre, le pays vise à devenir le relais industriel, commercial et financier des multinationales qui convoitent les marchés africains, et sa place stratégique au croisement des routes commerciales attire les investissements directs étrangers (IDE) en nombre croissant. Le port en eau profonde de Tanger Med est à nos yeux, une preuve éloquente de cette volonté marocaine pour faire du pays, la plaque tournante en matière de trafic commercial de tout le continent africain avec l'Europe et le reste du monde.

Le déploiement de cette véritable diplomatie économique a pour but de consolider le positionnement du Maroc sur les marchés subsahariens, d'informer le secteur privé des opportunités offertes sur le plan bilatéral ou régional dans ces pays et de l'inciter à pénétrer leur tissu économique pour une visibilité accrue au bénéfice, *in fine*, des intérêts du pays en Afrique.

1.2- Coopération académique

Dans les années soixante-dix, le Maroc crée l'Agence de coopération maroco-mauritanienne, puis maroco-guinéenne avant que celles-ci ne donnent lieu, en 1986, à la mise sur pied de l'Agence Marocaine de Coopération Internationale (AMCI)¹. Le but des autorités marocaines est de faire de cette agence un outil de la politique de coopération que se fixe le Gouvernement et qui gère les flux d'étudiants des pays d'Afrique subsaharienne, pour la plupart, boursiers de l'Etat marocain.

Le nombre total des étudiants africains poursuivant leurs études dans les établissements publics d'enseignement supérieur au titre de l'année académique 2009-2010 avoisine 7800 étudiants, dont 6500

¹ Pour plus d'information, voir le site de l'agence : <http://www.amci.ma/>

subsaharienne et d'exonérer leurs produits de droits de douane à l'entrée du marché marocain dans le cadre de l'initiative des pays pauvres très endettés (PPTTE). En plus des aides urgentes, le Maroc accorde environ 300 millions de dollars par an à ses amis africains au titre de l'aide publique au développement (APD), soit 10% de la totalité de ses échanges avec l'Afrique¹.

Au cours de ses visites sur le continent noir², le Souverain a signé des accords de coopérations bilatérales dans les domaines de l'éducation, du tourisme, de l'agriculture, de l'eau, de la recherche, de la santé, de la promotion des investissements... un partenariat orchestré par l'Agence marocaine de coopération internationale (AMCI) et qui balise le terrain pour les entreprises du pays.

Le moins que l'on puisse dire aujourd'hui, c'est que le continent africain occupe désormais une place stratégique dans les choix régionaux du Maroc. Car la place géopolitique qu'occupe ce pays dans la région lui ouvre amplement cette possibilité. Il est le trait d'union entre deux continents: l'Europe et l'Afrique. Dans ce cadre, le Ministère marocain du Commerce Extérieur organise depuis décembre 2009 la caravane de l'export³ qui l'a amené dans les principales régions d'Afrique. Cette caravane a pour objectif de développer les échanges et l'investissement (B to B) avec ces pays d'Afrique.

Au-delà des biens et services, le Maroc ambitionne de revendre son savoir faire en matière d'électrification, d'accès à l'eau potable, de construction des barrages, d'infrastructures routières et ferroviaires, de télécommunications et de nouvelles technologies. C'est donc tout un modèle de développement économique que le pays se propose

¹ « Point sur les relations du Maroc avec les pays de l'Afrique Subsaharienne »
Direction des Etudes et des Prévisions Financières (ministère de l'économie et des finances - Maroc), mai 2010

² Dès l'intronisation du Roi Mohammed VI, Il a eu de multiples périples en Afrique noire (21 visites officielles et 13 pays visités de 2001 à 2009).

³ Conscientes de la nécessité d'intensifier les exportations, les autorités ont lancé en 2009 la stratégie « Maroc Export Plus ». Adossée aux ambitieux plans Émergence et Pacte national pour l'émergence industrielle (dit « Émergence II ») et élaborée en 2005 et 2009 pour dynamiser le tissu productif, cette stratégie vise à cibler les secteurs et produits d'exportation prioritaires, à renforcer le Maroc sur ses marchés traditionnels et à en identifier d'autres prometteurs, ainsi qu'à accompagner les acteurs de l'export.

Par ailleurs, des commissions interétatiques mixtes ont été créées ou réactivées lors de nombreuses visites de délégations officielles. A ce titre, plusieurs actions ont été menées pour promouvoir les relations économiques et commerciales avec les partenaires africains: participation à des foires internationales et des salons, organisation de missions d'hommes d'affaires, notamment les "caravanes à l'export", réalisation d'études de prospection commerciale de certains marchés africains par des bureaux de conseils nationaux marocains au profit des hommes d'affaires.

Aussi, le Maroc a signé avec les pays de l'Union Economique et Monétaire Ouest Africaine (UEMOA)¹, un accord commercial et d'investissement à Rabat en 2002 après quatre ans de discussions préliminaires. Mais cet accord n'est pas encore entré en vigueur parce que certains Etats de l'Union considèrent que leurs économies ne sont pas encore prêtes à la concurrence des entreprises marocaines et souhaitent au préalable la mise en place de mécanismes préférentiels en termes de tarifs et de règles.

De son côté, le Maroc proposait l'entrée des produits industriels provenant de l'UEMOA sans droits de douane et une réduction sur les produits agricoles. En échange, il était demandé aux pays de l'UEMOA d'appliquer une réduction progressive des droits de douane et des taxes d'effet équivalents pour les produits industriels marocains. Le taux de droits de douane nul devant intervenir avec un différé de quelques années.

(Voir annexe, la figure 1: les conventions commerciales et tarifaires entre le Maroc et ses partenaires africains).

En outre, depuis son accession au trône, le Roi Mohamed VI privilégie une diplomatie d'influence à l'égard du sud du continent. Lors du premier sommet Afrique-Union européenne en 2000 au Caire, le Souverain donnait le signal des nouvelles ambitions du Maroc en Afrique en annonçant, au nom de la coopération Sud-Sud, sa décision d'annuler la dette des pays les moins avancés (PMA) d'Afrique

¹ Créée en 1994, l'UEMOA regroupe huit pays de l'Afrique de l'Ouest (Bénin, Burkina Faso, Côte d'Ivoire, Guinée Bissau, Mali, Niger, Sénégal, Togo) qui ont comme monnaie commune le Franc CFA et qui représentent un marché de plus de 70 millions d'habitants. Voir le site internet : www.uemoa.int

Toutefois, ce n'est qu'à partir de 1996 que débute l'intensification des relations de coopération du Maroc avec les pays d'Afrique noire.

Sur le plan politique, la stratégie marocaine s'accompagne de l'implication accrue de l'appareil diplomatique sur le continent. Ce dernier comptant 25 représentations diplomatiques en Afrique¹. La coopération avec les pays africains revêt un caractère pluridimensionnel et cible des domaines aussi variés que le politique, l'économique, le commercial et le social. A noter également les médiations menées par le Royaume pour éviter les conflits et instaurer la paix et la sécurité dans le continent².

Par ailleurs, durant la première moitié des années 1990, 150 accords étaient en cours alors qu'en juillet 2003, on en comptait 270³. Ces accords sont venus enrichir un cadre juridique général de 480⁴ accords régissant les relations du Maroc avec une quarantaine de pays. Cette période va être le prélude d'une offensive diplomatico-économique du pays en direction de son voisinage sud et d'une montée en puissance sur les marchés des secteurs bancaires, du transport (Royal Air Maroc), des assurances, du BTP, des Télécommunications (Maroc Télécoms) précédés en cela par les Offices nationaux de l'eau potable (ONEP), de l'électricité (ONE), de la formation professionnelle et de la promotion du travail (l'OFPPPT) en particulier, qui développent une politique à l'international en raison de leur participation à la politique économique africaine du Maroc.

¹ Ministère des Affaires étrangères et de la coopération du Royaume du Maroc, voir Maec.gov.ma.

² En 2002, SM le Roi Mohammed VI avait mené une médiation pour le règlement du conflit du Fleuve Mano, entre les chefs d'Etat de la Guinée, du Libéria et de la Sierra Leone, engagés alors dans une dangereuse escalade qui menaçait la stabilité de la région; Le Maroc est également fortement engagé en faveur de la consolidation de la paix en Afrique, en témoigne sa contribution hautement saluée à la gestion des crises notamment par sa participation dans le cadre de l'ONU aux opérations de maintien de la paix en Somalie, en République Démocratique du Congo (MONUC) et en Côte d'Ivoire (ONUCI).

³ A. Antil, Le Royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique subsaharienne, Paris, Ifri, « Etude », novembre 2003

⁴ Déclaration du ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, Taib Fassi Fihri, au cours d'une cérémonie organisée à Rabat à l'occasion de la Journée mondiale de l'Afrique, mai 2011

1- Position du Maroc en Afrique subsaharienne : la diplomatie économique comme levier de la stratégie du Maroc

Les relations entre l'Afrique maghrébine et l'Afrique subsaharienne remontent à plusieurs siècles. L'espace saharien a longtemps été un espace de communication, de flux migratoires, et d'échanges commerciaux. Ces contacts ont non seulement été économiques, mais aussi intellectuels, artistiques et spirituels. Conforté par son ancrage historique et culturel dans l'Afrique, le Maroc a ainsi entretenu des relations multiséculaires avec l'Afrique noire en raison des routes caravanières qui partaient de son territoire pour rejoindre l'actuelle Afrique de l'Ouest et se positionne comme un partenaire incontournable et actif dans la coopération avec les pays du continent. Il est un acteur agissant pour promouvoir les valeurs de solidarité et d'entraide et favoriser la réalisation des Objectifs du Millénaire pour le Développement (OMD) au niveau africain. En outre, le Maroc émerge comme le marché "le plus attractif" et "le plus stable politiquement" pour les investisseurs dans la région d'Afrique du nord¹.

1.1- Les accords de coopération entre le Maroc et les pays d'Afrique subsaharienne: gage d'une bonne coopération sud-sud

A l'image d'autres pays en développement, le Maroc s'est engagé depuis les années 1980 dans un processus de libéralisation de son commerce extérieur à travers l'adoption d'un certain nombre de mesures pour promouvoir les exportations et libéraliser les importations, via la suppression des listes de produits interdits ou soumis à des restrictions quantitatives et la réduction des droits de douanes².

¹ Le Cabinet de consulting américain "Pyramid Research" basé au Massachusetts (nord-est des Etats-Unis) prévoit que le Royaume va maintenir une "position solide" en comparaison aux autres marchés d'Afrique du Nord, du Moyen Orient et d'Afrique. « Le Maroc se positionne en tant que marché le plus stable politiquement et, de ce fait, le plus attractif pour les investisseurs dans la région », explique Majd Hosn, analyste chez "Pyramid Research".

² Ministère de l'Économie et des Finances du Royaume du Maroc, La politique commerciale extérieure du Maroc, mai 2009.

Les objectifs de ces politiques d'intégration sont nombreux, entre autre, la promotion de la croissance et le développement économique dans ces zones en particulier et de toute l'Afrique en général et l'instauration d'une coopération économique réciproquement bénéfique entre pays voisins.

Dans cette perspective et depuis plusieurs années, le Maroc ne cesse de manifester un regain d'intérêt pour les pays africains au sud du Sahara. Cet intérêt porte sur des questions d'ordre politique, géostratégique, culturel mais aussi pour des raisons économiques. Le Maroc qui est à la recherche de débouchés pour ses produits et qui cherche également les matières premières pour son industrie notamment l'industrie minière, voudrait profiter des opportunités qu'offrent les pays africains au sud du Sahara. Du fait d'un contexte international marqué par l'intensification de la concurrence sur les marchés du Nord, le marché africain pourrait constituer une niche stratégique pour ses entreprises nationales, compte tenu de sa taille potentielle.

Cette stratégie marocaine envers les autres pays d'Afrique subsaharienne suscite la question de savoir comment la coopération sud-sud peut être une aubaine aux questions de développement économiques et sociales entre pays du même continent ?

L'objet de notre article consiste à identifier le potentiel de coopération économique du Maroc avec ses partenaires africains dans le cadre du processus de libre-échange et du système de coopération commerciale entre les deux parties.

Nous voudrions mettre en exergue le bilan des relations du Maroc avec les pays d'Afrique en vue de cerner les contours du positionnement économique du Maroc au niveau de ces marchés.

Pour ce faire, nous aborderons dans un premier temps, le cadre incitatif et réglementaire de cette coopération, ensuite nous analyserons l'état actuel des relations entre les deux partenaires africains à la lumière de la nouvelle politique du Maroc vis-à-vis de ces pays. Enfin, nous parlerons de l'expérience des entreprises marocaines pionnières en Afrique et finirons par aborder l'avenir de cette relation.

Les relations économiques entre le Maroc et l'Afrique subsaharienne comme modèle de coopération sud-sud : quelle synergie pour une intégration économique régionale ?

Pr. Sidi Mohamed RIGAR

*Groupe de Recherche sur le Management et l'Ingénierie de Développement
(GREMID)
Université Cadi Ayyad Marrakech*

Résumé:

L'objectif de cet article est de mener une réflexion sur les enjeux de la coopération entre le Maroc et ses partenaires d'Afrique subsaharienne et l'impact que cette coopération pourrait avoir sur la croissance économique et la relance des économies africaines. Il s'agit de voir comment la coopération sud-sud peut être une aubaine aux questions de développement économique et social entre pays du même continent.

Mots clé : Maroc- Afrique Subsaharienne- coopération sud sud-développement économique et social

Introduction

Au lendemain des indépendances, les dirigeants africains ont fait de l'intégration régionale un volet essentiel de leur stratégie de développement. C'est dans cette perspective que des zones économiques et monétaires sur le continent ont été mises en place et dont la mission principale est la facilitation de la coopération économique et l'intégration des peuples.

Sommaire

- Les relations économiques entre le Maroc et l'Afrique subsaharienne comme modèle de coopération sud-sud : quelle synergie pour une intégration économique régionale7
 - *Sidi Mohamed RIGAR*

- Le Maroc peut-il devenir un hub économique pour l'Afrique ?37
 - *Hicham EL MOUSSAOUI*

- Réflexions théoriques sur le phénomène de la migration67
 - *Driss ASSOUGUEM*



Université Cadi Ayyad
Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales
Marrakech



Le Groupe D'études Et De Recherches Internationales
Sur La gestion Des Crises

Les relations Maroco-Africaines : enjeux et perspectives

**Actes de la journée d'Études organisée par le groupe d'études et de
recherches internationales Sur la gestion des crises**

Marrakech 17 Mai 2014

Coordonnateurs :

Pr. Driss Lagrini
Pr. Fatima Ghilmane
Pr. Mohamed Hajji Drissi

Titre : Les relations maroco-africaines :
enjeux et perspectives

Edition : 1^{ère} Edition 2016

Dépôt Légal : 2016MO1708

ISBN : 978-9981-00-105-3

ISSN : 2028-1676

Impression :

 
المطبعة والوراقة الوطنية
IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA
Rue Abou Oubaida, Cité Mohammadia, Marrakech
Tél : 05 24 30 37 74 LG / 05 24 30 25 91
Fax : 05 24 30 49 23 • E-mail: iwatanya@gmail.com

Les relations Maroc-Africaines : enjeux et perspectives

**Actes de la journée d'Études organisée par le groupe d'études et de
Recherches Internationales Sur La gestion Des Crises
Marrakech 17 Mai 2014**



Université Cadi Ayyad
Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales - Marrakech



Série: Colloques et Séminaires 52- 2016

Les relations Maroc-Africaines: enjeux et perspectives



Actes de la Journée d'Etudes organisée par le Groupe d'Etudes
et de Recherches Internationales sur la Gestion des Crises - Marrakech 17 Mai 2014